

نهائياً لوضوح في دلائل أصول

للشيخ / مصطفى الدين محمد بن عبد الرحمن الأحمدي الأوسلي الهندي

٧٢٥ هـ

أصل هذا الكتاب رسالة تسمى «كتوبه»
من جملة رسائل أساتذة الرياض

و صاحبها الشيخ سليمان بن يوسف و مؤلفه السيد صالح السنوسي

الجزء الأول

المكتبة التجارية

بمكة المكرمة

حقوق الطبع محفوظة

المكتبة التجارية

مصطفى أحمد البزاز



المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة - الشامية

ص.ب ٣٠١٩ - تلغرافياً: نبيل

هاتف - المركز الرئيسي : ٥٧٤٩.٢٢

فرع النزهة : ٥٤٥٩١٥٠

فرع الجامعة : ٥٥٨١٥٨٤

فاكس : ٥٧٤٥.٤٤

كلمة الناشر

(رجاء)

غفر الله ذنوب هذا الناشر
وذنوب والديه معاً فى الناظر

الفقير إلى ربه
والراجى عفوه

المكتبة التجارية

الباب الأول فى عصر المؤلف

لدراسة حياة المؤلف لابد من دراسة للأحوال السياسية والأوضاع الاجتماعية والحياة العلمية والفكرية لذلك العصر .

لأن الفكر بطبيعته مرآة صادقة يعكس ما يدور فى الحياة العامة بصدق ، وهو فى نفس الوقت أثر من آثار التفاعل السياسى والاجتماعى والثقافى .

إن العصر الذى عاش فيه الشيخ صفى الدين الهندى هو القرن السابع الهجرى فى عصر المماليك ، حيث حكم سلاطين المماليك من سنة « ٦٤٨ إلى سنة ٩٢٣ هـ » أى من سنة « ١٢٥٠ - ١٥١٧ م » ولا يمكن استيعاب هذه الفترة من الزمان ، ولا أقصد ذلك ، فإن ذلك مما يضيق به المقام ، وإنما همى أن أعرض النظم المرعية فى الأمة وأصف ضروباً من عاداتها وتقاليدها ، حتى تتصور حالها ، ونعرف اتجاهاتها وأسسها ومدار حياتها ، وننظر نظراً هادئاً فى الأحوال السياسية والاجتماعية ، وموقع العلماء من هذه الأوضاع وعلاقتهم بالحكامين والمحكومين .

ثم نحاول الوقوف على التاج العلمى فى هذه الفترة ، فالمعرفة بهذه الأمور تزيدنا معرفة بالمؤلف وتثير أماننا السبيل .

لذلك سوف تكون الدراسة لعصر المؤلف متناولة مايلى :

أولاً: الحالة السياسية .

ثانياً : الحالة الاجتماعية .

ثالثاً: الحالة العلمية .

الحالة السياسية

درج المؤرخون على أن يقسموا تاريخ العباسيين إلى أربعة عهود .

١ - العهد الذهبي . يمتد من سنة « ١٣٢ - ٢٣٢ هـ » « ٧٥٠ - ٨٤٧ م »

٢ - العهد التركي . من سنة « ٢٣٢ - ٣٣٤ هـ » « ٨٤٧ - ٩٤٦ م »

٣ - العهد البويهي . من سنة « ٣٣٤ - ٤٤٧ هـ » « ٩٤٦ - ١٠٥٥ م »

٤ - العهد السلجوقي : من سنة « ٤٤٧ - ٦٥٦ هـ » « ١٠٥٥ - ١٢٥٨ م »

ويجعلون انقضاء أجل هذه الدولة بدخول المغول مدينة بغداد وقضائهم على معالم الحضارة فيها وكان ذلك سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م ولئن كانت الخطوط العامة لهذا التقسيم صحيحة ، فإن التاريخ العباسي بعد العهد الذهبي الأول ، لم يكن أكثر من سلسلة أسماء خلفاء ، بل لم تعد مهمة الخليفة أحيانا أكثر من التوقيع على المراسيم التي يصدرها الوزراء وقادة الجيوش .

ولقد بحث المؤرخون في العوامل التي أدت إلى انهيار الدولة العباسية ، ونستطيع أن نقول : إن ضعف الدولة العباسية لا يعود إلى عامل واحد إنما يعود إلى عوامل كثيرة ، فضعف الخلفاء ، وتفلت كثير منهم من آداب الإسلام وقواعده ، وضعف المواثيق في نظرهم ونقضهم لها إذا عارضت مصالحهم .

وظهور كثير من بدع الملاحدة والزنادقة وطوائف الفرق الكلامية مما أدى إلى انقسام المسلمين وتفرق كلمتهم ، وتمزقهم شيعا يناهض بعضهم بعضا ، كذلك فإن الرقعة الواسعة التي خضعت للحكم العباسي في العهد الأول بدأت بالانكماش في العهود التي تلت

لقد أفلت الأندلس في سنة « ١٣٩ هـ / ٧٥٦ م » وعقبته الدولة الإدريسية بمراكش سنة « ١٧٢ هـ / ٧٨٨ م » ، والطولونية بمصر سنة « ٢٥٤ هـ / ٨٦٨ م » ، والفاطمية في شمال أفريقية سنة « ٢٩٧ هـ / ٩٠٩ م » .
وتوالى انقراض العقد ، فظهرت الدولة الأخشيدية بمصر سنة « ٣٢٣ هـ / ٩٣٤ م » ، والكلبية بصقلية سنة « ٣٣٦ هـ / ٩٤٧ م » ، والغزنوية بأفغانستان والهند سنة « ٣٦٦ هـ / ٩٧٦ م » ، والمرداسية بحلب سنة « ٤١٤ هـ / ١٠٢٣ م » والسلجوقية بإيران وبلاد الروم سنة « ٤٢٩ هـ / ١٠٣٧ م » ، والأرتقية بماردين ، وديار بكر سنة « ٤٨٣ هـ / ١٠٩٠ م » ، والزنكية بالشام والجزيرة سنة « ٥٢١ هـ / ١١٢٧ م » ، والخوارزمية بإيران سنة « ٥٣٣ هـ / ١١٢٧ م » ، والأيوبية بمصر سنة ٥٦٧ هـ . والمماليك بمصر والشام سنة ٦٤٨ هـ (١) .

فالحالة السياسية في القرن السابع الذي يعيش فيه المؤلف أشبه ما يمكن أن يوصف به قول النبي ﷺ فيما رواه أبو داود حيث قال : « يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها » . فقال قائل : « أو من قلة نحن يومئذ » قال : « بل أنتم يومئذ كثير ولكن غثاء كغثاء السيل ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم ، وليقذفن في قلوبكم الوهن » قال قائل : يا رسول الله ما الوهن ؟ . قال : « حب الدينار وكراهية الموت » (٢) .

هذا الوصف ينطبق على المسلمين في القرن السابع الهجري - وما أشبه هذا الوصف بحال المسلمين اليوم - ففي بداية هذا القرن تتابعت الولايات والنكبات على المسلمين في جميع أنحاء العالم الإسلامي وذلك بسبب تمزقه وتفككه إلى

(١) انظر : تحقيق المراد دراسة وتحقيقا « ص ١٦ ، ١٨ » .

(٢) أخرجه أبو داود « ٤٢٩٧ » في كتاب الملاحم باب : تداعى الأمم على الإسلام « ٤ /

١١١ » . وأحمد « ٥ / ٢٧٨ » .

دويلات صغيرة متناثرة فى آسيا وشمال أفريقيا والأندلس (١) .

فقد كانت مكة والمدينة تحت حكم الأيوبيين حتى منتصف هذا القرن ، ثم فى حكم المماليك البحرية (٢) حتى نهايته .

وكانت اليمن فى حكم فرع الأيوبيين ، ثم فى حكم بنى رسول إلى نهاية القرن ، وكان ساحل الخليج العربى فى حكم بنى نبهان ، وداخل الجزيرة فى حكم القبائل (٣) .

وكانت بلاد فارس مقسمة إلى دويلات متعددة يحكمها ملوك مختلفون ثم جمعها الغزو التترى تحت حكمه إلى نهاية هذا القرن .

وكانت خراسان وما وراء النهر تحت حكم الخوارزمية حتى نهاية سنة « ٦١٧ هـ » ثم استولى عليها التتار فصارت تحت حكمهم .

وكانت أرمينية تحت حكم فرع من الأيوبيين ، ثم استولى عليها التتار .

أما بلاد الجزيرة فقد تقاسمها فرع من الأيوبيين حتى سنة « ٦٤٢ هـ » ثم استمر الصراع بين المغول والمماليك على هذه البلاد حتى نهاية القرن .

وظلت بغداد فى حكم الخلفاء العباسيين حتى استولى عليها المغول سنة « ٦٥٦ هـ » (٤) .

وكانت طرابلس وتونس فى حكم الموحدين حتى نهاية سنة « ٦٢٧ هـ » ثم

(١) ابن تيمية حياته وعصره ، لأبى زهرة « ص ١٢٥ » .

(٢) المماليك البحرية : أصلهم من الحرس الذين اشتراهم الملك الصالح أيوب وأسكنهم بشكنات بجزيرة الروضة فى النيل ، وكان أكثرهم من الترك والمغول .

(٣) البداية والنهاية « ١٣ / ٢٠٥ » .

(٤) انظر : المصدر السابق .

صارت فى حكم الحفصيين ، وكانت الجزائر ومراكش فى حكم الموحدين ، أما الأندلس فقد كانت تخضع لحكم الموحدين تارة والنصارى أخرى حتى سنة « ٦٣٢ هـ » ، ثم الأمراء المسلمين من أهلها (١) .

نظام الحكم للدول الإسلامية :

كان نظام الخلافة قد أشرف على الانحلال ، وقد كان النظام الملكى الوراثى هو السائد فى جميع البلاد حتى فى عاصمة الدولة العباسية التى استمرت فيها الخلافة حتى سنة « ٦٥٦ هـ » حيث لم يخرج نظام الخلافة فيها عن نظام التوريث فى بنى العباس ، غير أن القائمين على الحكم فى ذلك القرن قد استبقوا الخلافة ليستعينوا بها على تأييد سلطتهم بالبيعة ، وكانت الخلافة تتنازعها أمم ثلاث : السلاجقة بالشرق ، والأيوبيون والأكراد فى مصر والشام ، والبربر فى المغرب والأندلس . وهؤلاء مجمعون على مبايعة الخليفة العباسى فى بغداد - رغم ضعفه - مختلفون فيما بينهم فى الاستئثار بالسلطة . وقد كان الحكم فى بغداد للقواد الوزراء والأمراء ، حيث حجبا الخليفة وجرده عن السلطة وذلك بسبب الخلافات المذهبية والسياسية التى عصفت بعاصمة الخلافة وأطراف البلاد ، حيث ساد الاضطراب وعمت الفوضى ، ولم يكن الخليفة فى مأمّن ، وظلت الحال على هذا الوضع حتى استولى التتار على بغداد وسقطت بأيديهم (٢) .

(١) انظر : تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم « ٤ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ » .

وراجع : موسوعة التاريخ الإسلامى لأحمد شلبى « ٣ / ٤٢٢ » ، التاريخ الإسلامى لمحمود شاكّر « ٦ / ٢١ » ، القاضى ناصر الدين البيضاوى وأثره فى أصول الفقه « ص ٥١ ، ٥٣ » ، النظم الإسلامية « ص ٥٣٩ » .

(٢) انظر : موسوعة التاريخ الإسلامى « ٣ / ٤١١ ، ٤٢١ » .

وراجع : تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم « ٤ / ٣٠٦ » ، التاريخ الإسلامى لمحمود شاكّر « ٦ / ٤٩ » ، تاريخ التمدن الإسلامى « ٤ / ١٠٤ » .

أما بقية دول العالم الإسلامي ، فقد كانت فى صراع وحروب لا تنتهى بين دويلاته المنفصلة المتعادية ، فقد كانت بلاد فارس فى الجنوب الغربى ، وبلاد أذربيجان فى الشمال ، وكانتا تحت حكم الأتابكة الذين اتخذوا لهم لقب « شاه » كما اتخذوا لقب « أتابك » وكان الشاه أو الأتابك يملك جميع السلطات فى يده ويورث الملك فى أولاده .

وكانت فى بلاد المشرق الأمبراطورية الخوارزمية التى تم الحكم فيها بالقوة وكثرة الحروب ، واتخذ سلاطين هذه البلاد لقب « ملك » .

وكانت مصر والشام تحت حكم الأيوبيين ثم المماليك ، واتخذوا لهم لقب « الملوك والسلاطين » (١) .

وفى المغرب : قامت دولة الموحدين فى المغرب والأندلس ولم تبق طويلا ، إلا أن دعوتهم ظلت قائمة بتونس ، فقامت دولة الحفصيين على أنقاضهم ، واستطاعت هذه الدولة أن تكسب حكمها صبغة شرعية ، وباع الناس حاكمها باعتباره وارثا للخليفة العباسى ، ولقب « بأمير المؤمنين » .
وبذلك أكسبت هذه البيعة الخلافة الحفصية صبغة شرعية (٢) .

الحروب التى وقعت فى الدولة الإسلامية :

يطول الحديث ويتسع لو استعرضت الوقائع التاريخية التى جرت فى الدولة الإسلامية ، وأخرج عن الغاية الأساسية التى أهدف إليها ، ودراسة أهم

(١) انظر : تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم « ٤ / ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ » .

وراجع : تاريخ الأدب فى إيران « ص ٥٥٧ » ، محاضرات الأمم الإسلامية « ص ٥٠٥ » ، تاريخ التمدن الإسلامى « ٤ / ١٧٦ » ، الحركة الفكرية فى مصر « ص ٤١ ، ٤٩ » ، القسم الدراسى للفتاوى « ص ١٨ » .

(٢) انظر : تاريخ الإسلام لحسن إبراهيم « ٤ / ٢١٩ ، ٣١٧ ، ٣١٨ » .

وراجع : النظم الإسلامية « ص ٩٨ » .

الأحداث ، وبخاصة عصر المماليك ، وهو عصر مؤلفنا قد يعطينا فكرة عن الحالة السياسية .

وأهم الأحداث التي وقعت في هذا العصر والذي قبله تمثلت في الحروب الصليبية والغزو المغولي .

أولا : الحروب الصليبية

تطلق الحروب الصليبية على الحملات التي وجهها النصارى في أوروبا إلى الشرق من القرن الخامس إلى القرن السابع الهجرى ، أى الحادى عشر إلى الثالث عشر الميلادى ، للاستيلاء على بيت المقدس من أيدي المسلمين .

وتختلف كتب التاريخ فى البحث عن أسباب هذه الحروب ، وتذهب فيها مذاهب شتى ، ومن أهم الأسباب على وجه الاختصار كالتالى :

١ - ظهور السلاجقة فى بلاد الأناضول وآسيا الصغرى التي انتزعوها من الدولة البيزنطية وهددوا القسطنطينية وانتزعوا بيت المقدس من الفاطميين ، والسلاجقة فى زعم الأوربيين متعصبون دينيا وليسوا كالفاطميين ، وفى ذلك خطر على حجهم إلى بيت المقدس كما زعموا أيضا .

٢ - ظهور الروح الحربية فى الكنيسة نتيجة لدخول البربر فى الدين المسيحى ، ورغبة الكنيسة فى بسط نفوذها على الشرق .

٣ - انتصار البابوية على الإمبراطورية وتفوق نفوذ البابا على غربى أوروبا مما جعل دعوته مسموعة وكلامه مطاعا .

٤ - رغبة المدن التجارية مثل البندقية وغيرها نشر تجارتها فى الشرق .

ومن العوامل التي مهدت السبيل لقيام الحروب الصليبية :

انقسام دولة السلاجقة عقب موت السلطان ملكشاه وتفكك الوحدة الإسلامية ، وضعف الدولة الفاطمية وعدم قدرتها على درء خطر المسيحيين عن سواحل الشام ومصر (١) .

(١) انظر : تاريخ الاسلام لحسن إبراهيم « ٤ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ » .

لقد بدأت الحروب الصليبية بحملة أولى نظمها البابا أريان الثانى سنة « ٤٨٩ هـ / ١٠٩٥ م » بقيادة « جود فروى دوق » دوق للوزير الأسفل .

وعدد أفراد هذه الحملة مليون شخص ، فيهم ربع مليون محارب ، احتلوا الرها ، وأنطاكية ، وذبحوا عشرة آلاف مسلم فيها .

وكذلك احتلوا بيت المقدس وذبحوا سبعين ألفاً من سكانها ، واستولوا على عكا وصور وطرابلس ، وجعلوا البلاد التى استولوا عليها أربع إمارات : بيت المقدس ، أنطاكية ، طرابلس ، الرها (١) .

وفى حملة ثانية : اشترك فيها لويس السابع ملك فرنسا ، ومن أسبابها استعادة عماد الدين زنكى الرها وتهديده أنطاكية وبيت المقدس .

ولقد اخفقت هذه الحملة ، واضطر أصحابها إلى التقهقر ، إذ انتصر عليهم عماد الدين زنكى ، وابنه نور الدين محمود (٢) .

أما الحملة الثالثة : فقد شجع عليها ضعف القوة العسكرية فى دولة الفاطميين بمصر ، وكان ذلك مغرباً للفرنج على الاستيلاء على مصر .

تميزت هذه الحملة : بتأمر الوزير المصرى « شاور » مع الصليبيين لتحطيم نور الدين محمود ، وقائده نجم الدين أيوب وأسد الدين شيركوه ، لكن أراد الله تعالى أن ينتصر الأيوبيون ، ويقتل شاور ويتولى صلاح الدين بن نجم الدين أمر القيادة السياسية بمصر ثم فى الشام ، ويستطيع استرداد بيت المقدس من أيدي المحتلين الغزاة واستعادة كثير من الحصون والقلاع التى بنوها وتحصنوا فيها .

(١) انظر : البداية والنهاية « ١٢ / ١٥٥ ، ١٥٦ » .

وراجع : تاريخ الإسلام « ٤ / ٢٤٣ » .

(٢) انظر : البداية والنهاية « ١٢ / ١٦٣ » .

وراجع : تاريخ الإسلام « ٤ / ٢٤٣ ، ٢٥٢ » .

وانتهت هذه الحملة بعقد صلح « الرملة » بين « صلاح الدين » و « ريتشارد قلب الأسد » ملك إنكلترا سنة « ٥٥٨ هـ / ١١٩٢ م » .

وعادت فلسطين إلى أيدي المسلمين (١) .

أما الحملة الرابعة : فقد غلب عليها الطابع المادى وتضاءل فيها الدافع الدينى وكان غرضها الاستيلاء على مصر ولكنها تحولت إلى القسطنطينية فهاجم المحاربون المدينة ونهبوها ثم دمروها .

ولم يكن للحملة الصليبية الرابعة نتيجة سوى إضعاف وسائل الدفاع عن القسطنطينية .

وفى هذه الفترة من الزمان كان من الشخصيات البارزة عماد الدين زنكى ، وابنه نور الدين محمود ، والقائد صلاح الدين الأيوبي فقد كان عماد الدين منذ بداية انتصاراته طريقته تختلف عن طريقة الغزاة العاصيين .

فكان الصليبيون كلما انتصروا على بلد ذبحوا أهلها ، وفتكوا بكل ما وجدوه فى طريقهم .

أما عماد الدين : فكان كلما فتح بلدا أمن أهله ولم يسب نساءه ولم يقتل أطفاله ، وعرفه الناس بالتسامح وحسن المعاملة للمنهزمين .

أما ابنه نور الدين محمود : فقد كان الشخصية التى لها أثر كبير فى تجميع الشعب حوله واستطاع أن يمثل البطولة الإسلامية فى أجلى صورها .

أما شخصية صلاح الدين فتعتبر من الشخصيات النادرة فى تاريخ الإنسانية عامة وفى تاريخ المسلمين خاصة .

(١) انظر : البداية والنهاية « ١٢ / ٣٥٠ » .

وراجع : تاريخ الاسلام لحسن إبراهيم « ٤ / ٢٥٠ » .

وقد خاض معركة حطين « ٥٨٣ هـ » ضد الصليبيين ، وحطم قوتهم أيما تحطيم ، ثم فتح بيت المقدس بعد ذلك ، ونجح فى كسر شوكة الصليبيين ودرء خطرهم عن بلاد المسلمين كما نجح فى جمع شمل المسلمين المتمزق وتوحيد كلمتهم إلى حد كبير .

وقد احتفظ الناس أى المسلمين جميعا لهذا الرجل بصورة البطل واقترن بأبطال المسلمين المشهورين .

وبعد وفاة صلاح الدين سنة « ٥٨٩ هـ » بدأ الشقاق يدب بين أبنائه وسائر أفراد أسرته وقامت الحروب والمعارك حتى استعان بعضهم بالصليبيين لترجيح كفته (١) .

ثانيا : الغزو المغولى :

إن الحروب الصليبية كانت النكبة الأولى على المسلمين وكلفتهم دماء وأرواحا كثيرة .

أما النكبة الثانية : فكانت أدهى وأمر وكلفت من القتلى ما الله به عليم . وإن كانت للحروب الصليبية أسباب وهمية مزعومة فى غزو الشرق فليس للغزو المغولى أسباب اللهم إلا حضارة هذه البلاد وتقدمها ولطالما أغرت الحضارة بالهجوم على البلاد المتحضرة .

وفى الوقت الذى كان فيه الصليبيون الغربيون يطحنون المسلمين فى الشرق كان المغول الضاربون فى منغوليا يزداد عددهم ويشتد بأسهم على المسلمين .

وبدأ هجوم المغول على بلاد الإسلام سنة « ٦١٦ هـ - ١٢١٩ م » بقيادة « جنكيز خان » وكانت غايتهم إراقة الدماء وتعذيب الأرواح ودرس البلاد فدكوا المدن وذبحوا الشعوب قطعوا الإسلام والنصرانية معا طعنة خارقة

(١) انظر : تاريخ الإسلام « ٢٥١ / ٤ - ٢٥٢ » .

وأصابوا الحضارة الإسلامية بلطمة قاسية لم تستطع أن تفيق من شدتها (١) .

انحدرت جيوش « جنكيز خان » كالسيل على الأقاليم الإسلامية الخاضعة لسلطان الخوارزميين فى خراسان وما وراء النهر وفارس فى قسوة وحشية أذهلت الإنسانية وقضت على جيوشهم وقتلت سلطانهم ، وحلت الهزيمة بهم (٢) .

ولنتعرض كلمة ابن الأثير فى وصف التتار ، وما كان منهم فى القرن السابع ، فإنها كلمة بليغة مصورة .

قال رحمه الله تعالى : « لقد بقيت عدة سنين معرضا عن ذكر هذه الحادثة استعظاما لها كارها لذكرها ، وما أنذا أقدم إليه رجلا وأؤخر أخرى ، فمن الذى يسهل عليه أن يكتب نعى الإسلام والمسلمين ، ومن الذى يهون عليه ذكر ذلك فىا ليت أمى لم تلدنى ويا ليتنى مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا ، إلا أنى حتى جماعة من الأصدقاء على تسطيرها ، وأنا متوقف ، ثم رأيت أن ترك ذلك لا يجدى نفعا فنقول : « هذا الفعل يتضمن ذكر الحادثة العظمى والمصيبة الكبرى التى عقت الأيام والليالى عن مثلها عمت الخلائق وخصت المسلمين ، فلو قال قائل : إن العالم منذ خلق الله سبحانه وتعالى آدم إلى الآن لم يتلوا بمثلها لكان صادقا ، فإن التواريخ لم تتضمن ما يقاربها ولا ما يدايتها ، ولعل الخلق لا يرون مثل هذه الحادثة إلى أن ينقرض العالم ، وتفنى الدنيا إلا بأجوج ومأجوج ... »

(١) انظر : حاضر العالم الاسلامى « ص ١١٦ » .

(٢) انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ٨٦ » .

وراجع : المختصر فى أخبار البشر « ١٣ / ١٢٢ » ، شذرات الذهب « ٥ / ٦٥ » ،

تاريخ الدول الإسلامية « ص ٦٨ »

وهؤلاء لم يبقوا على أحد بل قتلوا النساء والرجال والأطفال وشقوا بطون الحوامل وقتلوا الأجنة ، فإننا لله وإنا إليه راجعون ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم لهذه الحادثة التي استطار شررها وعم ضررها وسارت في البلاد كالرياح استبرته الريح . . . » .

إن قوما خرجوا من أطراف الصين فقصدوا بلاد تركستان . . . ومنها إلى بلاد ما وراء النهر . . . ثم تعبر طائفة منهم إلى خراسان فيفرغون منها ملكا وتخريبا وقتلا ونهباً ، ثم يتجاوزونها إلى الري وهمذان . . . إلى حد العراق ثم يقصدون بلاد أذربيجان ويخربونها ويقتلون أكثر أهلها ولم ينج منهم إلا الشريد النادر في أقل من سنة ، هذا ما لم يسمع بمثله . . . ثم قصدوا بلاد قفجاق وهم من أكثر الترك عددا فقتلوا كل من وقف لهم فهرب الباقون إلى الغياض ورؤوس الجبال ، وفارقوا بلادهم واستولى هؤلاء التتر عليها ، فعلوا هذا في أسرع زمان ولم يلبثوا إلا بمقدار مسيرهم لا غير . . . ولم يبت أحد من البلاد التي لم يطرقتها إلا وهو خائف يتوقعهم ويتربص وصولهم إليه . . . « وأما ديانتهم فأنهم يسجدون للشمس عند طلوعها ولا يحرمون شيئا يأكلون جميع الدواب حتى الكلاب والخنزير وغيرها ولا يعرفون نكاحا بل المرأة يأتيها غير واحد من الرجال فإذا جاء الولد لا يعرف من أبوه » (١) .

ثم تتابعت الحملات المغولية على المسلمين وكانوا يضعون الأسرى في مقدمة جيوشهم ويخبرونهم بين قتال مواطنيهم من أمامهم أو قتلهم من خلفهم وكان دأبهم في البلاد التي يستولون عليها القتل والإحراق ، ونهب الأموال وإتلاف ما يزيد عن حاجتهم منها ، وتعذيب الأرواح ، وأحرقوا المساجد والجوامع .

هذا وصف لأولئك الذين ابتلى الله بهم العالم في القرن السابع الهجري واختص المسلمين بهذا البلاء ولقد انساب أولئك المغول في الديار الإسلامية حتى قضوا على عاصمة الخلافة الإسلامية .

(١) انظر: الكامل « ١٢ / ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ » .

ثم كانت الغزوة الثانية للتتار بقيادة « هولاکو » والذي استهدف في أول أمره القضاء على الإسماعيلية ففضى عليهم ، ثم زحف « هولاکو » بجيش مغولى اخترق به سمرقند وبلخ ، وولى وجهه شطر بغداد .

وكان المستعصم بالله آخر الخلفاء العباسيين فى بغداد ضعيف الرأى والحيلة ، واقعا بين وزيرين متباغضين ، أحدهما سنى والآخر شيعى .

فكان الخليفة يبرم عقدا ثم ينكته بتأثير هذا الوزير أو ذلك ، كان يهدد المغول مرة ، ثم يعود فيسترضيهم ويتذلل إليهم مرة أخرى واضطرب الخليفة فى أمره واختلف وزراؤه فى المشورة ، منهم الذى دعا إلى الصلح ، ومنهم من دعا إلى الحرب والجهاد .

وواصل هولاکو زحفه إلى بغداد بمائتى ألف محارب وحاصر بغداد ، ثم اقتحم أسوارها فى التاسع عشر المحرم سنة « ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م » وأعمل فيها القتل والسلب والتمثيل ، وقتلوهم شر قتلة وظلوا فى ذبحهم أربعين يوما وقضى على الخلافة الإسلامية وقتل الخليفة والعلماء وأئمة المساجد وحملة القرآن وخربوا المساجد وأحرقوا الكتب وكانت القتلى فى الطرقات كأنها التلال « (١) .

وقد امتدت أطماع « هولاکو » لتشمل غزو بلاد الإسلام كلها فاستولى على جميع العراق وتوجه إلى الشام واستولى على حلب وبعض الشام وقد عمل فيها من التدمير والتخريب ماكاد أن يمحو من بها من البشر .

وقد وقف المماليك فى وجه التتار وانضم إليها كثير من أمراء الشام وجنودها والتقى الجمعان فأنزل المسلمون بالتتار هزيمة عند « عين جالوت » وتبعهم « بيبرس » فاستخلص الشام من أيديهم وأوقف توسعهم ، وبقيت بلاد فارس وخراسان وما جاورها تحت حكمهم حتى نهاية هذا القرن « (٢) .

(١) انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ٢٠٠ » .

وراجع : تاريخ الإسلام « ٤ / ١٥٤ - ١٥٥ » .

(٢) انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ٢٢٠ » .

دولة المماليك فى مصر وبلاد الشام :

لقد عاش الشيخ صفى الدين الهندى فى عصر المماليك الذى سوف نتحدث عنه بشىء من التفصيل .

قامت دولة المماليك عقب زوال سلطة الأيوبيين ، وذلك فى سنة « ٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م » وهى دولة المماليك الأولى .

وقصة استيلاء المماليك على السلطة تتلخص فيما يلى :

كان المماليك يتبوؤون منذ زمن بعيد فى الدولة الإسلامية مركزا رفيعا ، فقد شكل الخليفة العباسى المعتصم فرقا عسكرية منهم ، وأعطاهم اعتبارا رفيعا كما اتخذ أمراء الدولتين الطولانية والأخشيديية جنودا من المماليك ، واتخذ الفاطميون طوائف أسموها « مماليك » وكانوا يشاركون فى الجيش والحرس بصفة ضيقة واستمر الحال كذلك فى أول عهد الأيوبيين (١) .

فلما تولى الملك الصالح أيوب سنة « ٦٣٦ هـ » استكثر من شراء المماليك الأتراك وغيرهم ونشأهم تشئة عسكرية ، فبنى لهم سيدهم قلعة بجزيرة الروضة ليقيموا بها ولا ييرحون وسماهم البحرية ، واتخذ منهم أمراء دولته وخاصته وبطانته وحراسته واتسع نفوذهم فى عهده بشكل واسع ينذر بسيطرتهم على دولة الأيوبيين (٢) .

واستعمل الصالح أيوب المماليك فى قتال الصليبيين وصددهم عن بلاد المسلمين وكان للانتصارات التى أحرزوها دورا كبيرا فى تثبيت أقدامهم وتوسيع نفوذهم .

(١) انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ١٧٨ ، ١٧٩ » .

وراجع : قيام دولة المماليك الأولى لأحمد العبادى « ص ١١ ، ١٣ ، ٦٥ » .

(٢) انظر : خطط المقرئى « ٣ / ٣٨٤ » .

وأثناء ما يعرف بالحملة الصليبية السابعة ، والتي كان يقودها ملك فرنسا لويس التاسع حدث أن داهمت هذه الحملة مدينة « دمياط » في صفر سنة « ٦٤٧ هـ » بشكل مفاجئ فسقطت المدينة بأيديهم ، واستسلمت الحامية لهم ، ثم زحفوا نحو مدينة المنصورة فغضب الملك الصالح أيوب غضبا شديدا وأعدم من ظفر به من الفارين وتوجه إلى المنصورة وهو مريض ، ونظم المقاومة ضد الصليبيين وألهب الحماس في صدور جنده إلى أن توفي في شعبان سنة ٦٤٧ هـ فأخفت زوجته « شجرة الدر » الخبر وظلت تصدر الأوامر باسمه إلى أن وصل ابنه « توران شاه » فقاد الجيش ببسالة حتى انتصر نصرا مؤزرا سنة « ٦٤٨ هـ » بفضل الله تعالى ثم بفضل جهاد المماليك وتضحيتهم وبسالتهم . ولكن « توران شاه » نسى مواقف زوج أبيه « شجرة الدر » ونسى مواقف المماليك وتنكر وأساء معاملتهم ، فأجمعوا على قتله للتخلص منه ، وقام بتنفيذ هذه العملية أربعة من أمرائهم منهم « بيبرس البندقدارى » وفارس الدين « قطز » حيث قتلوه شر قتلة في السابع والعشرين من المحرم سنة « ٦٤٨ هـ » .

ويقتل « توران شاه » ابن الملك الصالح أيوب آخر ملوك الدولة الأيوبية في مصر تنتهى الدولة الأيوبية وتقوم على أنقاضها دولة المماليك الأولى والتي استمرت منذ ذلك الحين حتى عام « ٩٢٣ هـ » حيث سقطت على أيدي العثمانيين (١) .

(١) انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ١٧٧ ، ١٧٨ » .

وراجع : دولة المماليك الأولى لأحمد مختار العبادى « ص ١١ / ١٣ ، ٩٤ ، ١٠٢ ، ١١٣ » .

وتنقسم دولة المماليك إلى قسمين :

الأولى : دولة المماليك البحرية حكموا من سنة « ٦٤٨-٧٨٤ هـ / ١٢٥٠ - ١٣٨٢ م » وهى التى يعيننا الآن الحديث عنها .

الثانية : دولة المماليك الجركسية « البرجية » من سنة « ٧٨٤ - ٩٢٣ هـ » حيث ينتهى حكم المماليك .

وقد تعاقب على حكم المماليك البحرية خمسة وعشرون سلطانا أولهم أيبك وآخرهم الملك الصالح أمير حاج .

وأشرت إلى الظروف التى صاحبت سقوط دولة الأيوبيين وأشرت إلى مقتل « توران شاه » آخر ملوكهم على يد المماليك وبمواطأة من زوج أبيه « شجرة الدر » ولذلك فقد اتفق المماليك على توليتها العرش ، ومبايعتها بالسلطة ، فبايعها على أثر ذلك بعض العلماء على كره ، وأنكر ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام . ثم تزوج « أيبك التركمانى » « شجرة الدر » وصار فى منصب السلطنة بعد أن حكمت « شجرة الدر » ثمانين يوما .

وقطعا للطريق على الأيوبيين قام المماليك بتولية طفل أيوبى اسمه « موسى » وهو حفيد السلطان الكامل ولما لم تجد هذه الطريقة سلك المماليك مسلكا آخر وهو إعلان الدخول تحت سلطة الدولة العباسية .

ورغم ذلك زحف سلطان الشام الأيوبي محاولا الاستعانة « بلويس التاسع » واتجه صوب مصر وحصلت معركة انتهت بانتصار المماليك فى موقعة عرفت « بموقعة العباسية » وذلك فى سنة ٦٥٢ هـ ثم تدخل الخليفة العباسى لإصلاح ما بين الفريقين تحسبا لهجوم التتر الوشيك ، ثم وقعت الكارثة العظمى « وهى سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ » كما أشرت سابقا .

ثم اتجه التتر صوب مصر وكان واليها السلطان « على بن أيك » وهو صبي فتحرك كبير قواده المظفر قطز ، واستلم السلطنة وجهاز الجيش وكسر التتر في معركة « عين جالوت » سنة « ٦٥٨ هـ » ثم اغتاله « الظاهر بيبرس البندقدارى » وصار فى منصب السلطنة .

وكان لانتصار المماليك على التتر آثار عظيمة جدا حيث كان هذا أول انتصار حقيقى يحرزه المسلمون ضد التتر ، وقد ظلت شوكتهم بعدها مخضودة ، ونجمهم إلى الأفل بحمد الله .

كما كان له أثر فى تدعيم سلطة المماليك والتقليل من دولة الأيوبيين فى الشام حيث استولى « بيبرس » على معظم إمارتهم وكان آخرها « حماة » التى دخلت فى طاعة المماليك سنة « ٧٤٦ هـ » .

ومن الأحداث الكبيرة التى حدثت فى عهد « بيبرس » إعادة الخلافة العباسية فى مصر وكان ذلك فى سنة « ٦٥٩ هـ » وبحضور العلماء وغيرهم وكان أول من بايع هو القاضى تاج الدين بن بنت الأعرز ، ثم الظاهر بيبرس ، ثم العز بن عبد السلام (١) .

وقد شهد المؤرخون على حرص بيبرس الشديد على إعادة الخلافة وإعلاء شأنها حتى قيل أن مجموع ما أنفقه فى تزويد الخليفة بكل ما يحتاج يصل إلى ألف دينار .

وبحكم أن الخلافة صارت فى مصر فقد أصبحت مصر تتمتع بشهرة شرعية وعلمية واسعة ، فقد قام بيبرس بإصلاحات واسعة فى أرجاء مملكته واعتنى بالحرمين الشريفين وبقبة الصخرة، وجدد الكثير من المساجد .

وكانت وفاة بيبرس فى عام ٦٧٦ هـ وتعاقب على السلطنة بعده ولده :

(١) انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ٢٢٠ ، ٢٣١ » .

الملك السعيد ، والملك العادل بدر الدين سلامش ، ثم تولى المنصور قلاوون الذى زحف على طرابلس وفتحها سنة ٦٨٨ هـ، وتوفى بعد ذلك بسنة وأشهر . فتولى بعده ابنه « الأشرف خليل » وعلى يديه سقطت فى أيدى المسلمين مدينة « عكا » آخر معقل من معاقل الصليبيين سنة « ٦٩٠ هـ » ثم اغتيل سنة « ٦٩٣ هـ » ، وكما كان المنصور قلاوون وولده الأشرف يد بيضاء فى هزيمة النصارى فقد سجلوا أمجادا أخرى فى انتصاراتهم على المغول فى الشام .

وكان الحدث الجدير بالتسجيل بعد ذلك هو تولية « الملك الناصر محمد بن قلاوون » والذى كان منفيًا ثم استدعى وظل فى السلطنة حتى عام « ٧٤١ هـ » وكان قويا مترسما لخطى والده رحمهما الله تعالى (١) .

(١) انظر البداية والنهاية « ١٣ / ٢٣٠ » .

وراجع : الممالك للسيد الباز العرينى « ص ٣٤ ، ٥١ » ، دول العالم الإسلامى « ص ٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ » ، قيام دولة المماليك للعبادى « ص ١٢٥ / ١٢٧ ، ١٨٥ / ١٩٩ » ، تاريخ الإسلام « ٤ / ١١٤ » .

أثر الحياة السياسية فى هذا العصر

من هذا العرض السريع للحالة السياسية فى القرن السابع الهجرى ندرى أن انقسام الدولة الإسلامية إلى دويلات كثيرة أدى بها إلى التدهور فالانحلال ثم إلى سقوط الخلافة الإسلامية ، وذلك لاختلاف الحكام وتباعد أفكارهم ومحاولة توسع كل واحد منهم على حساب الآخر .

فاستغل العدو الغاشم هذا الاختلاف فوجه إليهم الجيوش الجرارة فاستطاع الغزو المغولى أن يمزقهم وأن يحطم الحضارة الإسلامية فقد قضوا نهائيا على وحدة العالم الإسلامى بقضائهم على الخلافة الإسلامية فى بغداد ، وكان الخراب الذى أصاب بلاد المسلمين من جراء هذا الغزو شديدا فقد كانت جموع المغول ذئاب متعطشة إلى الدماء ، فقتلوا كل من صادفهم وأحرقوا ودمروا كل من يعترض سييلهم دون رحمة (١) .

على أن الغزو التترى لم يكن هو الغزو الوحيد الذى يهدد بلاد المسلمين، وإنما كانت غزوات الصليبيين لمصر ، والقوط لآندلس والفرنج لتونس ، أثره البالغ على المجتمع الإسلامى حيث أوجد فى النفوس الفرع والرعب من هول ما سمعوا من الأعداء الأمر الذى دفع بعض ضعاف النفوس إلى خدمة الأعداء وخيانة الإسلام (٢) .

وقد انتشرت الأوبئة وعم القحط والفرع والرعب ويات الناس يسودهم الخوف ويخيم عليهم الحزن والبؤس ، وقضى على جانب كبير من تراث المسلمين وآدابهم ، لكن بقيت الثقافة الإسلامية شامخة والعلوم والفنون فى

(١) انظر : تاريخ الأدب فى إيران « ص ٢١ » .

وراجع : القسم الدراسى للفتاوى « ص ٢٦ » .

(٢) انظر : تاريخ الأدب فى إيران « ص ٥٦١ » .

ازدهار ونمو ويرجع الفضل فى ذلك إلى الله الذى تكفل بحفظ علماء هذا العصر الذين عملوا على حفظ ما بقى من التراث وتجديد مابده الغزاة ، وكذلك كان لتشجيع حكام الدويلات الإسلامية للعلماء سبب كبير فى البحث، وإحياء التراث ، والنهوض بالمعارف الثقافية والمسائل الفقهية (١) .

كذلك ما أثارته الفرق الإسلامية من أفكار ومجالات فلسفية ، دفع العلماء المسلمين إلى إعداد العدة لهم وتزودوا بمثل ما تزودوا به ، وبذلك نشأ الفكر الفلسفى فى الإسلام .

وما سبق من العرض التاريخى لمسيرة دولة المماليك نلاحظ ما يلى :

١ - جهاد المماليك فى صد هجمات الصليبيين والمغول عن العالم الإسلامى فعلى جدران المماليك كانت تنكسر موجات هؤلاء وأولئك وقد أكسبهم هذا شعبية كبيرة .

٢ - حرص المماليك على إعادة الخلافة ، وكان للظاهر بيبرس دور مشكور فى ذلك .

٣ - حرصهم على وحدة الصف الداخلى ويبرز هذا لكل من تأمل تاريخهم وكيفية عزلهم أو توليتهم لمن يريدون .

٤ - اهتموا بالإصلاحات الداخلية اهتماما كبيرا ، ولم يشغلهم عن ذلك اهتمامهم بصد الهجمات العدوانية المغولية أو الصليبية .

٥ - قدرة المماليك على درء الأخطار الداخلية حيث قضوا على ثورة الأعراب التى تقدمت سنة « ٦٥١ هـ » ، ثم ثورة الشيعة الرافضة سنة « ٦٥٨ هـ » ، كما قضوا على الطائفة الإسماعيلية التى استغلها الصليبيون أسوأ استغلال (٢) .

(١) انظر : ناصر الدين البيضاوى « ص ٧٨ - ٨١ » .

وراجع : مقدمة الفائق / القسم الدراسى للفائق « ص ٢٦ » .

(٢) انظر : دولة المماليك « ص ١٢٨ ، ص ١٧٧ / ١٧٨ » .

الحالة الاجتماعية في عصره

أقام الشيخ صفى الدين الهندى بمصر أربع سنوات ، ثم انتقل إلى الشام وقضى فيه بقية حياته وقد مرت هذه البلاد بظروف اجتماعية متشابهة ، ويتألف سكانها من أجناس مختلفة منهم العرب والأكراد وجماعات من الأتراك والجرس والإغريق والرومان ، كما يوجد بمصر جماعات من الأقباط .

وسكان هذه البلاد غالبيتهم مسلمون ويوجد بينهم أقليات مسيحية ويهودية .

من هذه الأجناس المختلفة يتكون مجتمع مؤلفنا ، وهم طبقات ، لكل طبقة أوصاف تميزها ، ووظائف تختص بها ودور هام تقوم به .

وتتمثل الحالة الاجتماعية فى هذا القرن ، الحديث عن الطبقات الاجتماعية ، وعن الحياة الدينية ، وعن الأخلاق فى هذا العصر .

أولا : الطبقات الاجتماعية :

قسم ابن خلدون المجتمع إلى طبقتين : فذكر أن الملك سلطان ورعية ، فالسلطان من له رعية ، والرعية من لها سلطان (١) .

وعليه يمكن أن نقسم المجتمع إلى طبقتين : طبقة الحكام ، وطبقة تمثل سائر فئات الشعب وهى محرومة من كل نفوذ وبعيدة عن الحكم وليس بيدها سوى بعض الوظائف الدينية والقضائية ، وعليها واجب العمل فى الزراعة وغيرها .

والمقرىزى : قسم المجتمع إلى سبع طوائف : الأولى : طبقة الحكام من المماليك ، والثانية : أهل اليسار من التجار وأصحاب الأموال ، والثالثة : متوسطوا الحال من السوق والباعة وصغار الكسبة ، والرابعة : الفقهاء وطلاب

(١) انظر : مقدمة ابن خلدون « ص ١٨٨ » .

العلم ، والخامسة: الفلاحون ، السادسة أصحاب الصنائع والمهن ،
والسابعة: ذو الحاجة والمسكنة (١) .

ويضاف إلى هذه الطبقات : طبقتان : طائفة الأعراب ، وطائفة أهل الذمة
من اليهود والنصارى .

طبقة الحكام :

وهم المماليك فى هذا العصر ، والمماليك يتسبون إلى أصول مختلفة ،
فمنهم الجرس ، والأتراك ، والروم وغيرهم .

فالسُلطان « قلاوون » تركى من قبيلة « برج أوغلى » ببلاد القفجاق ،
والسلطان : « كتبغا » مغولى الأصل ، جاء إلى مصر أسيراً بعد موقعة حمص
سنة « ٦٥٨ هـ » ، والسلطان « لاجين » أصله من البلاد الواقعة على ضفاف
البلطيق (٢) .

والجدير بالذكر : أنه ينال المملوك ثقافة خاصة منذ صغره ، فيربى تربية
دينية على يد فقيه خاص يعلمه القرآن والحديث ويشرح له أحكام الإسلام
وآداب الشريعة ثم يربى بعد ذلك تربية عسكرية ، وقد ساءت أمورهم فيما بعد
ذلك ، وتخلوا عن كثير من صفاتهم الحربية والخلقية وانغمسوا فى المفاصد ،
وتمادوا فى الاعتداء على طوائف الشعب المختلفة (٣) .

وتتكون هذه الطبقة من الحاكم والأمراء والوزراء ، وتقوم بإدارة البلاد ورسم
سياستها الخارجية والداخلية ، وتنظيم الجيش وإقامة المنشآت العامة كالمساجد
والمدارس والمحافظة على أمن البلاد وجباية الزكاة وفرض الضرائب .

(١) انظر: إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقرئى « ص ٧٢ » .

(٢) انظر : قيام دولة المماليك « ص ١٧٧ / ١٧٨ » .

(٣) انظر : تحقيق المراد « دراسة وتحقيق » « ص ٤٥ » .

وتعيش فى بجوحة من النعيم والترف والبذخ ، وتمتع بالجاء والكلمة
النافذة .

وتختلف مواقف هذه الطبقة من الدين ، فمنهم من ينتهك حرمانه ولا يقف
عند أحكامه وحدوده ، ومنهم من يحترم الدين وعلمائه ، ويقف عند
أحكامه ، ويعمل بما به من إبطال المنكر ورفع الظلم عن الناس والعدل بينهم ،
فأبطل المكوس والمظالم ومنع الخمور وغيرها من المنكرات ، وكان بعضهم مع
الشرع لا يقطع أمرا بغير رأى الفقهاء ، كالمظفر قطز ، وكان يحل العلماء
ويأخذ برأيهم ومشورتهم ولما أراد أن يأخذ من الشعب ما يستعين به على
حرب التتار جمع العلماء والفقهاء فاستشارهم فى ذلك وكان من بينهم العز بن
عبد السلام وكان الاعتماد على قوله (١) .

ويذكر عن الظاهر يببرس أن شخصا ادعى عليه فى بشر عند القاضى تاج
الدين بن بنت الأعز فطلبه القاضى برسول فحضر إلى المدرسة الصالحية ،
ومثل بين يدى القاضى مع غريمه وكان للظاهر يببرس بينة عادلة فحكم
القاضى له بالبئر (٢) .

(١) انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي « ٨ / ٢١١ ، ٢١٢ » .

(٢) انظر : بدائع الزهور « ١ / ٣١٢ » .

العلماء والفقهاء وطلاب العلم :

هذه الطائفة لها دور كبير فى المجتمع ، فهى حلقة الوصل بين الحاكم والعامه ، ومحل ثقة الجميع واحترامهم ، فالحاكم يعتمد عليها فى كسب تأييد العامة له ، وفى إثارة حماسهم للجهاد وترغيبهم فى الإنفاق فى سبيل الله .

والعامه تنقاد لهذه الطبقة وتستجيب لما تقوله ، والحاكم يختار منهم القضاة ورجال الحسبة والخطباء وأحيانا الوزراء ، وهم متفاوتون فى العلم والتقوى والورع والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

فمنهم من يجامل الحاكم ، ومنهم من لا يجامل أحدا حتى ولو كان الحاكم ويرفض القضاء تورعا كفخر الدين بن عساكر ، فقد أنكر على حاكم دمشق المعظم عيسى تضمين المكوس والخمور .

ومنهم من يقبل القضاء فيعدل بين الناس ويحكم بالحق ولو كان على السلطان ، كالقاضى عبد الصمد بن الحرستانى .

ومن الذين أنكروا المنكر على السلطان العز بن عبد السلام ، فقد عينه الملك إسماعيل بن العادل خطيبا للجامع الأموى فأنكر عليه تحالفه مع الصليبيين ضد ابن أخيه نجم الدين أيوب حاكم مصر ، فعزله إسماعيل واعتقله ، ثم أفرج عنه ، فرحل إلى مصر فرحب به نجم الدين أيوب وولاه خطابة جامع عمرو بن العاص ، ثم ولاء قضاء القضاة بمصر والوجه القبلى .

وذكر ابن الوردى : أن مجد الدين إسماعيل الواسطى خطب مرة والظاهر بيبرس حاضر فقال له : « إنك لن تدعى يوم القيامة بأبيها السلطان ، لكن تدعى باسمك ، وكل منهم يسأل عن نفسه إلا أنت فإنك تسأل عن رعاياك فأجعل كبيرها أبا وأوسطهم أبا ، وصغيرهم ولدا » (١) .

وروى عن ابن دقيق العيد : « أنه تولى قضاء القضاة بمصر بعد إباء شديد

(١) انظر : تمة المختصر « ٢ / ٢٢٥ » .

وكان عدلا فى قضائه متشددا فى تطبيق الحق ولو كان على الحاكم ، لذا عزل نفسه عن القضاء أكثر من مرة ثم يعاد « (١) .

ومن الفقهاء من تولى الوزارة بجانب القضاء كتاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز ، ذكر ابن السبكي : « أنه ولى قضاء القضاة بالديار المصرية والوزارة ، والنظر وتدريس قبة الشافعي رضى الله عنه والصالحية والخطابة والمشيخة ، واجتمع له من المناصب ما لم يجتمع لغيره وكان يقال : إنه آخر قضاة العدل ، واتفق الناس على عدله وخيره . . . ثم قال : وكان الأمراء الكبار يشهدون عنده فلا يقبل شهادتهم » (٢) .

وكذلك ابنه تقي الدين عبد الرحمن ، فقد جمع بين القضاء والوزارة والمشيخة ، وخطابة الجامع الأزهر والتدريس (٣) .

وبهذا يتبين أن فقهاء هذا العصر كانوا على مستوى من الخلق العظيم وعلى درجة كبيرة من الزهد والورع والعفة ، قائمين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعدل بين الناس صارمين فى تطبيق الحق وكانوا يجهرون بكلمة الحق عند السلطان الجائر فيمنعونه من ظلم الشعب وبذلك اكتسبوا محبة الناس وثقتهم فكانوا زعماء مصلحين للشعب الذى انقاد لهم وكان رهن إشارتهم (٤) .

العامية :

وهؤلاء يشكلون السواد الأعظم من السكان ، وهى تتكون من خليط من الناس تختلف أجناسهم وطبائعها ووظائفها ، فهم خليطا من العرب والفرس والترك والنبط والجرس والأكرد والكرخ والبربر ، وتسمية هؤلاء جميعا بالعرب

(١) انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي « ٩ / ٢١٢ » .

(٢) انظر : المصدر السابق « ٨ / ٣١٨ ، ٣٢١ » .

(٣) انظر : المصدر السابق « ٨ / ١٧٢ » .

(٤) انظر : العز بن عبد السلام للوهيبي « ص ٣٤ » .

قد غلب عليهم لانصهارهم فى بوتقة الشعب العربى وسيادة اللغة العربية وهم تبع لمن ساد عليهم ، وتتنظم هذه الطبقة اهل الحرف والصنائع والتجار والفلاحين والجنود والرقى ، ويقال لهم : العامة والدهماء ، والغوغاء ، وهم فى العادة اقل ثقافة ودراية فى امور دينهم حتى ولو كانوا من ذوى اليسار كطبقة التجار (١) .

وعلى كاهل هذه الطبقة يقوم اقتصاد البلاد فتروج تجارتها ويزدهر عمرانها وتتقدم صناعتها ويكثر إنتاجها الزراعى .

فمنهم التجار : الذين يقومون بالبيع والشراء والتصدير والاستيراد فيصدرون ما تنتجه البلاد من المحاصيل الزراعية ويستوردون ما يحتاجون إليه .

ومنهم الصناع : وهم ارباب الصناعات والمهن الحرة فيقومون بتصنيع المنتجات الزراعية كصناعة الزيوت والمنسوجات والسكر وغيرها ، وكذلك الصناعات الحربية بسبب الحروب التى قام بها الصليبيون والتتار ضد الإسلام .

ومنهم الزراع : الذين يقومون بالحرث والزراعة .

ومنهم المهندسون والعمال : الذين يشتغلون فى البناء والعمارة وقد اهتم ملوك بنى أيوب وسلاطين المماليك ببناء المساجد والمدارس والقصور والجسور والقلاع (٢) .

وبصورة عامة فالمماليك اعتنوا بالشعب عناية كبيرة ، وذلك بتوفير الراحة لهم ، وتقديم أحسن الخدمات ، حتى عاش المسلمون فى رفاه وسعة . فاعتنى المماليك بالأيتام وأنشأوا لهم المدارس الخاصة لتحفيظهم القرآن وقدموا لهم جميع ما يحتاجون من مأكلا وملبس ومشرب ومأوى فى سائر الأمصار وليس فى مصر وحدها (٣) .

(١) انظر : تاريخ الإسلام « ٤ / ٦٢٥ » .

(٢) انظر العصر المماليكى فى مصر والشام « ص ٢٨٣ » .

(٣) انظر : دول العالم الإسلامى « ص ٢٣٩ - ٢٤٠ » .

وترجع هذه العناية إلى سببين :

١ - التربية السليمة التي كان الحكام يتعاهدون بها الممالك .

٢ - شعور الممالك بحاجتهم لإرضاء الناس باعتبار أن الممالك من شعب آخر غير الشعب الذى يحكمونه ، كما أنهم كانوا عبيدا أرقاء مما يجعل بعض الناس يأنف من الخضوع لهم .

أهل الذمة :

المراد بأهل الذمة : هم أهل الكتاب المعاهدون من النصارى واليهود ، فكانوا يعيشون مع المسلمين ويحتمون بهم من غارات الأعداء ، وعليهم تأدية الجزية مقابل حمايتهم ، وقد حصل منهم فتنة كبيرة فى عهد الممالك حيث استغلوا انتصار « هولاءكو » واحتلاله لدمشق ، فأحضرُوا من « هولاءكو » خطابا بالعناية بأمرهم واستغلوه فى المجاهرة بالخمر والفطر فى رمضان وإلزام المسلمين بتعظيم الصليب وأهانوا المساجد والمصلين ، فلما انتصر المسلمون على التار فى معركة « عين جالوت » طردوهم من الشام (١) .

وهذه الطبقة تشارك المسلمين فى دفع عجلة الحياة وتقدم البلاد ، فكانت تشارك فى الصناعة والزراعة والتجارة والحرف الأخرى ، كما نبغ منهم أدياء فى النحو واللغة العربية .

وإن كان ملوك بنى أيوب تساهلوا معهم فقد أشركوهم فى الوظائف الحكومية ، وسمحوا لهم بإصلاح كنائسهم .

أما سلاطين الممالك فقد قسى بعضهم عليهم ، فذكر عن السلطان « قلاوون » أنه حرم المسيحيين من الالتحاق بالوظائف العامة ، وكان ينزل بهم أقصى العقوبة (٢) .

(١) انظر : السلوك للمقريزى « ١ / ٤٢٥ » .

وراجع : العز بن عبد السلام « ص ٣٥ / ٣٦ » .

(٢) انظر : الحركة الفكرية فى مصر لعبد اللطيف حمزة « ص ٣٤٨، ٣٤٩ » .

وراجع : العز بن عبد السلام « ص ٣٦ » .

ومهما يكن من أمر هذه الحوادث ، فمما لا شك فيه : أن المسلمين بصورة عامة كانوا يحسنون معاملتهم ويدافعون عنهم .

ثانيا : الحياة الدينية :

إن الدين يحتل المكانة الرئيسية في حياة الشعوب والأمم والجماعات الإنسانية منذ أقدم العصور فمظاهر النشاط الدينى فى ذلك العصر متعددة أهمها إحياء الخلافة العباسية فى مصر وتنظيم القضاء والعناية بإقامة المؤسسات الدينية وتعميرها ، وانتشار التصوف ، وكان لإحياء الخلافة فى مصر أثر بارز فى ازدياد النشاط الدينى فى البلاد الأمر الذى يعبر عنه السيوطى بقوله : « اعلم أن مصر حين صارت دار الخلافة عظم أمرها وكثرت شعائر الإسلام فيها ، وعلت فيها السنة وعفت منها البدعة ، وصارت محل سكن العلماء ومحط رجال الفضلاء » (١) .

أما عن القضاء ، فإن المماليك قاموا بتغيير القضاء فى مصر ، فبعد أن كان الوضع فى مصر منذ زمن الأيوبيين أن يكون قاضى القضاة شافعيًا ، أصبح لكل مذهب من المذاهب السنية قاضيا ، والسبب فى ذلك يعود إلى أن السلطان بيبرس استاء من تعنت قاضى القضاة الشافعى تاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الأعز ، وتوقفه فى تنفيذ الأحكام وكثرة الشكاوى منه بسبب ذلك .

وقد روى المقريزى : كثيرا من الشكاوى التى قدمت فى حق ذلك القاضى الشافعى إلى السلطان بيبرس ، وبعض هذه الشكاوى كان من الأمراء وبعضها من عامة المتقاضيين .

لذلك عين بيبرس أربعة قضاة يمثلون المذاهب الأربعة ، وأباح لهم أن يولوا نوابا عنهم فى أنحاء البلاد وسائر الأعمال (٢) .

(١) انظر : حسن المحاضرة للسيوطى « ٨٦ / ٢ » .

(٢) انظر : السلوك للمقريزى « ٥٣٨ / ١ » .

وراجع : منطوق ابن تيمية « ص ٢٧ » .

ومن ثمة ظاهرة هامة ميزت النشاط الدينى فى هذا العصر هى اشتداد التصوف ، ويبدو أن الأخطار التى ألت بالعالم الإسلامى فى القرن السابع الهجرى خصوصا على يد التتار جعلت كثيرا من المتدينين يرغبون فى التوبة الخالصة إلى الله تعالى والزهد فى الدنيا والعودة إلى سنة السلف الصالح للخلاص من الأوضاع السيئة التى بات فيها المسلمون .

والصوفية فى هذا العصر انقسموا إلى فرق عديدة ، ولكل فرقة شيخها الخاص بها ، منها الذى نهج منهج السلف الصالح ، ومنها المتطرف (١) .

الفرق الإسلامية:

وكما كان المجتمع فى ذلك العصر كثير الأجناس والطبقات - كما أشرنا- كان كذلك كثير الأديان والعقائد ، كثير النحل والمذاهب فى الدين الواحد ، وكان هذا كله من بواعث القلق والفتنة والاضطراب .

نعم كان هنالك المسلمون أهل البلاد والكثرة الغالبة بطبيعة الحال ، وكان بجانبهم أهل الذمة اليهود والنصارى ، وكان المسلمون فرقا مختلفة من ناحية العقائد الدينية .

وأصبحت بغداد محل نزاع مستمر بين أهل السنة والشيعة أدى بهم إلى حروب وشدائد ، وذلك بسبب البعد عن الدين ، فكان ببلاد فارس الفرق العديدة وكان أخطرها الإسماعيلية الحشاشين ، وكان أخطر أحداث هذه الفرق الفتنة التى أثارها الرافضة فى ذلك القرن ببغداد حيث حدثت فتنة عظيمة فى سنة « ٦٥٥ هـ » بين أهل السنة والرافضة (٢) .

وقد كان النصارى - فى هذا القرن - يثيرون الشغب اقتناصا لغرض الانتقام

(١) انظر : منطق ابن تيمية « ص ٢٨ » ، العصر المماليكى « ص ٣٥٢ » .

(٢) انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ١٩٦ » .

وراجع : النجوم الزاهرة « ٧ / ٨١ » ، دول الإسلام « ٢ / ١٢٠ » ، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية « ص ٥٣٧ » .

من المسلمين ، وكثيرا ما كانوا يستعينون بمتطرفي الفرق وخاصة حين قدم التتار إلى بلاد الشام ، فقد أظهروا دينهم واتصلوا بأعداء المسلمين ، وقد كان يأمل النصارى أن يكسبوا المغول إلى جانبهم ، وأن ينجحوا في جلبهم إلى حوزة المسيحية ومعتقيها ، حتى يتمكنوا من القضاء على الإسلام وأهله ، ولكن كان في اعتناق بعض المغول للإسلام سنة « ٦٨١ هـ » القضاء النهائي على آمالهم (١) .

ثالثا : الأخلاق في هذا العصر :

أما الجانب الخلقى فقد كان المجتمع الإسلامى فى هذا العصر شأنه شأن غيره من العصور يعج بالخير والشر ، فنتيجة لاندماج أجناس مختلفة ولغات متعددة وعقائد متباينة ظهر فى العالم الإسلامى موجة انحلال خلقى ، كما كثرت المنافسة والدس والرشوة ابتغاء الوصول إلى المناصب المختلفة ، كما تفشت الرذيلة وأوشكت أن تسود ، فانتشر شرب الخمر ، وانتشرت الخانات وتهاون المسلمون فى أمور دينهم ، وكل ذلك كان بسبب ضعف المعتقدات الدينية والبعد عن التمسك بالشريعة وكثرة البدع التى أدخلها المبتدعون وشاعت العداوة والبغضاء بين من تمسك بالكتاب والسنة وبين المنحرفين الذين فسدت أعمالهم فانتشر الحقد بينهم وكثرة الدسائس والجور والظلم وفسد الحكام والحاشية المحيطة بهم ، إلا أنه مع ذلك ظلت جذور الإيمان فى النفوس ، فقد قام بعض المصلحين والعلماء فى وجه هذا التيار وحاربوه وأنكروا على الحكام تفشى الرذيلة وعملوا جاهدين على إزالة المنكر بالوعظ والإرشاد ، فكانت السلطة إلى الخير أميل ، بل اتخذ بعض الزعماء موقف فى منتهى القوة والحزم ضد الفساد الاجتماعى والخلقى .

ومن الأمثلة على ذلك موقف السلطان الظاهر بيبرس - رحمه الله - حسبما

(١) انظر : النجوم الزاهرة « ٧ / ٨١ » .

ذكر المؤرخ ابن أياس الحنفى ، حيث أمر بإحراق الحشيشة وإخراب بيوت المسكرات وإراقة الخمر ومنع الحانات واستتاب المجرمين والمنحرفين ، وأرسل الرسائل إلى كافة الأمصار باجراء ذلك والتزامه . . . ونفذ بييرس ذلك بحزم عجيب (١) .

ومن الأسباب التى حدثت للمالِك إلى اتخاذ هذا الموقف وأشباهه ما يلي :-
الأول : ما سبقت الإشارة إليه من قوة التربية التى تلقاها المالِك وأنها تربية عملية إسلامية عسكرية فكانوا يرفضون التفسخ والإنحلال ويميلون إلى الجد والاستقامة .

الثانى : قوة سيطرة العلماء وقوة تأثيرهم وهيبة المالِك لهم .

لهذا كان للعلماء الإعجاب والتقدير والإحترام وكانوا زعماء الأمة يذودون عن حقوقهم فيقفون من أجلها وفى وجوه الملوك والحكام .

وكان نتيجة لضعف العقيدة فى هذه الفترة أن تفككت وحدة العائِم الإسلامى فلم تستطع جموعهم فى فارس والعراق والشام مواجهة الغزو المغولى .

كما دفع هذا الضعف ببعض ملوك الشام إلى تسليمه بعض قلاع المسلمين للفرنج ، وفى أثناء هذا العصر ظهرت بعض الآيات والنذر التى نبهت أولى الألباب فتاب الناس وأقلعوا عما كانوا عليه من الظلم والفساد ، حتى إذا كان فى نهاية هذ العصر كان الناس فيه أكثر إيماناً وأشد عزمًا على التمسك بالشريعة الإسلامية ، وعادوا مرة أخرى إلى التمسك بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ (٢) .

(١) انظر : ابن دقيق العيد لعلى صافى « ص ٤٠ / ٤٢ » .

(٢) انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ١٥٥ ، ١٨٥ » .

وراجع : مرآة الجنان « ٤ / ١٣١ » ، شذرات الذهب « ٣ / ٥ » .

الحالة العلمية فى عصره

جرت عادة أكثر الباحثين على وصف العصور التى تلت نكبة بغداد بالضعف الثقافى والانهايار الفكرى وإن كان بعض هؤلاء المؤرخين يرفع من قدر العصر المملوكى ، ويضيف عليه شيئا من المزايا .

ونستطيع أن نقول بصفة عامة . أن هذا العصر كان زاخرا بالعلم والعلماء وبالإننتاج الكثير الضخم فى جميع العلوم الإسلامية أمهاتها وفروعها ، وقد بقى لنا حتى اليوم جمهرة المؤلفات فى هذه الناحية باختلاف أنواعها وضرورها ، فنحن نفيد منها أجل الفوائد ، من خلال بحث العلوم التى اشتغل بها علماء العصر فى القرن السابع الهجرى ، ومن خلال العلوم التى اشتغل بها علماء العصر والعوامل التى أدت إلى ازدهار العلوم ، وانتشار مراكز الثقافة ، وطابع التأليف فى هذا العصر ، وأثر نشاط الفرق الإسلامية على الفكر الإسلامى ، واشتعال نار المعارك الكلامية بين الفرق ، تظهر لنا الحالة الفكرية فى هذا القرن (١) .

لهذا فترت حركة التأليف فى أوائل هذا القرن بضعف مملكه واستعجام حكوماته حتى جاء سيل التتار الذى طمس كثيرا من معالم الثقافة الإسلامية بإبادة العلماء وتحريق الكتب .

غير أن رغبة البقية الباقية من العلماء والمنصفين ومساعدة الدول المجاورة المتنافسة دفعهم إلى إحياء الحركة الفكرية فى المجتمع أو تقويتها فنهضوا فى التأليف فى كل فن ، وأتوا فى مؤلفاتهم بالعجب العجيب وخاصة بالعلوم العقلية والطبيعية (٢) .

(١) ابن تيمية ، لمحمد يوسف « ٤٥ / ٢ »

(٢) انظر تاريخ آداب اللغة العربية لجورجى زيدان « ٣ / ١٢٦ »

وكانت عناية العلماء بالعلوم العقلية أكثر من غيرها نظرا لتأثير عظمة بغداد وانشغال المسلمين بالشام ومصر بالغارات الصليبية وغارات التتار ، إلا أن الاشتغال بالعلوم العقلية قد اعتبر فى أوائل هذا القرن نوعا من الانحلال ، وأصبح الفلاسفة متهمين بالفكر والزندقة ، وأحرقت كتبهم وأموالهم ، وكانت دولة الأيوبيين فى مصر عنيفة فى معاملة الفلاسفة ولا يقبلون منهم جدلا ولا يرغبون منهم عملا (١) .

العلوم فى هذا العصر :

يمكن حصر العلوم التى اشتغل بها علماء هذا العصر فى هذه الفترة فيما يلى :-

١ - علوم اللغة العربية وما نشأ عنها ، وهذه العلوم قد ضعف شأنها فى هذا العصر إلا أن اللغة العربية بقيت لغة الأدب والتأليف ، رغم ما أصابها من الضعف .

٢ - علوم القرآن والفقه والحديث والأصول وعلم الكلام والتاريخ ، وقد انصرف العلماء إلى تنويع كتب الحديث وتجديد فقه الشافعية والمالكية وتأييد مذهب الأشاعرة .

٣ - علوم الطب والهندسة والفلسفة والفلك وسائر العلوم الطبيعية والرياضية وشغلت هذه العلوم المشرق الإسلامى ونبغ فيها من أفاضل العلماء المسلمين (٢) .

(١) انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ١٢٤ » .

وراجع : القسم الدراسى للفاثق « ص ٢٨ » .

(٢) انظر : الأدب العربى وتاريخه لمحمود مصطفى « ٢ / ٢٣٦ » .

وراجع : القسم الدراسى للفاثق « ص ٢٩ » .

هذه أهم العلوم التي اشتغل بها علماء هذا العصر ، فظهر على أثر ذلك حركة علمية نشيطة ، وثقافة تنوعت فروعها ، حمل لواءها أعلام نابغون ، اتفقوا على نشر العلم وإحياء النهضة الفكرية في مجالات مختلفة ، من فقه وحديث ونحو وطب ورياضة ومنطق وغير ذلك .

وساعد على ازدهار هذه الحركة عدة عوامل هي :

- ١ - انتشار دور العلم في مصر والشام ، وما لحق بها من خزائن الكتب .
 - ٢ - المناصب التي استطاع العلماء أن يصلوا إليها ، ساعدهم على نشر العلم وإحياء الفكر .
 - ٣ - التشجيع الذي كان يظفر به العلماء عند السلاطين والأمراء والتقريب وما نالوه عند الشعب من إجلال وتقدير .
 - ٤ - وقد كان الأمراء المسلمون في هذا العصر يتنافسون في تنشيط اللغة العربية فأغدقوا على العلماء والأدباء وتنافسوا في ضمهم إلى مجالسهم وأغروهم على تأليف الكتب ، واستنباط دقائق العلوم فكثرت الكتب والمصنفات^(١) .
- أضف إلى ذلك أن حكام العصر كانوا مثقفين ، يحيطون أنفسهم بطبقة ممتازة من العلماء ، فكان الأيوبيون يقربون الأدباء ويخلعون عليهم حتى نبغ منهم جماعة من أهل الأدب والشعر^(٢) .
- ونستطيع أن نقول باطمئنان تام : أن الباحثين مجمعون على أن عصر المماليك كان عصر نهضة علمية شاملة متعددة الجوانب ، وأن الحركة العلمية

(١) انظر : الحياة العقلية في الحروب الصليبية « ص ٤١ ، ٥٠ » .

وراجع : القسم الدراسي للفتاوى « ص ٣٠ » .

(٢) العز بن عبد السلام « ص ٣٧ » .

سجلت قفزة كبيرة في هذه المرحلة (١)

وأهم مظاهر الحركة العلمية في هذه الفترة هي :

١ - الكثافة العددية للعلماء والفقهاء والمحدثين والمؤرخين واللغويين وغيرهم في هذا العصر ، إضافة إلى الجودة والنوعية الممتازة ، فقد كان عدد غير قليل من هؤلاء يتمتعون بقدرات علمية فائقة ، كما أنهم خلفوا ثروة علمية نافعة .

وقد ظهر علماء كابن تيمية وابن القيم وابن دقيق العيد وابن عبد السلام وابن السبكي وسراج الدين البلقيني والذهبي وابن خلدون . . . وغيرهم .

كما تخرج على يد هؤلاء العلماء أعداد من الطلاب .

٢ - انتعاش حركة التأليف ، وخاصة تأليف الموسوعات الضخمة في حقول

المعرفة المتنوعة كالحديث والتاريخ وغيرهما .

بل ظهرت كتابات كثيرة في سائر العلوم كالحيوان والهندسة والزراعة والعمران وغيرها ، ومن الأئمة المعروفين بالكتابات الموسوعية في هذا العصر ابن حجر العسقلاني وابن خلدون وابن تيمية والذهبي وغيرهم .

وقد ساعدت هذه الدراسات العظيمة على حفظ تراث السابقين وجمعه وتنسيقه وتبسيطه للناس - من جهة - كما ساعدت على معالجة المشكلات الجديدة التي تواجه المجتمع الإسلامي في ذلك العصر .

ويحاول بعض الباحثين أن يسمى التأليف في هذا العصر بأنه يغلب عليه طابع الجمع والتلخيص والشرح . . . أى أنه يعتمد اعتمادا كبيرا على التأليف السابق ، ودوره لا يعد أن يكون ترديدا لبعض الكتابات السابقة مع بعض الشرح والاختصار .

(١) انظر . ابن حجر العسقلاني لشاكر عبد المنعم « ص ٥٠ » .

وراجع ابن دقيق العيد لعلی صافی « ص ٤٣ »

ونحن قد نجد من التأليف فى هذا العصر ما يصدق عليه القول السابق إلى حد ما ، ولكننا نجد إلى جوار ذلك ابداعاً عظيماً وسداً لفجوات وثغرات كانت موجودة فى المكتبة الإسلامية .

كما أن بعض الشروح والمختصرات كانت تلبية لحاجة قائمة ، وكانت فذة فى بابها .

كما يمكن مقارنة هذا الرأى بقول بعضهم : أن صفة مؤلفات هذا العصر هى صفة النقد الحر الدقيق (١) .

٣ - التوسع الكبير فى إنشاء المدارس والرباطات العلمية وحلقات الدرس فى المساجد وغيرها .

فقد شهد عصر المماليك نشاطاً ضخماً فى بناء المدارس حتى كان كل سلطان يشارك فى ذلك وينشئ مدرسة أو أكثر ويلحق بها ما تحتاجه من خزانات الكتب ومسكن الطلاب والمعلمين وغيرها .

ولم يقتصر هذا الحرص على السلاطين ، بل شارك كثير من كبار رجال الدولة ، وأسهموا بدورهم فى هذا المضمار إسهاماً كبيراً (٢) .

وما دمت فى صدد الحديث عن الحالة العلمية ، فلا مندوحة لى من الكلام عن مواطن الثقافة :

أ - المسجد :

أول تلك المراكز هو المسجد ، فهو أعظم معاهد لدراسة القرآن والحديث والفقه واللغة ، وغيرها ، وبجانب كونه مركزاً للعبادة فهو مكان لإدارة شئون

(١) انظر : ابن دقيق العيد لعلى صافى حسين « ص ٦٥ » ، العزبن عبد السلام « ص ٤١ » .

(٢) دول العالم الإسلامى « ص ٢٣٨ » .

الدولة أو الولاية ، وفي المسجد تداع القرارات المهمة التي تتصل بشئون الأمة ومصالحها ، وفيه يستقبل الخليفة السفراء ويدير شئون الدولة ، وفيه يتخذ العلماء مكانهم للتدريس ، وفيه يجلس القضاة فى شئون المتقاضيين ولم يقتصر التدريس فى غالب الأحيان فى المسجد على الأمور الدينية ، بل امتد إلى فروع علمية مختلفة كالنحو والشعر والأدب والفلك والحساب والطب .

ومن أشهر مساجد التعليم : جامع عمرو بن العاص فى القاهرة ، ويذكر المقرئى : فيه بضعا وأربعين حلقة لإقراء العلم (١) .

وجامع أحمد بن طولون الذى درس فيه الطب إلى جانب تدريس العلوم الدينية ، والجامع الأزهر : وهو أشهر المعاهد العلمية .

ب - الزاوية:

ومن معاهد العلم « الزاوية » وهى مأخوذة من الفعل : انزوى ينزوى ، بمعنى اتخذ ركنا من أركان المسجد ، وقد أدرك خلفاء المسلمين الأوائل حاجة المعتكفين إلى هذا الانفراد فأنشأوا لهم مساكن ملحقة بالمسجد ، وهذه الزوايا انتشر فيها تعليم القرآن والحديث واللغة وغيرها .

ج - المدارس :

ومن معاهد الثقافة المدارس ، ففي القرن السابع حرص الخلفاء والسلاطين والوزراء على إقامة المدارس وتشييدها وشجعوا الصناع ، فأظهروا بدائع فنههم حتى صارت هذه المدارس من مفاخر هذا القرن .

ويقول المؤرخون: أن نظام الملك : أول من بنى مدرسة فى الإسلام كما قال ابن خلكان فى « الوفيات » عن نظام الملك : « أنه أول من أنشأ المدارس فاقتدى به الناس » (٢) .

(١) انظر : خطط المقرئى « ٢ / ٢٥٦ » .
(٢) انظر : وفيات الأعيان « ١ / ١٨٠ » .
وراجع : طبقات الشافعية الكبرى « ٣ / ١٣٧ » .

وأعظم مدرسة أقيمت فى هذا القرن هى المدرسة المستنصرية التى تم بناؤها سنة « ٦٣١ هـ » فى بغداد والتى لم يكن لها نظير فى العالم الإسلامى من حيث نظامها الهندسى وفخامة أثاثها وما احتوت عليه من أقسام علمية ، ومكتبة تضم الكتب النادرة فى مختلف العلوم (١) .

ولم يكن السلاطين فى المشرق والمغرب أقل حرصا وحماسا من الخلفاء على نشر العلم وتيسير طرقه بتشيد المدارس ، وتكريم العلماء وتخصيص الرواتب ، فقد امتلأت مدن إيران بالمدارس التى خصصت للمذاهب المختلفة .

وكانت المدارس الأندلسية فى قرطبة وغرناطة وغيرهما من مراكز العلم يقصدها طلاب العلم من كل أرجاء العالم .

وقد تنوعت هذه المدارس منها ما هو خاص بالحديث ، ومنها ما هو خاص بتدريس الفقه ، ومنها ما هو خاص بتدريس النحو وعلوم اللغة ، كما أنشئت مدارس أيضا خاصة بتدريس الطب ، ومنها المدارس الجامعة لشتى العلوم .

ولقد أسس صلاح الدين المدارس الكثيرة فى مصر والشام .

منها المدرسة الصلاحية : التى أنشأها فى القدس الشريف ، وهى غير المدرسة الصلاحية التى فى القاهرة .

كما أسس « أسد الدين شيركوه » مدرسة فى دمشق للشافعية والحنفية ، وسار خلفاء صلاح الدين على سنته ، فعرف عن ابنه « الملك الظاهر » صاحب حلب أنه عمرت فى أيامه المدارس الكثيرة فى دمشق وحلب منها : الظاهرية البرانية ، التى أنشأها بدمشق سنة « ٦١٣ هـ » (٢) .

(١) انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ١٣٩ » .

وراجع : شذرات الذهب « ٥ / ١٤٣ » .

(٢) انظر : المدارس فى تاريخ المدارس للنعمى « ١ / ٣٤٠ » .

وراجع : تاريخ الإسلام « ٤ / ٤٢٦ » .

وجاء الملك العادل فأسس المدارس الكثيرة نذكر منها :

العدلية الكبرى والصغرى ، كما أن الملك الأشرف موسى بن الملك العادل أسس مدرستين كبيرتين فى دمشق لدراسة الحديث الشريف هما : دار الحديث الأشرفية الجوانية ، ودار الحديث الأشرفية البرانية .

أما الأولى : فقد تم بناؤها سنة « ٦٣٠ هـ » وفتحت ليلة النصف من شعبان ، وأملى بها الشيخ تقي الدين ابن الصلاح الحديث .

وأما الثانية : فكانت بسفح قاسيون على حافة نهر يزيد بناها للحافظ جمال الدين المقدسى المتوفى سنة « ٦٥٩ هـ » ، وجعله شيخها ، ولكنه مات قبل الفراغ من بنائها (١) .

ثم جاء عصر الماليك فساروا على سنة من سبقهم فنشروا المدارس فى مختلف البلاد التى حكموها فازدادت زيادة كبيرة ، حتى أن الرحالة ابن بطوطة عجب من وفرتها وذكر أنها لا يحيط أحد بعددها لكثرتها (٢) .

فمن المدارس التى أنشئت فى عهد الماليك :

١ - المدرسة الظاهرية : وبناها « الظاهر بيبرس البندقدارى » سنة « ٦٦١ هـ » وجعل بها خزانة كتب تشتمل على أمهات الكتب فى سائر العلوم وبنى بجانبها مكتبا لتعليم أيتام المسلمين القرآن الكريم وعلوم الشريعة ، ويدرس فى هذه المدرسة الحديث والقراءات ، ومذهب الشافعية والحنفية .

٢ - المدرسة المنصورية : التى أنشأها منصور قلاوون سنة « ٦٧٩ هـ » ويدرس فيها الفقه على المذاهب الأربعة والحديث والتفسير ، وكذا يدرس فيها الطب ، وبنى جانبها مركزا لعلاج المرضى ومكتبا لتعليم أيتام المسلمين .

(١) المدارس فى تاريخ المدارس للنعمى « ١ / ١٩ ، ٤٩ » .

(٢) رحلة ابن بطوطة « ١ / ٧٠ » .

٣ - المدرسة الناصرية : التي بدأها السلطان العادل « كتبغا » وأتمها الناصر قلاوون .

ومن المدارس الجامعة التي أنشئت بدمشق ما يأتي :

١ - المدرسة الأتابكية : وهي إحدى مدارس الشافعية بدمشق أنشأتها الأتابكية : امرأة الملك الأشرف مظفر الدين موسى .

وكان يدرس في هذه المدرسة جميع ألوان الثقافة المعروفة ، وعلى رأسها الفقه والحديث والتفسير والأصول وعلم الكلام (١) .

٢ - المدرسة الدولعية : وتقع بجيرون وأول من درس بها الدولعي جمال الدين ، ويدرس بها العلوم الشرعية ، والعلوم العربية ، وأهمها الفقه على المذاهب الأربعة والحديث والقراءات .

٣ - المدرسة الروحية : وتقع شرقي مسجد ابن عروة بالجامع الأموي بناها زكي الدين أبو القاسم التاجر المعروف بابن روحة ، المتوفى سنة « ٦٢٢ هـ » ، ووقفها على الشافعية فكان يدرس فيها التفسير والحديث والفقه الشافعي والأصول .

بعد هذا العرض الموجز لدور العلم ، يحسن أن أشير عن النظام المتبع ، لقد كان كثير من هذه المدارس لا يقل عن الجامعات المعروفة في عصرنا الحاضر من حيث نظام الدراسة وهيئة التدريس ، فلقد كان لكل مدرسة مدرسوها ومعيدوها وإمامها ومؤذنها وخادمها وقيمتها ، بالإضافة إلى الطلاب .

(١) انظر : الدارس « ص ١٣٩ » ، البداية والنهاية « ١٤ / ٧٤ » .

مراحل التعليم :

التعليم ينقسم إلى مرحلتين

المرحلة الأولى : مرحلة الكتاتيب ، حيث يتعلم الصغار مبادئ القراءة والكتابة والقرآن الكريم والحساب ، وكان المسؤولون يجرون عليهم التغذية والكسوة .

الثانية : مرحلة الدراسة العلمية العالية المتخصصة ، حيث كان الطالب ينتقل إلى المدرسة ، وكانت الدولة توفر له المأكل والمسكن والملبس ، كما كانت تصرف المرتبات للطلاب والمدرسين .

وهنا يجد الطالب الجو المناسب للدراسة ، حيث يوجد بجوار المدرسة ومعاونوه ، ثم هيئة التدريس التي تشمل التخصصات التي تدرسها المدرسة وقد تكون التخصصات شرعية ولغوية أو تاريخية وإلى جوار ذلك يدرس الطب والهندسة وغيرها من العلوم النافعة .

وهكذا كانت المدارس في هذا العصر منارات للثقافة والمعرفة ، يتعلم فيها أبناء المسلمين علومهم ، ونبغ فيها فحول العلماء في مختلف العلوم الدينية ، وغيرها من العلوم الأخرى ، كالطب والهندسة والرياضة .

المكتبات :

ومن مراكز الثقافة في هذا العصر المكتبات ، ذلك أنه لما نشطت حركة الترجمة والتأليف في العصر العباسي ، وتقدمت صناعة الورق كثرت المكتبات التي تزينها الكتب الدينية والأدبية وغيرها ، وأصبحت هذه المكتبات فيما بعد من أهم مراكز الثقافة الإسلامية .

وقد عمل الخلفاء العباسيون على إمداد بيت الحكمة الذي قيل أن هارون الرشيد هو الذي وضع أساسه بمختلف الكتب ، وظلت هذه الخزانة قائمة حتى كان هجوم التتار على بغداد سنة « ٦٥٦ هـ » .

ومن أشهر المكتبات فى العصر العباسى الثانى : مكتبة نوح بن نصر السامانى ، ومكتبة: الصاحب بن عباد (١) .

مكتبة مؤيد الدين العلقمى وزير المستعصم ، آخر خلفاء العباسيين ببغداد ، كانت تضم عشرة آلاف مجلد من نفائس الكتب (٢) .

وقد أشاد ياقوت الحموى بمكتبات مدينة « مرو » حاضرة « خراسان » التى استوطنها مدة طويلة وقال : إنها كانت عامرة بالكتب ، وأنه كان بها عشر خزائن لم ير فى الدنيا مثلها كثرة وجودة .

وقال عنها : « فكنت أرتع فيها وأقتبس من فوائدها ، وأنسانى حبها كل بلد ، وألهانى عن الأهل والولد ، وأكثر فوائد هذا الكتاب يعنى - معجم البلدان - وغيره مما جمعته فهو من تلك الخزائن » .

وأغرم الأيوبيون ثم المماليك بجمع الكتب ، واعتاد الناس على شرائها وجمعها فى مكتباتهم الخاصة فهذا نجم الدين بن حجبى يترك بعد وفاته ثلاثة آلاف من الكتب النفيسة .

ويذكر المقرئى : أنه يوجد أربع عشرة مكتبة عامة بمدينة القاهرة وحدها (٣) .

وكذلك انتشرت المكتبات بدمشق ، فى كل مدرسة من مدارس الشام الكثيرة خزانة كتب كالمدرسة الناصرية والعمرية والعدالية والأشرفية .

ويمكن القول أن المكتبات لما كان لها دور كبير فى نشر الثقافة الإسلامية لجأ إليها المسلمون قبل محتتهم بالغزاة ، وبعد محتتهم فكانت خير معين على نشر الثقافة الإسلامية ، ليس فى الشرق وحده ، بل فى أوروبا التى تمكنت من أن تقتبس من ثقافة المسلمين فى الشرق ، فانتقلت إليها أفكار العلماء الناصجة .

(١) وفيات الأعيان « ١ / ١٥٢ / ١٥٣ » ، تاريخ الإسلام « ٤ / ٤٣١ » .

(٢) تاريخ الإسلام « ٤ / ٤٣١ » .

(٣) انظر : الخطط للمقرئى « ٤ / ٥٧ ، ٢٥٤ » .

المناظرات :

ومن مراكز الثقافة المناظرات العلمية والمحاورات الدينية ، فقد انتشرت انتشارا عظيما في هذا القرن ، وكانت تدور بالمساجد وأماكن العبادة والمدارس وقصور السلاطين ، إلا أن هذه المناظرات كثيرا ما تشعل نار الحرب بين المذاهب بعضها مع بعض ، وبين السنين والفرق الإسلامية ، وهي بحق تعتبر من مراكز الثقافة الإسلامية في ذلك العصر ، وخصوصا في علوم الدين والفقه وأصوله ، ومذاهبه وقوانينه (١) .

أما الفرق الإسلامية فكان لها تأثير واضح على الفكر الإسلامي ، حيث نشطت بعض الفرق نشاطا ملحوظا ، فاشتعلت المعارك الكلامية ، وازداد التوتر بينها وبين السنين ، إلا أن هذه الفرق قد تركت أبحاثا علمية نافعة نتيجة للمجادلات الفلسفية والمنطقية ، حيث اندفع علماء السنة إلى التزود بآرائهم الفلسفية المعتدلة وبراهينهم المنطقية ليقارعوهم الحجة بمثلها ، والبرهان بنظيره ، فصنف مؤلفات زودت بأحدث النظريات الفلسفية والبحوث الدينية إقامة للحجة ودفعاً للشبهة (٢) .

والناظر في هذا العصر يلحظ أن الاختصار والشرح كانا سمة هذا العصر ، فأكثر المؤلفات إما اختصاراً لكتب الأقدمين ، وإما شرحاً لها .

وقد تأثر الشيخ صفى الدين الهندي بهذه الظاهرة ، لذا نجد لما صنف كتابا كبيرا في أصول الفقه - أعنى النهاية - قام باختصاره بكتاب سماه « الفائق » وذلك مجازاة لعصره .

(١) انظر : الأدب العربي وتاريخه « ٢ / ٣٠٠ » .

وراجع : القسم الدراسى للفائق « ص ٣٥ » .

(٢) انظر : محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية « ص ٥٣٧ » .

وراجع : القسم الدراسى للفائق « ص ٣٦ » .

ومن مؤلفات هذا العصر : شرح جدل الشريف للآمدى « ت ٦٣١ هـ » و « شرح مشكل الوسيط فى فروع الشافعية لابن الصلاح » « ت ٦٤٣ » ، و « شرح التنبيه » و « مختصر صحيح مسلم » و « مختصر سنن أبى داود » للمنذرى « ت ٦٥٦ هـ » و « مختصر تاريخ دمشق » لأبى شامة المقدسى « ت ٦٦٥ هـ » و « شرح صحيح مسلم » و « المجموع شرح المهذب » للنووى « ت ٦٧٦ هـ » و « شرح الورقات » و « الاقليد لدرء التقليد شرح التنبيه » لتاج الدين الفركاح « ت ٦٩٠ هـ » ولم يتمه ، و « أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام فى الحديث لابن دقيق العيد » ت ٧٠٢ هـ » و « التحرير مختصر التحرير » و « مختصر فى الأصول » و « مختصر فى المنطق » لأبى الحسين علاء الدين الباجى « ت ٧١٤ هـ » وله مختصرات أخرى كثيرة حتى قيل ما من علم إلا وله فيه مختصر (١) .

وقام الإمام الرازى المتوفى سنة « ٦٠٦ هـ » بتلخيص البرهان لإمام الحرمين « ت ٤٧٨ هـ » والمستصطفى للغزالي « ت ٥٠٥ هـ » وكتاب العمدة للقاضى عبد الجبار بن أحمد ، بكتاب سماه المحصول ، وكذلك لخصها الإمام سيف الدين الأمدى فى كتابه الأحكام .

ثم جاء سراج الدين الأرموى « ت ٦٥٦ هـ » فاختصر « المحصول » فى كتاب سماه « الحاصل » وكذلك فعل سراج الدين الأرموى فاختصر المحصول فى كتاب سماه « التحصيل » كما اختصر القرافى كتابى « الحاصل والمحصل » فى سفر صغير سماه « التنقيحات » .

أما كتاب « الأحكام » للآمدى فقد لخصه أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب « ت ٦٤٦ هـ » فى كتاب سماه « منتهى السؤل والأمل إلى علمى الأصول والجدل » ثم اختصر الكتاب ثانيا فى كتاب سماه « مختصر المنتهى » (٢)

(١) انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي « ٣٤١ / ١٠ » .

وراجع : العز بن عبد السلام « ص ٤٢ » ، ابن دقيق العيد لعلى صافى « ص ٥٣ » .

(٢) انظر : أصول الفقه الإسلامى لأبى العينين « ص ١٦ » .

وسبب شيوع هذه المختصرات والشروح فى هذا العصر أن العلوم الشرعية واللغوية قد نضجت ، وأفعمت بمؤلفات السابقين ومصنفاتهم ، فلم يبق مجال لعلماء هذا العصر إلا الاختصار والشرح والتعليق ، وتبسيط هذه العلوم وصياغتها بلغة ذلك العصر (١) .

ولا يعنى هذا أنه لم تظهر فى هذا العصر مؤلفات قائمة بذاتها ، وفيها تجديد ، بل وجدت مؤلفات من هذا النوع .

فلابن الصلاح كتاب « معرفة علوم الحديث » المشهور بمقدمة ابن الصلاح من أجود ما ألف فى بابيه ، وله أيضا : « معرفة المؤلف والمختلف فى أسماء الرجال » ، ولأبى شامة « الروضتين فى أخبار الدولتين النورية والصلاحية » وذيله « فى تراجم رجال القرنين » وللنووى كتاب « تهذيب الأسماء واللغات » .

وهكذا نجد هذه المصنفات القائمة بذاتها بجانب المختصرات والشرح التى شاعت فى هذا العصر وأصبحت سمة من سماته (٢) .

(١) ابن دقيق العيد « ص ٥٣ » ، العز بن عبد السلام « ص ٤٢ » .

(٢) انظر : العز بن عبد السلام « ص ٤٣ » .

« الباب الثانى »

فى حياة الشيخ صفى الدين الهندى الشخصية

هذا الباب يمكن تقسيمه إلى ثلاثة فصول :

- الفصل الأول : فى التعرف على حياة الشيخ صفى الدين .
- الفصل الثانى : فى الحياة العلمية التى عاشها الشيخ .
- الفصل الثالث : فى وفاته وعمره ورأى الناس فيه .

« الفصل الأول »

فى التعريف بالشيخ

وهذا الفصل فيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : فى اسمه ونسبه ومولده .

المبحث الثانى : فى نشأته والصفات التى اتصف بها .

المبحث الثالث : فى رحلاته لطلب العلم .

« المبحث الأول »

فى اسمه ونسبه ومولده

اسمه ونسبه :

فى منتصف القرن السابع الهجرى ولد العلامة المحقق الفقيه الأصولى المتكلم الشافعى مذهباً ، الأشعرى عقيدة ، شيخ الشيوخ أبو عبد الله محمد ابن عبد الرحيم بن محمد صفى الدين الأرموى (١) الهندى مولداً ونشأةً الدمشقى وفاة ، المكنى بأبى عبد الله ، الملقب بصفى الدين (٢) :

(١) وهذه النسبة نقل فيها ياقوت الحموى عن الفارسى بحثاً نذكر حاصله إتماماً للفائدة : فذكر عن الفارسى : أن قولهم فى اسم بلده : أرمية ، يجوز فى قياس العربية تخفيف الباء وتشديدها ، فمن خففها كانت الهمزة عنده أصلاً وتكون الواو للإلحاق ، إلا أن الكلمة لما لم تحي على التأنيث أبدلت ياء . ويجوز أن تكون الواو فى الشعر للنسبة . وتخفف ، كما قال الخوارى ، ومن شدد « الياء » احتملت الهمزة وجهين :

أحدهما : أن تكون زائدة إذا جعلتها أفعولة من رميت .

الثانى : أن تكون فعيلة إذا جعلتها من أرم وأروم فتكون الهمزة فاء .

وأما قولهم : فى اسم الرجل « أرميا » فلا يكون فى قياس العربية « أفعلا » ولا يتجه

فيه ما يتجه فى « أرمية » من كون « الياء » منقلبة عن واو

انظر : معجم البلدان « ١ / ١٥٩ » .

(٢) انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي « ٩ / ١٦٢ » ، طبقات الأسنوى « ٢ /

٣٥٤ » ، مرآة الجنان « ٤٤ / ٢٧٢ » ، البداية والنهاية « ١٤ / ٧٤ » ، الوافى

بالوفيات « ٣ / ٢٣٩ » ، الدرر الكامنة « ٤ / ١٣٢ » ، شذرات الذهب « ٦ /

٣٧ » ، حسن المحاضرة « ١ / ٥٤٤ » .

وقيل : فى اسم أبيه أنه عبد الرحمن، ذكر ذلك الصفدى (١) والسيوطى (٢) والمشهور أن اسم أبيه عبد الرحيم .

وفى نسبه ما يشعر بأن أصله من أرمينية بأذربيجان ، غير أن آباءه وأجداده انتقلوا إلى بلاد الهند بحثاً عن الاستقرار والبعد عن القلق والاضطراب بسبب الغزو المغولى ، فاستقرت الأسرة هناك حيث ولد ونشأ الشيخ .

ولقب بهذا اللقب - أى صفى الدين - جرياً على عادة علماء عصره الذى انتشر فيه ، مثل هذه الألقاب المنسوبة إلى الدين ، وذلك لتمكن الدين من نفوس الناس .

مولده :

فى ليلة الجمعة فى الثالث عشر (٣) من شهر ربيع الأول سنة « ٦٤٤ هـ » أربع وأربعين وستمائة (٤) ولد الشيخ صفى الدين الهندى بالهند ، بهذا قال أكثر المؤرخين (٥) .

وقيل : ولد فى شهر ربيع الآخر من هذه السنة (٦) .

(١) انظر : الوافى بالوفيات للصفدى « ٢٣٩ / ٣ » .

(٢) حسن المحاضرة للسيوطى « ٥٤٤ / ١ » .

(٣) انظر : شذرات الذهب « ٣٧ / ٦ » ، البدر الطالع « ١٨٧ / ٢ » .

(٤) انظر : الدارس فى تاريخ المدارس للنعمى « ١٣٠ / ١ » ، شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » ، البدر الطالع « ١٨٧ / ٢ » .

(٥) انظر : البداية والنهاية « ٧٤ / ١٤ » ، طبقات ابن السبكى « ١٦٢ / ٩ » طبقات الأسنوى « ٥٣٤ / ٢ » ، الوافى بالوفيات « ٢٣٩ / ٣ » ، الدرر الكامنة « ٤ / ١٣٢ » ، حسن المحاضرة « ١ / ٥٤٤ » ، شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » ، البدر الطالع « ٢ / ١٨٧ » ، الدارس فى تاريخ المدارس للنعمى « ١ / ١٣٠ » ، نزهة الخواطر « ٢ / ١٣٥ » ، التاج المكمل « ص ٤٣٩ » .

(٦) انظر : طبقات الأسنوى « ٥٣٤ / ٢ » ، الدرر الكامنة « ٤ / ١٣٢ » ، شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » ، حسن المحاضرة « ١ / ٥٤٤ » ، نزهة الخواطر « ٢ / ١٣٥ » .

وذكر جمال الدين الأسنوى فى طبقاته أن مولده كان فى ليلة الجمعة فى الثالث عشر من شهر ربيع الآخر فى سنة « ٦٦٤ هـ » أربع وستين وستمائة (١) .

والذى عليه أكثر المراجع أنه ولد فى سنة « ٦٤٤ هـ » أما ما نقله جمال الدين الأسنوى فغير صحيح ، لأنه خرج حاجا من بلده « دهلى » فى سنة « ٦٦٧ هـ » .

أما عن مكان ولادته :

فقد نص المؤرخون كالأسنوى (٢) وابن كثير (٣) والذهبي (٤) ، على أنه ولد فى بلاد الهند ، لكن لم يذكروا البلد التى ولد فيها فى الهند ، إلا أنهم ذكروا أنه خرج من بلده « دهلى » (٥) فى شهر رجب سنة « ٦٦٧ هـ » متجها إلى اليمن (٦) .

وهذا يدل على أنه ولد فى « دهلى » من بلاد الهند (٧) .

عقيدة الشيخ صفى الدين الهندى:

الشيخ صفى الدين الهندى يعتقد عقيدة الأشاعرة ، ويدل على ذلك أن

(١) انظر : طبقات الأسنوى « ٢ / ٥٣٤ » .

(٢) انظر : طبقات الشافعية للأسنوى « ٢ / ٥٣٤ » .

(٣) انظر : البداية والنهاية لابن كثير « ١٤ / ٧٤ » .

(٤) العبر للذهبي « ٤ / ٤١ » .

(٥) دهلى : من أعظم مدن الهند وهى فى الوقت الحاضر عاصمة البلاد الهندية .

انظر : القاموس المحيط « ٣ / ١٨٧ » .

(٦) انظر : المراجع السابقة .

وراجع : نزهة الخواطر « ٢ / ١٣٥ » ، البدر الطالع « ٢ / ١٨٧ » ، الوافى بالوفيات « ٣ / ٢٣٩ » ، شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » .

(٧) القسم الدراسى للفائق « ص ٣٨ » .

بعض الذين كتبوا فى سيرة الرجل ذكروا ذلك ، منهم ابن قاضى شهبه (١) وابن العماد (٢) .

وبتبعك لكتاب الشيخ « النهاية » تدرك أنه يعتقد عقيدة الأشاعرة ، ويظهر ذلك إذا تعرض للمباحث العقائدية فتجد أنه على سبيل المثال يؤول اليد بالقدرة (٣) ، وينكر أن يكون لله جل وعلا أصابع (٤) ، وقال فى معرض الرد على من خالفه على لسان خصمه من الفقهاء : « أنتم ياجماهير الأشاعرة » (٥) ويدخل نفسه معهم كما هو واضح من سياق كلامه .

وقال فى موضع آخر : « اختلف أصحابنا القائلون بكلام النفس » (٦) وبهذا يتبين أنه أشعري العقيدة .

مذهب الشيخ صفى الدين الهندى :

الشيخ صفى الدين الهندى فى الفروع الفقهية ينتمى إلى مذهب الإمام الشافعى - رحمه الله تعالى - فهو شافعى المذهب ، ويدل على ذلك أن أكثر الذين ترجموا للشيخ ذكروا أنه شافعى فى الفروع كالذهبي (٧) وابن كثير (٨)

(١) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضى شهبه « ٢ / ٢٩١ ، ٢٩٦ » .

وهو : أبو بكر تقى الدين بن شهاب الدين أحمد بن محمد بن قاضى شهبه ، إماما علامة ، تفقه بوالده وغيره ، توفى سنة « ٨٥١ هـ » .

انظر : الضوء اللامع « ١١ / ٢١ » ، النجوم الزاهرة « ٧ / ٣١٤ » ، شذرات الذهب « ٧ / ٢٧٩ » .

(٢) انظر : شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ٧٢ ، ١٠٠ » .

(٤) انظر : النهاية « ص ١٦٥٩ » .

(٥) انظر : النهاية « ص ٦٩٨ » .

(٦) انظر : النهاية « ص ٦٩٩ » .

(٧) انظر : ذبول العبر « ٤ / ٤١ » .

(٨) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٧٤ » .

والصفدى (١) وابن حجر (٢) والشوكاني (٣) وابن العماد (٤) ،
وغيرهم .

أضف إلى ذلك أنه معدود من علماء الشافعية ، حيث ترجم له في طبقات
الشافعية ابن السبكي (٥) والأسنوى (٦) وابن قاضي شهبه (٧) ، وكذلك إذا
استقرنا كتاب الشيخ « النهاية » نجد أنه يقول : قال أصحابنا (٨) ، ويقول
لنا (٩) ، ويريد بذلك علماء الشافعية ، بدليل السياق والاستدلال ، كما أنه
أحيانا يقول : وإليه مال أبو علي بن أبي هريرة من فقهاءنا (١٠) . وإمام
الحرمين منا (١١) . وهكذا . وكل هذا يدل على أنه شافعي في الفروع .

(١) انظر : الرافى بالوفيات « ٢٣٩ / ٣ » .

(٢) انظر الدرر الكامنة « ١٣٢ / ٤ » .

(٣) انظر : البدر الطالع « ١٨٧ / ٢ » .

(٤) انظر : شذرات الذهب « ٣٧ / ٦ » .

(٥) انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي « ١٦٢ / ٩ » .

(٦) انظر : طبقات الشافعية للأسنوى « ٥٣٤ / ٢ » .

(٧) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه « ٢٩٦ / ٢ » .

(٨) انظر : النهاية « ص ٦٣ ، ١٤٥ ، ٦٠١ » .

(٩) انظر : النهاية « ص ١٣٢ ، ١٥٤٨ ، ١٦١٧ » .

(١٠) انظر : النهاية « ص ٦٥٠ » .

(١١) انظر : النهاية « ص ٩٨٣ » .

« المبحث الثانى »

فى نشأته وصفاته

أولاً: نشأته:

نشأ الشيخ صفى الدين الهندى بـ « دهلى » فى الهند فى بيت علم وفقه ، فكان جده لأمه رجلاً فاضلاً فقرأ عليه العلوم والفنون المختلفة (١) .

وكذلك قرأ على جده لأبيه محمد الهندى (٢) .

فنشأ بين جدين فاضلين مما كان له أثر على سلوكه وشخصيته ، فاشتغل بطلب علوم اللغة العربية والفقه وأصوله والتفسير والحديث والكلام والمنطق . فقضى الشيخ صفى الدين الهندى فى بلده « دهلى » فترة من حياته من ولادته عام « ٦٤٤ هـ » حتى خروجه منها فى رجب سنة « ٦٦٧ هـ » وهو له من العمر ثلاث وعشرون سنة (٣) .

والذى يظهر أنه فى هذه الفترة تلقى ما يتلقاه أبناء زمانه من علماء بلده من مبادئ العلوم العربية والشرعية .

ولم أجد من المؤرخين من ذكر شيئاً عن البيئة الخاصة بالشيخ صفى الدين الهندى وأسرته التى ترعرع فيها ، وكل الذى ذكرته المصادر عن أسرته أنه اشتغل فى أول أمره على جده لأمه ، وكان رجلاً قاضياً وأنه توفى - أى جده لأمه - سنة « ٦٦٠ هـ » (٤) .

(١) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضى شهبه « ٢ / ٢٩٦ » .

(٢) انظر : طبقات الشافعية للأسنوى « ٢ / ٥٣٤ » .

(٣) انظر : ذبول العبر ، « ٤ / ٤١ » ، البداية والنهاية « ١٤ / ٧٤ » .

(٤) انظر : ذبول العبر « ٤ / ٤١ » .

وقال ابن العماد فى شذرات الذهب أنه توفى سنة « ٦٠٦ هـ » وهو خطأ ، ولعله من فعل النساخ أو خطأ مطبعى .

وقيل أيضا: أن جده لأبيه -محمد الهندى كان رجلا فاضلا فقرا عليه (١) .

وعدم ضبط البيئة التى نشأ فيها الشيخ الهندى ، يدل على أنه كان فى أول حياته رجلا عاديا مغمورا هو وأسرته ، وليس له من الجاه والغنى والشهرة ما يدفع المؤرخين إلى الإهتمام به وبأسرته .

ثانيا : الصفات التى اتصف بها :

يمكن أن نقسم صفاته إلى قسمين : صفات علمية ، صفات خلقية .

أ - الصفات العلمية :

يمكن أن نتعرف على صفاته العلمية من أقوال العلماء الذين تعرضوا لحياته .

فقال ابن السبكى (٢) فى طبقاته : « أنه كان من أعلم الناس بمذهب الشيخ أبى الحسن الأشعري (٣) ، وأدراهم بأسراره ، وأنه متضلعا بالأصليين » (٤) .

(١) انظر : طبقات الشافعية للأسنوى « ٢ / ٥٣٤ » ، شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » .

(٢) هو : أبو نصر عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكى المولود بالقاهرة سنة « ٧٢٧ هـ » قاضى القضاة المؤرخ ، انتقل إلى دمشق مع والده وجرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجزر على قاضى مثله . له مصنفات كثيرة ، توفى سنة « ٧٧١ هـ » .

انظر : الدرر الكامنة « ٢ / ٤٢٥ » ، حسن المحاضرة « ١ / ١٨٢ » .

(٣) ستانى ترجمته فى القسم التحقيقى .

(٤) انظر : طبقات الشافعية للسبكى « ٩ / ١٦٢ » .

وراجع : شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » .

وقال : « وكان ذا نفس طويل فى التقرير ، فإذا شرع فى وجه يقرره أو مسألة يناقشها ، فإنه لا يدع شبهة إلا أوضحها ولا اعتراضاً إلا وقد أشار إليه فى التقرير ، ونبه عليه فلا ينتهى تقريره للمسائل إلا وقد بعد على المعترض مقاومته » (١) .

وقال الذهبى (٢) : « ... ودرس وتميز ... وتصدر للإفتاء وناظر وصنف » (٣) .

وقال الصفدى (٤) : « ... مدرس الظاهرية شيخ الشيوخ ... وقرأ الأصول والمعقول وصنف ... وأفتى ... درس بالروحية والدولية وأشغل الجامع ... » (٥) .

وقال ابن كثير : « ... ودرس بالروحية والدولية والظاهرية والأتابكية وصنف فى الأصول والكلام وتصدى للاشتغال والإفتاء » (٦) .

وقال الأسنوى (٧) : « كان فقيهاً أصولياً متكلماً ... ودرس بقونية

(١) انظر : طبقات الشافعية « ٩ / ١٦٣ » .

وراجع : الدرر الكامنة « ٤ / ١٣٢ » ، نزهة الخاطر « ٢ / ١٣٦ » .

(٢) سوف تأتى ترجمته .

(٣) انظر : ذبول العبر « ٤ / ٤١ ، ٤٢ » .

(٤) هو : خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدى صلاح الدين ، المولود بصفد بفلسطين سنة

« ٦٩٦ هـ » الأديب المؤرخ ، له زهاء « ٢٠٠ » مؤلفاً توفى سنة « ٧٦٤ هـ »

بدمشق .

انظر : طبقات الشافعية « ٦ / ٩٤ » ، الدرر الكامنة « ٢ / ٨٧ » ، آداب اللغة « ٣ /

« ١٦١ » .

(٥) انظر : الوافى بالوفيات « ٣ / ٢٣٩ » .

(٦) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٧٥ » .

(٧) هو : أبو محمد عبد الرحيم بن حسن بن على الأسنوى الشافعى المولود سنة

« ٧٧٢ هـ » فقيه أصولى لغوى توفى سنة « ٧٧٢ هـ » .

انظر : الدرر الكامنة « ٢ / ٣٥٤ » ، بغية الوعاة للسيوطى « ص ٣٠٤ » ، البدر

الطالع « ١ / ٣٥٢ » .

وسيواس (١) والدولية والروحية والأتابكية والظاهرية وانتصب للإفتاء والإقراء والتصنيف « (٢) .

وقال عبد الحى (٣) : « الشيخ الإمام العالم الكبير العلامة . . . أحد مشاهير العلماء » (٤) .

وقال ابن قاضى شهبه : « . . . الشيخ العلامة . . . درس بقونية وسيواس » (٥) وحاصل ما تقدم أن صفاته العلمية منحصرة بأنه الشيخ العلامة شيخ الشيوخ ، وأنه كان مفتيا مدرسا مناظرا مصنفا فقيها متكلمنا أصوليا طويل النفس فى التقرير .

ب - الصفات الخلقية :

أما صفاته الخلقية فتتعرف عليها من خلال ماكتبه العلماء فى سيرته : فقال ابن السبكى : « . . . كان محبا للخير والتعبد والدين والبر بالفقراء والمساكين . . . » (٦) .

(١) سيواس بالكسر ، بلد فى الروم مشهور . انظر : مرصد الاطلاع « ٧٦٨ / ٢ » .

(٢) انظر : طبقات الشافعية للأسنوى « ٥٣٤ / ٢ » .

(٣) هو : عبد الحى بن فخر الدين بن عبد العلى الحسنى الطالبى ، ولد سنة « ١٢٨٦ م » ، باحث مؤرخ هندى عربى الأصل ، تولى مشيخة الإسلام فى الهند . له مصنفات منها : نزهة الخواطر ، وتلخيص الأخبار فى الحديث وكتاب الغناء وغيرها . توفى سنة « ١٣٤١ م » .

انظر : مقدمة الجزء الثانى من نزهة الخواطر ، الاعلام « ٢٩٠ / ٣ » .

(٤) انظر : نزهة الخواطر « ١٣٥ / ٢ » .

(٥) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضى شهبه « ٢٩٧ / ٢ » .

(٦) انظر : طبقات الشافعية لابن السبكى « ١٦٣ / ٩ » .

وقال الذهبي : « وكان ذا دين وتعبد وخير وحسن اعتقاد وكان يحفظ ربع القرآن » (١) .

وقال الأسنوي جمال الدين الأسنوي : « .. كان . . . دينا متعبدا » (٢) .

وقال ابن كثير : « . . . وكان فيه بر وصلة » (٣) .

وقال الصفدي : « كان يحفظ ربع القرآن وكان فيه دين وتعبد وله أوراد » (٤) .

وقال ابن حجر : « . . . أنه كان له أوراد من الليل ، فإذا استيقظ توضأ ولبس أفخر ثيابه حتى الخف والمهماز ويقوم يصلى بتلك الهيئة » (٥) .

وقال الشوكاني : « . . . مع الخير والدين والبر والفقراء . . . » (٦) .

وحاصل ما تقدم أنه كان دينا متعبدا متهجدا محبا للخير والبر للفقراء حسن الأخلاق له أوراد .

وهذا يدل على أن الشيخ الهندي من الذين يقولون ويفعلون وأعمالهم لا تخالف أقوالهم ، بل كانت أخلاقه صورة حقيقية عما يعلم ، فلقد أدى حق العلم بالعمل بالعبادة ، وقديما قال بعض الصالحين : عجبت لطالب علم ليس له ورد من الليل ، فكان الشيخ في الليل عامرا لمحاربه بهيئة عجيبة ، وهذا يدل - أيضا - على أنه نشأ في بيئة طيبة صالحة في بيت علم وأدب وخلق ، لأنه نشأ بين أبيه وجده لأمه وكلاهما عالمان جليلان ، فلا غرابة أن يكون مثلهما .

(١) انظر : ذبول العبر « ٤ / ٤٢ » .

(٢) انظر : طبقات الشافعية للأسنوي « ٢ / ٥٣٤ » .

(٣) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٧٥ » .

(٤) انظر : الوافي بالوفيات « ٣ / ٢٣٩ » .

(٥) انظر : الدرر الكامنة « ٤ / ١٣٣ » .

(٦) انظر : البدر الطالع « ٢ / ١٨٧ » .

« المبحث الثالث » في رحلاته لطلب العلم

ذكرت أن الشيخ صفى الدين الهندى ، ولد فى الهند فى بلدة « دهلى » سنة « ٦٤٤ هـ » ، وبدأ يطلب العلم واشتغل على جده لأبيه وجده لأمه ، وكان رجلا فاضلا ، فأخذ عنهما وتفقه عليهما ، وتلقى فى هذه الفترة ما يتلقاه أبناء زمانه من علماء بلده من مبادئ العلوم العربية والعلوم الشرعية . بعد أن قضى هذه الفترة من حياته ، تطلع فى الآفاق ولم يكتف بما عند جديه من العلم ، كما هى عادة علماء عصره ، فرحل إلى اليمن ، ثم إلى مكة ، ثم إلى البلاد الرومية ، ثم استقر أخيرا بدمشق ، وإليك بيان ذلك .

١ - رحلته إلى اليمن :

وأولى رحلات الشيخ هى رحيله من بلدة « دهلى » متجها إلى اليمن وذلك فى سنة « ٦٦٧ هـ » (١) سبع وستين وستمائة ، والتقى الشيخ بملكها - الملك المظفر - (٢) فأكرمه وأعطاه أربع مائة دينار وذلك فى سنة « ٦٦٧ هـ » (٣) ، ولا يبعد أنه التقى بعلماء اليمن خاصة ، وأن هدفه ذلك ، إلا أن المصادر لم تشر إلى شىء من ذلك (٤) .

(١) انظر : ذبول العبر « ٤ / ٤١ » ، وراجع المراجع السابقة .

(٢) هو : يوسف بن المنصور نور الدين عمر بن على بن رسول ، ولد سنة « ٦٢٩ هـ » ، أقام فى مملكة اليمن بعد أبيه سبعا وأربعين سنة ، وعمر ثمانين سنة ، توفى سنة « ٦٩٤ هـ » بتعز .

انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ٣٤١ » ، النجوم الزاهرة « ٨ / ٧١ » .

(٣) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٧٥ » ، الوافى بالوفيات « ٣ / ٢٣٩ » .

(٤) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٥٣٤ » ، الوافى بالوفيات « ٣ / ٢٣٩ » .

وانظر : المراجع السابقة .

٢ - رحلته إلى مكة :

ثم اتجه إلى مكة حاجا وجاور في مكة ثلاثة أشهر ، والتقى فيها بابن سبعين (١) وسمع كلامه .

وقال محمد شاکر (٢) : قال الشيخ صفى الدين الهندى : « حججت سنة ست وستين (٣) ، وبحثت مع ابن سبعين فى الفلسفة فقال لى : لا ينبغى لك المقام بمكة ، فقال له : فكيف تقيم أنت بها ؟

قال : انحصرت القسمة فى قعودى ، فإن الملك الظاهر يطلبنى بسبب انتمائى إلى أشرف مكة ، واليمن صاحبها له فى عقيدة ، ولكن وزيره حشوى يكرهنى » (٤) .

قال صفى الدين : « وكان ابن سبعين قد داوى صاحب مكة من مرض كان به فبرئ فصارت له عنده مكانة » (٥) .

٣ - رحلته إلى مصر :

بعد أن جاور بمكة ثلاثة أشهر وفرغ من الحج وأخذ عن ابن سبعين ركب

(١) سوف تأتى ترجمة ابن سبعين .

(٢) هو : محمد بن شاکر بن أحمد بن عبد الرحمن الكتبى الدارانى الدمشقى صلاح الدين مؤرخ باحث عارف بالأداب ، كان فقيرا جدا واشتغل بتجارة الكتب فريح منها مالا طائلا . له مصنفات منها : فوات الوفيات ، وعيون التواريخ ، توفى سنة ٧٦٤ هـ .

انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٣٠٣ » ، الدرر الكامنة « ٣ / ٤٥١ » ، شذرات الذهب « ٦ / ٢٠٣ » .

(٣) كلام الشيخ صفى الدين الهندى هذا يدل على أنه خرج من بلدة « دهلى » سنة ٦٦٦ هـ « وأنه خرج إلى مكة ثم اليمن .

(٤) انظر : فوات الوفيات « ٢ / ٢٥٤ » .

(٥) انظر : نفس المرجع السابق .

البحر إلى الديار المصرية فدخلها سنة إحدى وسبعين وستمائة « ٦٧١ هـ » (١) وذهب جمال الدين الأسنوى (٢) وابن قاضي شهبه (٣) والشوكاني (٤) وآخرون إلى أنه دخل الديار المصرية سنة سبعين وستمائة « ٦٧٠ هـ » .

ولا معارضة بين الرأيين ، فمن قال أنه دخل مصر سنة « ٦٧٠ هـ » نظر إلى إنشائه للسفر من مكة في نهاية عام « ٦٧٠ هـ » .

ومن قال أنه دخل مصر سنة « ٦٧١ هـ » نظر إلى وصوله لها في هذا العام ، وعليه فيكون سافر في نهاية سنة « ٦٧٠ هـ » بعد فراغه من الحج ووصل في أول سنة « ٦٧١ هـ » .

فأقام بالديار المصرية أربع سنين فتلقى الشيخ صفى الدين الهندي علومه وفنونه عن شيوخها (٥) .

٤ - رحلته إلى بلاد الروم :

وبعد هذه المدة التي قضها في الديار المصرية تحول إلى الديار الرومية عن طريق « أنطاكية » (٦) سنة خمس وسبعين وستمائة « ٦٧٥ هـ »

(١) انظر : الدرر الكامنة « ٤ / ١٣٢ » .

(٢) انظر : طبقات الشافعية للأسنوى « ٢ / ٥٣٤ » .

(٣) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه « ٢ / ٢٩٧ » .

(٤) انظر : البدر الطالع « ٢ / ١٨٧ » .

(٥) انظر : طبقات الشافعية للأسنوى ، ولابن قاضي شهبه في الموضوعين السابقين .

(٦) بالفتح ثم السكون والياء مخففة ، وكانت العرب إذا أعجبها شيء نسبتها إلى أنطاكية ، قال الهيثم بن عدى : أول من بنى أنطاكية أنطیحس وهو الملك الثالث بعد الإسكندر ، وقيل : أول من بناها : أنطیغونيا في السنة السادسة من موت الإسكندر ، ولم يتمها فأتتها بعده سلقوس ولم تزل أنطاكية قصبه العواصم من الثغور الشامية ، وهى أعيان البلاد وأمهاتها موصوفة بالنزاهة والحسن وطيب الهواء وعذوبة الماء وكثرة الفواكه وسعة الخير .

انظر : معجم البلدان لياقوت الحموى « ١ / ٢٦٦ » .

فأقام بها إحدى عشرة سنة ، منها خمسة سنوات بـ « قونية » (١) ،
وخمسة أخر بـ « سواس » ، وسنة بـ « قيسارية » (٢) ، درس (٣) بقونية
وسواس واجتمع بالقاضى سراج الدين الأرموى صاحب التحصيل (٤) ،
وأخذ عنه المعقول وأكرمه (٥) .

٥- رحلته إلى دمشق :

وبعد هذه الجولة للشيخ صفى الدين الهندى فى البلاد الإسلامية وبعد هذه
الإقامة فى البلاد الرومية ، تحول إلى البلاد الشامية متجها إلى دمشق ، وذلك
فى سنة خمس وثمانين وستمائة للهجرة « ٦٨٥ هـ » ، واتخذها موطنها
لإقامته ، وحسبك بها فإنها تغص بفحول العلماء وجهابذة العلم ، فسمع من
العلماء فيها مختلف العلوم والفنون .

قال ابن قاضى شعبة واصفا حياته بعد دخوله لدمشق : « وتولى التدريس
بالظاهرية الجوانية ، والأتابكية ، والروحية ، والدولعية ، وانتصب للإفتاء

(١) بالضم ثم السكون ونون مكسورة وياء مثناة من تحت خفيفة من أعظم مدن الإسلام
بالروم ، قال ابن الهروى : وبها قبر أفلاطون الحكيم بالكنيسة التى فى جانب
الجامع ، وفى كتاب الفتوح ، انتهى معاوية بن خديج فى غزوة أفريقية إلى قونية
وهى موضع مدينة القيروان .

انظر : معجم البلدان لياقوت الحموى « ٤ / ٤١٥ » .

(٢) بلد على ساحل بحر الشام تعد فى أعمال فلسطين وبينها وبين طبرية ثلاثة أيام مدينة
عظيمة كبيرة فى بلاد الروم وهى كرسى ملك بنى سلجوق ملوك الروم أولاد فليج
أرسلان ، حاصرها معاوية سبع سنين إلا أشهرها ، وبها موضع يقولون إنه حبس
محمد بن الحنفية .

انظر : معجم البلدان لياقوت الحموى « ٤ / ٤٢١ » .

(٣) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة « ٢ / ٢٩٧ » .

(٤) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٧٥ » .

(٥) طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة « الموضع السابق » .

والإقراء فى الأصول والمعقول والتصنيف ، وانتفع الناس بتلاميذه
وتصانيفه « (١) . ومازال يترقى فى مناصب العلم حتى ولى مشيخة
الشيوخ (٢) .

وقال ابن كثير : « وتصدى للاشتغال والإفتاء ووقف كتبه بدار الحديث
الأشرفية » (٣) .

وفى هذه الفترة من حياته بدأت حياته العلمية والعملية ، كما سنين ذلك
بمشيئة الله تعالى .

(١) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة « ٢ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ » .

(٢) انظر : شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » .

(٣) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٧٥ » .

« الفصل الثانی »

فی حیاته العلمیة

« الفصل الثانى » فى حياته العلمية

ذكرت أن الشيخ صفى الدين الهندى ، ولد بـ « دهلى » ، وتفقه على جده لأمه ، وجده لأبيه محمد الهندى أول الأمر فأخذ عنهما مبادئ العلوم الشرعية والعربية .

ولعل الشيخ لم يكتف بالأخذ عن جده لأمه وجده لأبيه ، لأن عادة من يطلب العلم فى عصره جرت على أن يأخذ من علماء شتى ، لكن الاضطرابات السياسية - فى عصره - شغلت المؤرخين عن الاهتمام بذلك (١) .

خرج الشيخ من بلده فى رجب سنة « ٦٦٧ هـ » حاجا وطالبا العلم ، فالتقى فى مكة بابن سبعين وسمع كلامه وأخذ منه ، ثم دخل اليمن وقابل علماءها ، ثم خرج إلى القاهرة سنة « ٦٧١ هـ » وأخذ من علمائها .

وفى اليمن ومصر لم يذكر المؤرخون أحدا ممن التقى بهم ، ولا يسعد أنه التقى بمشايخ هذه البلاد ، لأن رحلته من أجل ذلك ، وخاصة مصر ، لأنه أقام بها أربع سنوات ، وهذه الإقامة لها أثر على شخصيته العلمية والعملية .

ثم دخل البلاد الرومية ، واجتمع بسراج الدين الأرموى (٢) فأخذ عنه العلوم العقلية وبخاصة أصول الفقه .

ثم خرج منها سنة « ٦٨٥ هـ » وقدم دمشق فاستوطنها ، وقد شهدت

(١) انظر : القسم الدراسى للفاثق « ص ٤٥ » .

وراجع : طبقات الشافعية لابن السبكي « ٩ / ١٦٣ » .

(٢) سوف تاتى ترجمته .

دمشق في عصره من العلماء مالم تشهده مدينة أخرى ، فقد كنت منتجعا للعلماء من الشرق والغرب نظرا لتوسطها فاجتمع فيها جهاذة العلماء البارعون في فنون العلم ، وقد تردد عليهم مؤلفنا الشيخ صفى الدين الهندى ، فنهل من علمهم الصافى وتأثر بأخلاقهم الفاضلة وسلوكهم فى الحياة ، فانصقلت مواهبه وتميزت شخصيته وبدأت حياته العلمية والعملية تأخذ طابعا خاصا رائدها الاستقراء (١) .

وذكر بعض المؤرخين كالذهبي (٢) وابن العماد (٣) وغيرهما أن الشيخ فى دمشق أخذ عن الكبار كابن الفخر المصرى (٤) والفخر البخارى (٥) وغيرهما ، فتلقى عنهم العلوم الشرعية وخاصة علم الأصول والكلام .

لما قدم الشيخ دمشق واستفاد من علمائها ، فكانت آنذاك تشهد حركة علمية كبيرة ، فكانت المناظرات العلمية والمجادلات المذهبية قائمة على قدم وساق ، فكان من الطبيعى بمثله أن يشارك فيها ، فأحسن وأجاد .

فكثيرا ما كانت تعقد المناظرات بين يدى السلطان « تنكز » فيشار على الحاكم الذى يتولى هذه المناظرات أن يحضر الشيخ صفى الدين الهندى ، لأنه طويل النفس فى التقرير (٦) .

وذكر ابن السبكى : أنه لما وقع من ابن تيمية (٧) فى المسألة الحموية ما وقع وعقد له المجلس بدار السعادة بين يدى الأمير « تنكز » ، وجمعت العلماء

(١) انظر : القسم الدراسى للفائق « ص ٤٥ » .

(٢) انظر : ذبول العبر « ٤ / ٤٢ » .

(٣) انظر : شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » .

(٤) سوف تأتى ترجمته .

(٥) سوف تأتى ترجمته .

(٦) انظر : طبقات الشافعية لابن السبكى « ٩ / ١٦٣ » .

(٧) سوف تأتى ترجمته .

فأشاروا بأن الشيخ الهندي يحضر ، فحضر وكان الهندي طويل النفس في التقرير ، إذا شرع في وجه يقره ، لا يدع شبهة ولا اعتراضا إلا أشار إليه في التقرير بحيث لا يتم التقرير إلا وقد بعد على المعترض مقاومته ، فلما شرع يقر أخذ ابن تيمية يعجل عليه على عادته، وقد يخرج من شيء إلى شيء (١) .

فقال الهندي : « ما أراك يا ابن تيمية إلا كالعصفور حيث أردت أقبضه من مكان فر إلى مكان آخر » (٢) .

وكان الأمير « تنكز » يعظم الهندي ويعتقده وكان الهندي شيخ الحاضرين كلهم صدر عن رأيه وحبس ابن تيمية بسبب تلك المسألة وهي التي تضمنت قوله بالجهة ، ونودي عليه في البلاد وعلى أصحابه وعزلوا عن وظائفهم (٣) .

وذكر الشوكاني في البدر الطالع : أن الشيخ الهندي إنما شبه ابن تيمية بالعصفور لما رأى من كثرة فنون ابن تيمية وسعة دائرته في العلوم الإسلامية .

وقال : والرجل ليس بكفاء لمناظرة ذلك الإمام إلا في فنونه التي يعرفها وقد كان عريا عن سواها (٤) .

وقال ابن كثير في البداية والنهاية : « وفي يوم الإثنين من رجب في سنة خمس وسبعمائة ، حضر القضاة والعلماء وفيهم الشيخ تقي الدين ابن تيمية عند نائب السلطنة وقرئت عقيدة الشيخ تقي الدين الواسطية ، وحصل بحث في أماكن منها ، وأخرت مواضع إلى المجلس الثاني ، فاجتمعوا يوم الجمعة بعد الصلاة ثاني عشر الشهر المذكور ، وحضر الشيخ صفى الدين الهندي ، وتكلم مع الشيخ تقي الدين كلاما كثيرا ، ولكن ساقية لاطمت بحرا ، ثم

(١) انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي « ٩ / ١٦٣ ، ١٦٤ » .

(٢) انظر : الدرر الكامنة « ٤ / ١٣٢ » ، ونفس المرجع السابق .

(٣) انظر . طبقات الشافعية لابن قاضي شبهة « ٢ / ٢٩٨ » ، وطبقات الشافعية لابن السبكي في « الموضوع السابق » .

(٤) انظر : البدر الطالع « ٢ / ١٨٧ ، ١٨٨ » .

اصطلحوا على أن يكون الشيخ كمال الدين الزملكانى هو الذى يحاqqه من غير مسامحه ، فتناظرا فى ذلك» (١) .

ومما تقدم يتبين أن الشيخ صفى الدين الهندى لم تبدأ حياته العلمية والعملية إلا بعد دخوله دمشق ، أما قبل ذلك فلم يذكر المؤرخون إلا أنه أخذ عن جده لأمه فى أول حياته وعن ابن سبعين فى مكة وعن سراج الدين الأرموى فى البلاد الرومية .

كما أنه فى هذه الفترة لم يزاول من الأعمال العلمية إلا ما ذكر ابن قاضى شعبة (٢) من أنه تولى التدريس بـ « قونية ، وسيواس » .

أما بعد دخوله دمشق من بلاد الشام ، فقد شغل الشيخ صفى الدين الهندى ، كما ذكر ابن قاضى شعبة بالإفتاء والإقراء فى الأصول والمعقول والتصنيف وانتفع الناس بتلاميذه وتصانيفه (٣) .

وكان من أعظم ما تولاه هو التدريس ، ففيه عرف فضله ، وظهر علمه ، وولى مشيخة الشيوخ (٤) .

فقد درس فى المدرسة الدولعية (٥) ، التى أنشأها العلامة جمال الدين أبو عبد الله التغلبى الأرقعى الدولعى ثم الدمشقى ، ودرس معه فيها أقرانه وبعض تلاميذه ، وتدرس بها العلوم الشرعية ، والعلوم العربية وأهمها الفقه على المذاهب الأربعة والحديث (٦) .

(١) البداية والنهاية لابن كثير « ١٤ / ٧٦ ، ٧٧ » .

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة « ٢ / ٢٩٧ » .

(٣) طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة « ٢ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ » .

(٤) انظر : شذرات الذهب لابن العماد « ٦ / ٣٧ » .

(٥) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٧٥ » .

(٦) ومن درس بهذه المدرسة من العلماء الكمال بن البخارى ، المتوفى سنة « ٦٨٨ هـ » وعلاء الدين بن نحله المتوفى سنة « ٧٢٣ هـ » ، والفخر المصرى المتوفى سنة « ٧٥١ هـ » ، ومحمى الدين القبايى المتوفى سنة « ٨٣٩ هـ » .

انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٧٥ » ، طبقات الشافعية للأسنوى « ٢ / ٥٣٤ » ، شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » ، الدرر الكامنة « ٤ / ١٣٢ » ، نزهة الخواطر « ٢ /

١٣٧ » ، الدارس « ١ / ٢٤٢ » .

وفى سنة « ٦٨٦ هـ » درس الشيخ صفى الدين الهندى فى المدرسة الرواحية التى أسسها أبو القاسم التاجر المعروف بابن رواحة المتوفى سنة « ٦٢٢ هـ » (١) كما سبق .

قال ابن كثير : « فى يوم الأحد ثالث شوال درس الشيخ الهندى بالرواحية وحضر عنده القضاة والشيخ تاج الدين الفزارى » (٢) فدرس فيها الفقه الشافعى والأصول وعلم الكلام (٣) .

وفى سنة « ٦٩١ هـ » وفى يوم الإثنين ثانى جمادى الأولى ذكر الدرس بالظاهرية الشيخ صفى الدين محمد بن الرحيم الأرموى الهندى عوضاً عن علاء الدين بن بنت الأعز (٤) .

كما درس الشيخ صفى الدين الهندى فى المدرسة الأتابكية مع مجموعة من أقرانه فدرس فيها العلوم الشرعية من التفسير والحديث والفقه والأصول ، وعلوم العربية وغيرها من العلوم التى يحتاج إليها أبناء ذلك العصر (٥) .

ومن الملاحظ أن الشيخ صفى الدين الهندى بعد دخوله دمشق اتضحت حياته العلمية والعملية ، فبدأ يدرس ويفتى ويناقش العلماء .

(١) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة وهامشه « ٦٥ / ٢ » .

(٢) انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ٩ - ٣ ، ١٤ / ٧٥ »

(٣) انظر : المراجع السابقة .

(٤) انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ١٨ ، ٣٢٧ »

وراجع : طبقات الشافعية لابن السكى « ٩ / ١٦٣ » ، طبقات الشافعية للأسنوى « ٣ / ٥٣٤ »

(٥) انظر : المراجع السابقة . والقسم الدراسى للفاثق « ص ٤٧ »

وفى هذه الفترة من حياته بدأ الشيخ بتأليف وتدوين معلوماته ونتائج أفكاره التى توصل إليها خلال رحلاته العلمية ، وأخذ عن العلماء ، وهو فى ذلك محتذيا منهج العصر الذى عاش فيه . فبعد استقراره بدمشق صنف الشيخ صفى الدين الهندى مؤلفات اختلفت أحجامها وعلومها ، فمنها ما هو على سبيل الاختصار جمع فيها خلاصة العلوم تسهيلا لحفظها ، وترغيبا فى دراستها ، وهى لا تخرج عن كونها حاوية لمسائل ما اختصرها منه محيطة بأدلتها شاملة لأسئلتها وأجوبتها ، مع زيادات لطيفة وأنظار دقيقة ، تظهر المعنى من اللفظ والفحوى من الظاهر .

ومنها : ما هو مطول مبسوط العبارة مسحوب الإستعارة مشروح البيان موضح التبيان ، ويرغبه الذين أعياهم الفهم . وجمدت عقولهم عن التفكير والتحصيل وهو فى ذلك يساير أقرانه ، وما يتطلبه عصره وما جلبته الحروب من تدمير وضياع لمعظم تراث الحضارة الإسلامية .

والذين ترجموا للشيخ صفى الدين الهندى يذكرون أنه صنف فى أصول الدين وفى أصول الفقه ولم يزيدوا على ذلك شيئا فيذكرون أنه صنف فى علم الكلام (١) : « الزبدة » (٢) و « الرسالة التسعينية » (٣) ، وفى أصول الفقه (٤) : « النهاية فى أصول الفقه » و « الفائق » (٥) الذى اختصره من النهاية ، كما نبه على ذلك فى مقدمته ، و « الرسالة السيفية » (٦) .

ولم أجد سوى ذلك من المؤلفات للشيخ بعد البحث والتقصى فى التراجم

(١) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٧٥ » .

(٢) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضى شهبه « ٢ / ٢٩٨ » .

(٣) انظر : ما يأتى « ص ١١٩ » .

(٤) انظر : البداية والنهاية « الموضوع السابق » .

(٥) انظر : طبقات الشافعية فى « الموضوع السابق » .

(٦) طبقات الشافعية لابن قاضى شهبه « الموضوع السابق » .

كما سيأتي ذلك بمشيئة الله تعالى .

وإذا ما نظرنا فى مصنفات الشيخ صفى الدين الهندى الكلامية والأصولية يمكننا أن نخرج بوضع إطار لشخصية الشيخ صفى الدين كأصولى ومتكلم .

فقد درج الشيخ صفى الدين الهندى كأصولى على منهج الإمام الرازى وسراج الدين الأرموى - شيخ المصنف - فقد سلك طريقتهما فى التأليف ، وإن كان قد اتخذ طريقة جمع فيها بين طريقة الإمام الرازى وطريقة الشيخ الأمدى (١) ، فكانت تلك الطريقة هى العمدة فى اعتماده فى البحث والتصنيف ، فجاءت طريقته فى التصنيف جامعة بين طريقة الأشاعرة وطريقة المعتزلة ، وهى طريقة الإمام الرازى التى شغف بها كل من جاء بعده .

ومن تصفح كتابه « النهاية » يجد أن الكتاب ليس فقط عبارة عن قواعد أصولية ، ولكنه تضمن الكثير من المسائل الفقهية التى تنبئ عن عقلية متوقفة بالذكاء وإمامة فى أصول الفقه ، لا ينازع فيها منازع ، ويشهد بذلك كل من ترجم له كابن السبكى (٢) ، وابن قاضى شهبه (٣) ، وابن العماد (٤) ، حيث قالوا : « كل مصنفاته حسنة جامعة لاسيما النهاية » .

(١) هو : أبو الحسن على بن محمد بن سالم التغلبى سيف الدين الأمدى أصولى ، ولد سنة « ٥٥١ هـ » وانتقل إلى بغداد والشام والقاهرة ، توفى بدمشق سنة « ٦٣١ هـ » .

انظر : وفيات الأعيان « ٣ / ٢٩٣ » ، لسان الميزان « ٣ / ١٣٤ » ، ميزان الاعتدال « ١ / ٤٣٩ » ، طبقات الشافعية لابن السبكى « ٥ / ١٢٩ » ، شذرات الذهب « ٥ / ١٤٤ » .

(٢) انظر : طبقات الشافعية لابن السبكى « ٩ / ١٩٢ » .

(٣) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضى شهبه « ٢ / ٢٩٨ » .

(٤) انظر : شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » .

« الفصل الثالث »

فى وفاته وعمره ورأى الناس فيه

« الفصل الثالث »

فى وفاته وعمره ورأى الناس فيه

لقد عاش الشيخ صفى الدين الهندى حياة حافلة بالرحلات مملوءة بالعمل الشاق الدؤوب فى التدريس والإفتاء والتأليف فهو يترقى فى ميدان العلم إلى أن لقب بشيخ الشيوخ ، وعاش حميد السيرة موفور العرض ، سليما من أذى الحساد محبا للجميع ، إلى أن حضر أجله المحتوم ، وقد اختلف المؤرخون فى تحديده :

فالمشهور الذى عليه جمهور المؤرخين الذين كتبوا فى سيرته : أنه توفى فى صفر سنة « ٧١٥ هـ » (١) .

ويحدد ابن كثير - رحمه الله تعالى - فى البداية والنهاية الليلة التى توفى بها ، حيث ذكر أنه توفى فى ليلة الثلاثاء « ١٩ » من شهر صفر (٢) . وكذا جمال الدين الأسنوى يرى هذا رأى ، إلا أنه يخالف ابن كثير فى الليلة ، حيث يرى أنه توفى ليلة « ٢٦ » من الشهر نفسه (٣) ، فالجمهور متفقون على أن وفاته فى صفر عام « ٧١٥ هـ » واختلافهم فى نفس الليلة لا يضر .

(١) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٧٥ » .

وراجع : الوافى بالوفيات « ٣ / ٢٣٩ » ، طبقات الشافعية لابن السبكي « ٩ / ١٦٣ » ، طبقات الأسنوى « ٢ / ٥٣٤ » ، الدرر الكامنة « ٤ / ١٣٣ » ، شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » .

(٢) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٧٥ » .

(٣) طبقات الأسنوى « ٢ / ٥٣٤ » .

ويرى اليافعى (١) فى مرآة الجنان أن وفاته كانت فى سنة خمس وعشرين
وسبعمائة للهجرة « ٧٢٥ هـ » (٢)

بينما يرى السيوطى فى حسن المحاضرة أن وفاته كانت فى سنة خمسين
وسبعمائة « ٧٥٠ هـ » (٣)

والراجع هو ما عليه جمهور المؤرخين من أن وفاته كانت فى صفر سنة
خمس عشرة وسبعمائة « ٧١٥ هـ » .

والذى يرجح ذلك هو أن جماعة من المؤرخين كالذهبي (٤) وابن قاضى
شعبة (٥) وابن العماد (٦) يقولون أنه توفى عن عمر قدره إحدى وسبعين
سنة، وقد اتفق الكل على أنه ولد فى عام أربع وأربعين وستمائة « ٦٤٤ هـ »
كما سبق وعليه تكون وفاته فى سنة « ٧١٥ هـ » (٧) .

واتفق الكل على أن وفاته كانت بدمشق وأنه دفن بمقابر الصوفية (٨) رحمه
الله .

(١) هو : عبد الله بن سعد بن على اليافعى المولود فى عدن سنة « ٦٩٨ هـ » ، مؤرخ
باحث متصوف ، من شافعية اليمن ، المتوفى سنة « ٧٦٨ هـ » بمكة له عدة كتب
منها مرآة الجنان .

انظر : طبقات الشافعية لابن السبكي « ٦ / ١٠٣ » ، الدرر الكامنة « ٢ / ٢٤٧ » ،
مفتاح السعادة « ١ / ٢١٧ » ، شذرات الذهب « ٦ / ٢١٠ » الفوائد البهية « ص
١٣٣ » .

(٢) انظر مرآة الجنان « ٤ / ٢٧٢ » .

(٣) انظر : حسن المحاضرة « ١ / ٥٤٤ » .

(٤) انظر : ذبول العبر « ٤ / ٤١ » .

(٥) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة « ٢ / ٢٩٨ »

(٦) انظر . شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ »

(٧) انظر المصادر السابقة

(٨) انظر طبقات الشافعية لابن السبكي « ٩ / ١٦٣ »

رأى الناس فيه :

كان الشيخ صفى الدين الهندى : محبا للخير والدين والبر إلى الفقراء دينا متعبدا ، حسن العقيدة ذا إيثار وخير وبر وصلة وأوراد ، له مصنفات حسنة جامعة لا سيما النهاية .

قال عنه ابن كثير فى البداية والنهاية : « كان فيه بر وصلة » (١) .

وقال الصفدى : « العلامة الأوحى الشيخ صفى الدين الهندى الشافعى الأصولى ، نزيل دمشق ، ومدرس الظاهرية وشيخ الشيوخ . . . وفيه دين وتعبد وله أوراد . . . وكان حسن العقيدة » (٢) .

وقال الذهبى : « كان فيه دين وتعبد ، وله أوراد ، وكان حسن الاعتقاد على مذهب السلف » (٣) .

وقال ابن السبكى : « وكان خطه فى غاية الرداءة وكان رجلا ظريفا » ، فيحكى أنه قال : « وجدت فى سوق الكتب مرة كتابا بخط ظنته أقبح من خطى ، فغاليت فى ثمنه واشترت لأحتج به على من يدعى أن خطى أقبح الخطوط ، فلما عدت إلى البيت وجدته بخطى القديم » (٤) .

وقال : وكان الهندى طويل النفس فى التقرير ، إذا شرع فى وجه يقرره لا يدع شبهة ولا اعتراضا إلا قد أشار إليه فى التقرير ، بحيث لا يتم التقرير إلا وقد بعد على المعترض مقاومته » (٥) .

(١) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٧٥ » .

(٢) انظر : الوافى بالوفيات « ٣ / ٢٣٩ » .

(٣) انظر : ذبول العبر « ٤ / ٤٢ » ، وراجع : الدرر الكامنة « ٤ / ١٣٣ »

(٤) انظر : طبقات الشافعية الكبرى « ٩ / ١٦٣ »

(٥) انظر : طبقات الشافعية الكبرى « ٩ / ١٦٣ - ١٦٤ » .

وقال ابن العماد « كان دا دين وتعبد وإيثار وخير وحسن اعتقاد » (١) .
وقال جمال الدين الأسنوى « كان فقيها أصوليا متكلمنا دينا متعبدا » (٢) .
وقال عبد الحى : « الشيخ محمد الإمام العالم الكبير العلامة محمد بن
عبد الرحيم بن محمد الشيخ صفى الدين الشافعى الهندى ، الأرموى ، أحد
مشاهير العلماء » (٣) .

وقال اليافعى فى وفيات سنة « ٧٢٥ هـ » : « وفيها توفى الشيخ صفى
الدين محمد بن عبد الرحيم الفقيه الإمام العلامة الأصولى الشافعى ، نزىل
دمشق . . وكان فيه دين وتعبد ودرس فى الجامع وتخرج به أئمة وفضلاء » (٤) .

وقال فى الفتح المبين : « وقد اشتهر أمره وعلا صيته ، وصار يستفتى
فيكتب الفتاوى وأقبلت عليه الدنيا ، فكان برا بالفقراء والمساكين ، وخاصة
تلاميذه مع الخير والتقوى والصلاح وحسن العقيدة ، وقد كان رجلا ظريفا
طيب القلب سليم النية » (٥) .

وقال : « كان يعتقد مذهب الأشعرى ويدافع عنه ويقوم الحججة على
مناصرته ، وكان قوى الحججة إذا تصدى لشرح مسألة أو نصر قضية أفحم
خصمه وأوضح برهانه، ولم يترك شبهة إلا أزالها ولا اعتراضا إلا دفعه » (٦) .

ومما سبق يتبين أن رأى الناس فيه منحصر فى كونه بارا واصلا دينا متعبدا
ظريفا أصوليا عالما علامة مفتيا ، طيب النفس سليم القلب والعقيدة قوى
الحجة طويل النفس فى التقرير إذا تصدى لمسألة أفحم خصمه .

(١) شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » .

(٢) انظر : طبقات الشافعية للأسنوى « ٢ / ٥٣٤ » .

(٣) انظر : نزهة الخواطر « ٢ / ١٣٥ » .

(٤) انظر : مرآة الجنان « ٤ / ٢٧٢ » .

(٥) الفتح المبين للمراغى « ٢ / ١١٥ » .

(٦) انظر المصدر السابق .

« الباب الثالث »

فى شيوخه وأقرانه وتلاميذه

وفيه ثلاثة فصول :

- الفصل الأول : فى شيوخه .
- الفصل الثانى : فى أقرانه .
- الفصل الثالث : فى تلاميذه .

« الفصل الأول »

فى شيوخ صفى الدين الهندى

« الفصل الأول »

فى شيوخ صفى الدين الهندى

بعد تقص وتبع حياة الشيخ صفى الدين الهندى فى الكتب التى تحدثت عن سيرته لم أجد أنها ذكرت إلا عددا قليلا من المشايخ الذين تتلمذ عليهم ، وما من شك أنه أخذ عن عدد من أفاضل العلماء ، ولكن المؤرخين يهملون كثيرا من الأخبار فيصبح نسيا منسيا ، ولكن لو لم يكن له من المشايخ إلا سراج الدين الأرموى ، وابن النجار لكان ذلك كافيا ، لأن العبرة ليست بالعدد والكثرة ، ولكن العبرة بإتقان العلوم والإلمام بها .

والشيوخ الذين أخذ عنهم الشيخ صفى الدين الهندى العلوم المختلفة ، وروى عن طريقهم المعارف المتنوعة من العلوم الشرعية واللغوية وغيرها ، هم جده لأمه ، وجدته لأبيه فى أول حياته فى الهند أما بعد انتقاله من الهند ، أخذ عن ابن سبعين فى مكة ، والشيخ سراج الدين الأرموى فى بلاد الروم ، وفى دمشق تتلمذ على ابن النجار وابن الوكيل وابن الفخر المصرى .

وسوف نترجم لكل واحد من هؤلاء العلماء لنثبت صحة تتلمذه عليهم :

١ - سبق القول أن الشيخ صفى الدين الهندى ولد فى « دهلى » سنة « ٦٤٤ هـ » فى هذه الفترة من حياته ، تتلمذ على جده لأمه ، قال الذهبى : « ولد بالهند وتفقه بها على جده لأمه » (١) .

وقال ابن قاضى شهبه : « وكان جده لأمه فاضلا فقرا عليه » (٢) .

(١) انظر : ذبول العبر .

(٢) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضى شهبه « ٢ / ٢٩٦ » .

ونحو من ذلك قال كل من ابن كثير (١) والصفدى (٢) وابن حجر (٣) وابن العماد (٤) والشوكاني (٥) والياقنى (٦) .

وكذا أخذ عن جده لأبيه ، قال الأسنوى : « وكان جده لأبيه فاضلاً فقراً عليه » (٧) .

وبناء على ذلك يكون فى البلاد الهندية تفقه على جده لأمه وجدته لأبيه .
وهذان العالمان لم أقف لهما على ترجمة إلا أن جده لأمه ، ذكر الذهبى أنه توفى سنة « ٦٦٠ هـ » (٨) .

أما ما ذكره ابن العماد من أنه توفى سنة « ٦٠٦ هـ » (٩) فهو خطأ ولعله من فعل النساخ أو خطأ مطبعى .

٢ - ابن سبعين :

هو الشيخ الملقب قطب الدين عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر المرسى الصوفى ، المولود سنة أربعة عشرة وستمائة « ٦١٤ هـ » ، كان من زهاد الفلاسفة القائلين بوحدة الوجود . له تصانيف وأتباع يقدمهم يوم القيامة (١٠) .

(١) البداية والنهاية « ١٤ / ٧٤ » .

(٢) انظر : الوافى بالوفيات « ٣ / ٢٣٩ » .

(٣) انظر : الدرر الكامنة « ٤ / ١٣٢ » .

(٤) انظر : شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » .

(٥) انظر : البدر الطالع « ٢ / ١٨٧ » .

(٦) انظر : مرآة الجنان « ٤ / ٢٧٢ » .

(٧) انظر : طبقات الشافعية للأسنوى « ٢ / ٥٣٤ » .

(٨) انظر : ذبول العبر « الموضع السابق » .

(٩) انظر : شذرات الذهب « الموضع السابق » .

(١٠) انظر : ذبول العبر « ٣ / ٣٢٠ » .

تجول فى بلاد المشرق والمغرب وحج حجج كثيرة وشاع ذكره وكثر أتباعه

قال ابن كثير : « واشتغل بعلم الأوائل والفلسفة ، فتولد له من ذلك نوع من الإلحاد وصنف فيه ، وكان يعرف السيمياء وكان يلبس بذلك على الأغبياء من الأمراء والأغنياء ويزعم أنه حال من أحوال القوم . . . وجاور فى بعض الأوقات بغار حراء يرتجى فيما ينقل عنه أن يأتيه فيه وحى ، كما أتى النبى ﷺ بناء على ما يعتقد من العقيدة الفاسدة من أن النبوة مكتسبة ، وأنها فيض على العقل إذا صفا فما حصل له إلا الخزى فى الدنيا والآخرة إن مات على ذلك . . . » (١) .

وقال الذهبى : « اشتهر عن ابن سبعين أنه قال : لقد تحجر ابن أمنة واسعا بقوله : لا نبى بعدى » .

ومن وصاياه لتلاميذه وأتباعه : عليكم بالاستقامة على الطريق وقدموا فرض الشريعة على الحقيقة ، ولا تفرقوا بينهما فإنهما من الأسماء المترادفة واكفروا بالحقيقة التى فى زمانكم هذا وقولوا عليها وعلى أهلها اللعنة » .

وقال ابن العماد : « ومما شنع عليه به أنه ذكر فى كتاب « البلدان » صاحب « الأستاذ » إمام الحرمين إذا ذكر أبو جهل وهامان فهو ثالث الرجلين ، وأنه قال فى شأن الغزالي : « إدراكه فى العلوم أضعف من خيط العنكبوت ، فإن صحة نسبة ذلك إليه فهو من أعداء الشريعة المطهرة بلا ريب » (٢) .

ومن مؤلفاته : « كتاب الحروف الوضعية فى الصور الفلكية » وكتاب « البدو » و « أسرار الحكمة المشرقية » و « ما لا بد للعارف منه » و « الإحاطة » و « كتاب الهوى » وغيره .

(١) انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ٢٦١ » .

(٢) انظر : شذرات الذهب « ٥ / ٣٣٠ » .

توفى فى الثامن والعشرين من شوال سنة تسع وستين وستمائة « ٦٦٩ هـ » ،
وقيل سنة « ٦٦٨ هـ » (١) .

وذكر الذهبى (٢) وابن حجر (٣) والصفدى (٤) وابن العماد (٥)
والشوكانى (٦) وعبد الحى (٧) أن الشيخ صفى الدين الهندى - رحمه الله
تعالى - حج سنة « ٦٦٦ هـ » . ويحث مع ابن سبعين فى الفلسفة وأخذ عنه .

٣ - سراج الدين الأرموى :

هو أبو الثناء سراج الدين محمود بن أبى بكر بن أحمد بن حامد
الأرموى الأذربيجانى التنوخى الدمشقى الشافعى الشهير بالأرموى ، ولد فى
مدينة أرمية (٨) من أعمال أذربيجان ، وهى الآن تسمى رضائية ، تابعة لدولة
إيران وذلك سنة « ٥٩٤ هـ » .

(١) انظر فى ترجمته : البداية والنهاية « ١٣ / ٢٦١ » ، النجوم الزاهرة « ٧ / ٢٣٢ » ،
شذرات الذهب « ٥ / ٣٢٩ » ، لسان الميزان « ٣ / ٣٩٢ » ، فوات الوفيات « ١ /
٥١٦ » .

(٢) انظر : ذبول العبر « ٤ / ٤١ » .

(٣) انظر : الدرر الكامنة « ٤ / ١٣٢ » .

(٤) انظر : الوافى بالوفيات « ٣ / ٢٣٩ » .

(٥) انظر : شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » .

(٦) انظر : البدر الطالع « ٢ / ١٨٧ » .

(٧) انظر : نزهة الخواطر « ٢ / ١٣٥ » .

(٨) قال ياقوت : « اسم مدينة عظيمة قديمة بأذربيجان بينها وبين البحرية نحو ثلاثة أميال
أو أربعة ، وهى فيما يزعمون مدينة زرادشت بنى المجوس رأيتها فى سنة « ٦١٧ هـ »
وهى مدينة حسنة كثيرة الخيرات واسعة الفواكه والبساتين ، صحيحة الهواء ، كثيرة
الماء ، إلا أنها غير مرعية من جهة السلطان لضعفه » وهو أربلك بن البهلوان بن
الذكر» وبينها وبين تبريز ثلاثة أيام وبينها وبين أربل سبعة أيام وينسب إليها
جماعة منهم أبو عبد الله الحسين بن عبد الله بن محمد بن الشويح . . .
انظر : معجم البلدان « ١ / ١٥٩ » .

ونشأ وتلقى علومه الأولية فى بلده « أرمية » خرج من بلده متوجها إلى موسوعة المعارف كمال الدين موسى بن يونس بن منعة الكردى فى الموصل المتوفى سنة « ٦٣٩ هـ » ولازمه سراج الدين الأرموى وخدمه حبا فى العلم فترة من الزمن ، كما أنه أخذ عن عدد من مشايخها وعلمائها وظهرت شهرته ، وهذا واضحا فى استقبال حاكم ملطية له : « علاء الدين السلجوقى » وخالصة القصة : أن القاضى سراج الدين الأرموى قدم إلى ملطية من مصر قاصدا التشرف والتقرب من الشيخ أوحى الدين الكرمانى ، وكان ذلك فى عهد علاء الدين الذى استقبله بنفسه ورحب به ترحيبا يليق بجلالة قدره وعظم منزلته . . . ثم أسكنه مدرسة أمام الجامع وعينه مدرسا فيها .

ومن هذه القصة يظهر أن القاضى سراج الدين زار « مصر » قبل « ملطية » ثم رحل بعد ذلك إلى دمشق ، وأخذ العلم عن شيوخها وصار فقيها عالما بالأصول والمنطق ، ثم بعد ذلك استقر فى قونية عاصمة سلاطين بنى سلجوق واشتغل فيها قاضيا ثم قاضيا للقضاة ، وكذلك مدرسا ، ويعرف له تلميذين فى بلاد الروم وهما : الشيخ صفى الدين الهندى الذى أخذ عنه المعقولات ، والشيخ تاج الدين الكردى ، وبقي فى مدينة قونية حتى انتقل إلى رحمة الله تعالى سنة « ٦٨٢ هـ » .

واشتغل سفيرا للملك الصالح نجم الدين أيوب عند الإمبراطوريا ، بالإضافة إلى ما سبق .

فقد برع فى كثير من العلوم فهو منطقى حكيم جدلى أصولى ، فقيه متكلم شاعر مفسر ، فله من المصنفات : « التحصيل » مختصر المحصول فى أصول الفقه ، و « اللباب » و « مطالع الأنوار » و « مختصر الأربعين فى أصول الدين » و « شرح الوجيز » فى الفقه ، و « شرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا » (١) .

٤ - ابن البخارى :

هو أبو الحسن على بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدى المقدسى الصالحى الحنبلى الفقيه المحدث المعمر ، سيد الوقت ، فخر الدين ابن الشيخ شمس الدين البخارى .

ولد فى آخر سنة خمس وتسعين وخمسمائة « ٥٩٥ هـ » ورحل إلى دمشق والقدس ومصر والإسكندرية وحمص وبغداد ، وأخذ عن شيوخها وسمع من خلق كثير وألحق الأسباط بالأجداد فى علو الإسناد ، تفرد فى الدنيا بالرواية العالية ، وتفقه على الشيخ موفق الدين وقرأ عليه المقنع وأذن له فى إقرائه وصار محدث الإسلام وراويته ، روى الحديث فوق ستين سنة وسمع من الأئمة الحفاظ المتقدمين ، وقد ماتوا قبله بدهر ، ذكره عمر بن الحاجب فى معجم شيوخه فقال تفقه على والده الشيخ موفق الدين ، قال : وهو فاضل كريم النفس ، كيس الأخلاق ، حسن الوجه قاض للحاجة كثير التعصب - أى للحق - محمود السير ، سألت عمه الشيخ ضياء الدين عنه فأثنى عليه ووصفه بالفعل الجميل والمروءة التامة .

وكان شيخا عالما فقيها زاهدا مسندا مكثرا وقورا صبورا على قراءة الحديث مكرما للطلبة ملازما لبيته ، مواظبا على العبادة .

وقال الذهبى : « كان فقيها عارفا بالمذهب ، فصيحاً صادق اللهجة ، يرد على الطلبة مع الورع والتقوى والسكينة والخلافة ، زاهدا صالحا خيرا عدلا مأمونا . وقال : سألت المزى عنه فقال : أحد المشايخ الأكابر والأعيان الأمثال

= وانظر : فى ترجمة سراج الدين الأرموى :

طبقات الشافعية لابن السبكي « ٨ / ٣٧١ » ، طبقات الشافعية للأسنوى « ١ / ١٥٥ » ، مفتاح السعادة « ١ / ٢٩٧ » ، هدية العارفين « ٢ / ٤٠٦ » ، كشف الظنون « ٢٦١ ، ١٧١٥ » ، الدارس « ١ / ١٣١ » ، مقدمة التحصيل من المحصول « ص ١٦ » .

من بيت العلم والحديث ، ولانعلم أحدا حصل له من الحظوة في الرواية في هذه الأزمان مثل ما حصل له .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ينشرح صدرى إذا أدخلت ابن البخارى بينى وبين النبى ﷺ فى أحاديث لا تخصى » تكاثرت عليه الطلبة من نحو الخمسين وستمائة وازدحموا عليه بعد الثمانين وروى عنه من الحفاظ من لا يحصى ، منهم ابن الحاجب ، وابن دقيق العيد ، والشيخ تقي الدين ابن تيمية ، والشيخ صفى الدين الهندى وغيرهم .

توفى رحمه الله ضحى يوم الأربعاء ثانى شهر ربيع الآخر سنة « ٦٩٠ هـ » وصلى عليه وقت الظهر وكانت له جنازة مشهودة شهدها القضاة والأمراء والأعيان وخلق كثير (١) .

وذكره النعمى (٢) : من جملة الشيوخ الذين أخذ عنهم الشيخ صفى الدين الهندى بن الفخر الرازى شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن يوسف البعلبكى المتوفى سنة « ٦٩٩ هـ » .

ولم أعثر له على ترجمة ، ولذا لم نقف على شىء من تاريخ حياته (٣) .

كذلك عد النعمى من جملة شيوخه ابن الوكيل والفخر المصرى ، فذكر أنه أخذ عنهما (٤) .

(١) انظر فى ترجمته : شذرات الذهب « ٥ / ٤١٤ - ٤١٧ » .

وراجع : كشف الظنون « ٢ / ١٦٩٦ » ، التاج المكلل « ص ٢٥٦ » ، الدارس « ١٣١ / ١ » .

(٢) هو : أبو المفاخر عبد القادر بن عمر بن محمد بن يوسف بن عبد الله بن نعيم مؤرخ دمشق فى عصره من علماء الحديث ، ولد فى دمشق سنة « ٨٤٥ هـ » ، وتوفى سنة « ٩٢٧ هـ » . له من الكتب : « الدارس فى تاريخ المدارس » و « التبيين فى تراجم العلماء الصالحين » .

انظر : شذرات الذهب « ٨ / ١٥٣ » ، الكواكب السائرة « ١ / ٢٥٠ » .

(٣) انظر : الدارس « ١ / ١٣١ » ، القسم الدراسى للفائق « ص ٥٧ » .

(٤) انظر : الدارس « ١ / ١٣١ » .

بينما ذكر ابن العماد أن من جملة الذين أخذوا عنه وتعلموا عليه ابن
الوكيل والفخر المصري (١)

ولامنافاة بين القولين ، لأنه لا مانع أن يأخذ عنه مشايخه .
وسوف أتحدث عنهما على أنهما من تلاميذ الشيخ .

(١) انظر شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » .

« الفصل الثانی »

فی أقران الشیخ صفی الدین الهندی

« الفصل الثانى »

فى أقران الشيخ صفى الدين الهندى

عاش الشيخ صفى الدين الهندى فى عصر لم تشهد الأمة الإسلامية أحلك منه من الناحية السياسية - كما أشرت إلى ذلك فيما سبق - أما الناحية العلمية فلقد شهد هذا العصر من جهابذة العلم وفحول العلماء ، مالم يشهده عصر من العصور الإسلامية ، فظهر من المصنفات فى مختلف الفنون ما الله به عليم ، ووصلنا من التراث مالم يصلنا فى أى فترة أخرى .

عاش الشيخ فى دمشق عيشة مستقرة ، مع أقرانه تلقى معهم دروس شيوخه ونظراء بادلوه البحث والجدل ، يتناظرون فى مجال العلم والتصنيف ، وسوف نترجم فى هذا الفصل لاثنين من أقرانه ، لأن معرفة الأقران ضرورية فبمعرفتهم يظهر فضل مقارنهم على حقيقته ، فهم صيارفة علمه ، عاشوا معه وناظروه ، وإذا كان فى علمه أو خلقه عور أبرزوه .

أحدهما : جرى بينه وبين الشيخ صفى الدين الهندى ، بحث وجدل ومناقشات علمية ، والآخر تنازع معه منصب الفتيا والتدريس .

أما الأول : فهو شيخ الإسلام ابن تيمية الذى تبادل معه المناظرات والمناقشات العلمية .

أما الثانى : فهو نجم الدين بن صبرى الذى نازعه الإفتاء والتدريس .

أما غير هذين من الذين التقى بهم أو شاركهم فى المناظرات ، فلم نجد فيما كتبه المؤرخون عن حياة الشيخ الهندى أثر يذكر فى حياة الشيخ . حيث كان مقدما على غيره فى الفتوى والتدريس .

١ - شيخ الإسلام ابن تيمية .

هو تقي الدين شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن تيمية الحراني الحنبلي

ولد بحران يوم الإثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة « ٦٦١ هـ » ، وقدم به والده وبأخويه عند استيلاء التتار على البلاد إلى دمشق سنة سبع وستين وستمائة « ٦٦٧ هـ » ، سمع من خلق كثير وعنى بالحديث وسمع المسند مرات ، والكتب الستة ، ومعجم الطبراني ، ومالا يحصى من الكتب والأجزاء وقرأ بنفسه ، وأقبل على العلوم في صغره فأخذ الفقه والأصول عن والده وغيره وقرأ العربية ، وأخذ كتاب سيبويه وتأمله وفهمه ، وأقبل على تفسير القرآن الكريم فبرز فيه وأحكم أصول الفقه والفرائض والحساب والجبر والمقابلة ، وغير ذلك من العلوم ، ونظر في الكلام والفلسفة وبرز في ذلك على أهله ورد على رؤسائهم وأكابرهم ومهر في هذه الفضائل ، وتأهل للفتوى والتدريس ، وله دون العشرين سنة .

أمدته الله بكثرة الكتب وسرعة الحفظ وقوة الإدراك والفهم وبطء النسيان ألف في أغلب العلوم التأليف العديدة في التفسير والفقه والأصول والحديث والكلام والردود على المبتدعة .

كان آية في الذكاء وسرعة الإدراك رأسا في معرفة الكتاب والسنة والاختلاف بحرا في النقليات .

قال الذهبي : « ونظر في العقليات وعرف أقوال المتكلمين ورد عليهم ونبه على خطأهم وحذر ، ونصر السنة بأوضح حجج وأبهر براهين وأوذى في ذات الله من المخالفين وأخيف في بصر السنة المحصنة حتى أعلى الله مناره ، وجمع قلوب أهل التقوى على محبته والدعاء له وكبت أعدائه ، وهدى به رجالا كثيرة من أهل الملل والنحل ، وجبل قلوب الملوك والأمراء على الانقياد له غالف وعلى طاعته وأحيا به الشام ، بل الإسلام بعد أن كاد

يشتم خصوصا في كارثة التار . . . » .

قال كمال الدين ابن الزمكاني : « كان إذا سئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن ، وحكم أن أحدا لا يعرف مثله ، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جالسوه استفادوا في مذاهبهم منه أشياء ، ولا يعرف أنه ناظر أحدا فانقطع معه ولا تكلم في علم من العلوم سواء كان من علوم الشرع أو غيرها إلا فاق فيه أهله . » .

وكان شيخ الإسلام يرجح في أمر المعتقدات مذهب السلف الصالح ، ويعض عليه بالنواجذ ، ويحاول إرجاع الناس إليه بكل الوسائل ، ويرى رأى إمام دار الهجرة مالك بن أنس من أنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها وهو رأى كل حكيم عليم ببدء الأمة ودوائها قديما وحديثا .

وكان شديد الانتصار لمذهب السلف والدفاع عنه بالحجج العقلية والتقليدية ، وقد عقدت له مناظرات في مصر والشام ، كان أعظمها في هذه القضية .

وحينما أملى شيخ الإسلام المسألة المعروفة « بالفتوى الحموية » وهو جواب سؤال ، ورد من حماة وجمعت العلماء لمناقشة ابن تيمية فيها أشاروا بأن الشيخ صفي الدين الهندي أقدر على مناظرته من غيره ، فأحضر وكان الهندي طويل النفس في التقرير إذا شرع في وجه يقرره لا يدع شبهة ولا اعتراضا إلا أشار إليه بالتقرير ، بحيث لا يتم التقرير إلا وقد بعد على المعارض مقاومته ، فلما شرع يقرر أخذ ابن تيمية يعجل عليه على عادته ، وقد يخرج من شيء إلى شيء فقال الهندي : ما أراك يابن تيمية إلا كالعصفور ، حيث أردت أن أقبضه من مكان فر إلى مكان آخر ، وكان الحاكم يعظم الهندي ويعتقده ، وكان الهندي شيخ الحاضرين كلهم صدر عن رأيه وحبس ابن تيمية بسبب تلك المسألة وهي التي تضمنت القول بالجهة (١) ، ونودي عليه في البلاذ وعلى

(١) انظر : مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من أهل السنة والجماعة في مسألة الجهة في منهاج السنة النبوية « ٢٨٩ / ١ » .

أصحابه وعزلوا عن وظائفهم

ويسبب ترجيحه لمذهب السلف في الصفات على مذهب المتكلمين حدث
للشيخ محن كثيرة حبس على أثرها في مصر والشام ، لكن الله نصره و أذل
أعداءه

مكث الشيخ معتقلا في قلعة دمشق من شعبان سنة ست وعشرين إلى ذى
القعدة سنة ثمان وعشرين ، ثم مرض بضعة وعشرين يوما وكانت وفاته في
سحر ليلة الإثنين عشرى ذى القعدة سنة « ٧٢٨ هـ » (١) .

٢- ابن صصرى :

هو أبو العباس نجم الدين بن صصرى أحمد بن العدل عماد الدين بن
محمد بن العدل أمين الدين سالم بن الحافظ المحدث بهاء الدين أبى المواهب
التغلبى الربعى الشافعى ، قاضى القضاة بالشام ، ولد فى ذى القعدة سنة
خمس وخمسين وستمائة « ٦٥٥ هـ » وسمع الحديث . واشتغل وحصل
وكتب عن القاضى شمس الدين بن خلكان (٢) « وفيات الأعيان » وسمعها

(١) انظر فى ترجمته وشيئا من أخباره :

البداية والنهاية « ١٤ / ٣٦ - ٣٨ ، ١٣٥ ، ١٤٠ » ، شذرات الذهب « ٦ / ٨٠ ،
٨٦ » .

وراجع : طبقات الشافعية لابن السبكي « ٩ / ١٦٣ ، ١٦٤ » ، دول الإسلام « ٢ /
١٨٠ » ، الوافى بالوفيات « ٧ / ١٥ » ، فوات الوفيات « ١ / ٦٢ » ، مرآة الجنان
« ٤ / ٢٧٧ » ، ذيل طبقات الحنابلة « ٢ / ٣٨٧ » ، النجوم الزاهرة « ٩ / ٢٧١ » ،
تاريخ ابن الوردى « ٢ / ٢٨٤ » ، الدرر الكامنة « ٤ / ١٣٢ » ، البدر الطالع
« ٢ / ١٨٧ » ، نزهة الخواطر « ٢ / ١٣٦ » ، التاج والإكليل « ص ٤٣٩ » .

(٢) هو : أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن بكر بن خلكان
البرمكى الأربلى الشافعى ، ولد سنة « ٦٠٨ هـ » فى اربل ونشأ بها وتفقه على والده
بمدارسها ، كان إماما فاضلا بصيرا بالعربية علامة فى الأدب والشعر ، توفى سنة
« ٦٨١ هـ »

انظر البداية والنهاية « ١٣ / ٣١ » ، طبقات ابن السبكي « ٥ / ١٤ » ، فوات
الوفيات « ١ / ١ » ، النجوم الزاهرة « ٧ / ٣٥٣ » ، شذرات الذهب « ٥ /
٣٧١ »

عليه ، وتفقه على الشيخ تاج الدين الفزاري (١)

وكان له يد في الإنشاء وحس العبارة ، ودرس بالعدلية الصغيرة سنة اثنتين وثمانين ، وبالأمنية سنة تسعين ، وبالغزالية سنة أربع وتسعين ، وتولى قضاء العساكر في دولة العادل « كتبغا » ، ثم تولى قضاء الشام سنة اثنتين وسبعمئة ، ثم أضيف إليه مشيخة الشيوخ ، ثم القضاء الأكبر بدمشق . وكان يتفضل على كل من قدم عليه من كبير وصغير وهداياه لا تنقطع عن أهل الشام ، ولا عن أهل مصر مع التودد والتواضع الزائد والحلم والصبر على الأذى .

قال ابن كثير : « وقد كان رئيسا محتشما وقورا كريما جميل الأخلاق معظما عند السلطان والدولة »

وقال أيضا : « وفي هذه السنة « ٧١٥ هـ » وفي يوم الأربعاء تاسع جمادى الآخرة ، درس ابن صصرى بالأتابكية عوضا عن الشيخ صفى الدين الهندى » (٢) .

توفي فجأة ببستانه بالسهم بحماة ليلة الخميس سادس عشر ربيع الأول سنة « ٧٢٣ هـ » وحضر جنازته نائب السلطة والقضاة والأمراء والأعيان (٣) ، وبهذين القرينين للشيخ الهندي - أعنى شيخ الإسلام ابن تيمية وابن صصرى وحسبك بهما في العلوم والفنون - يتبين قدر الشيخ الهندي .

(١) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري برهان الدين ابن فركاج ، من كبار الشافعية ، ولد سنة « ٦٦٠ هـ » ، انقطع للتدريس والعبادة والإفتاء ، صنف : « تعليق على التنبيه » في فقه الشافعية ، و « تعليق على مختصر ابن الحاجب » في أصول الفقه ، توفي في دمشق سنة « ٧٢٩ هـ » .

انظر : البداية والنهاية « ١٣ / ٣٢٥ » ، طبقات الشافعية لابن السبكي « ٦ / ٤٥ » .
(٢) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٧٥ » ، المدارس « ١ / ١٣١ »

(٣) انظر في ترجمته البداية والنهاية « ١٤ / ١٦ » ، فوات الوفيات « ١ / ١١٣ » ، البدر الطالع « ١ / ١٦ » . الدرر الكامنة « ١ / ٢٨ » المدارس « ١ / ١٣٢ »

« الفصل الثالث »

فى تلاميد الشيخ صفى الدين الهندى

« الفصل الثالث »

فى تلاميذ الشيخ صفى الدين الهندى

مما لاشك فيه أن عالما كالشيخ صفى الدين الهندى فى سعة العلوم وإتقانها والتصنيف ، لا بد وأن يكون له طائفة من التلاميذ الذين نقلوا عنه المعارف واهتموا بكتبه وانتفع الناس بهم . ومنهم :

١ - كمال الدين ابن الزملكانى .

٢ - القاضى فخر الدين المصرى .

٣ - ابن الوكيل .

٤ - كمال الدين الشيرازى .

٥ - كما روى عنه الشيخ الذهبى (١) .

ولعلنا نقف مع هؤلاء وقفة لتثبت عن مدى استفادتهم وتأثرهم به :

١ - كمال الدين ابن الزملكانى :

هو الشيخ الإمام العلامة المناظر كمال الدين أبو المعالى محمد بن على بن عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف بن نيهان الأنصارى الشافعى بن خطيب زملكان ، ويعرف بابن الزملكانى نسبة إلى زملكان من قرى دمشق معروفة باسمها إلى اليوم ، ولد فى شوال سنة سبع ، وقيل : ست وستين وستمائة « ٦٦٦ هـ » ، وسمع من جماعة وطلب الحديث بنفسه ، وكتب الطباق بخطه كان عالم عصره ومن بقايا المجتهدين ومن أذكى أهل زمانه ، درس وأفتى وصنف ، وتخرج به الأصحاب وكان فصيح القراءة سريعا ، له خبرة بالمتون وتفقه على الشيخ تاج الدين ابن الفركاح ، وأخذ العربية عن بدر الدين بن

(١) انظر : نزهة الخواطر « ١٣٦ / ٢ »

مالك (١) ، وقرأ الأصول على الشيخ صفى الدين الهندى ودرس بالشامية
البرانية ، والرواحية ، والظاهرية والجوانية وغيرها بدمشق ، وجلس بالجامع
للاشتغال ، وله تسع عشرة سنة ، ثم ولى قضاء حلب سنة أربع وعشرين بغير
رضاه (٢) .

صنف الرد على ابن تيمية فى مسألتى الطلاق والزياره ، و « كتابا » فى
تفضيل البشر على الملك ، وشرح من منهاج النووى (٣) قطعاً متفرقة .

قال ابن كثير : « انتهت إليه رياسة المذهب تدريسا وإفتاء ومناظرة برع وساد
أقرانه وحاز قصب السبق عليهم بذهنه الوقاد ، وتحصيله الذى أسهره ومنعه
الرقاد ، وعبارته التى هى أشهى من السهاد ، وخطه الذى هو أنظر من أزاهير
المهاد » . إلى أن قال : « أما دروسه فى المحافل فلم أسمع أحدا من الناس
يدرس أحسن منه ولا أجل من عبارته وحسن تقريره وجودة احترازاته وصحة
ذهنه وقوة قريحته وحسن نظره » (٤) .

(١) هو : عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى نحوى ، من
أهل دمشق له « شرح الألفية » وهو ابن ناظم الألفية ، و « المصباح » فى
المعانى و « البيان » . توفى بدمشق سنة « ٦٨٦ هـ » عن نيف وأربعين سنة .
انظر : شذرات الذهب « ٣٩٨ / ٥ » ، النجوم الزاهرة « ٣٧٣ / ٧ » ، مرآة
الجنان « ٢٠٣ / ٤ » .

(٢) انظر : شذرات الذهب « ٧٩ / ٦ » .

(٣) هو : أبو زكريا شيخ الإسلام محى الدين يحيى بن شرف بن مرى بن حسن الحازمى
النووى ، وكان رأساً فى الزهد وقدوة فى الورع ، ترك مصنفات شتى فى الحديث
والفقه واللغة والتاريخ ، توفى سنة « ٦٧٦ هـ » .

انظر : البداية والنهاية « ٢٧٨ / ١٣ » ، شذرات الذهب « ٣٥٤ / ٥ » ، مرآة
الجنان « ١٨٣ / ٤ » .

(٤) انظر : البداية والنهاية « ١٣١ / ١٤ » .

توفى فى السادس عشر من شهر رمضان سنة « ٧٢٧ هـ » وهو فى طريقه إلى مصر بطلب من السلطان ، وحمل إلى القاهرة ميتا ، فدفن قريبا من قبر الإمام الشافعى رضى الله عنه ، وقيل : توفى بمدينة بلبس من أعمال مصر (١) .

٢- ابن الوكيل :

هو العلامة أبو عبد الله محمد بن الشيخ الإمام مفتى المسلمين زين الدين عمر بن مكى بن عبد الرحمن بن عطية بن أحمد الأموى المصرى الشافعى ، المعروف بابن المرحل ، وبابن الوكيل شيخ الشافعية فى زمانه (٢) .

ولد بدمياط فى شوال سنة خمس وستين وستمائة « ٦٦٥ هـ » وانتقل مع أبيه إلى دمشق ، فنشأ فيها وأقام مدة فى حلب ، كان شاعرا من العلماء بالفقه وكانت له ذاكرة عجيبة حفظ كثيرا من الكتب يقال : إنه كان إذا وضع بعضها على بعض كانت طول قامته ، وحفظ المفصل فى مائة يوم ومقامات الحريرى فى خمسين يوما وديوان المتنبى فى جمعة واحدة .

تفقه على والده وعلى الشيخ شرف الدين المقدسى والشيخ تاج الدين الفزارى وغيرهم ، وأخذ الأصلين عن الشيخ صفى الدين الهندى ، والنحو عن بدر الدين بن مالك وبرع وأفتى ، وله اثنتان وعشرون سنة (٣) . واشتغل

(١) انظر : فى ترجمته : طبقات الشافعية لابن السبكي « ٩ / ١٩٠ ، ٢٠٦ » ، شذرات الذهب « ٦ / ٧٨ ، ٧٩ » ، الدرر الكامنة « ٤ / ١٩٢ » ، النجوم الزاهرة « ٩ / ٢٧٠ » ، البداية والنهاية « ١٤ / ١٣١ » ، الوافى بالوفيات « ٤ / ٢١٤ » ، فوات الوفيات « ٢ / ٤٩٤ » ، مرآة الجنان « ٤ / ٢٧٧ » ، مفتاح السعادة « ٢ / ٣٦١ » ، طبقات الشافعية للأسنوى « ٢ / ١٣ » ، البدر الطالع « ٢ / ٢١٢ » ، الدارس « ١ / ٣١ » ، معجم البلدان « ٣ / ١٥٠ » ، مفتاح السعادة « ٢ / ٣٦١ » ، اللباب « ٢ / ٧٥ » .

(٢) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٨٠ » .

(٣) انظر : شذرات الذهب « ٦ / ٤١ » .

وناظر واشتهر اسمه وشاع ذكره ودرس بالشاميتين والعذراوية ، وولى مشيخة دار الحديث الأشرفية . . . وقد كان مسرفا على نفسه . . . وكان ينصب العداوة للشيخ ابن تيمية ويناظره فى كثير من المحافل والمجالس ، وكان يعترف للشيخ تقى الدين بالعلوم الباهرة ويثنى عليه . . . وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يثنى عليه وعلى علومه وفضائله ويشهد له بالإسلام إذا قيل له عن أفعاله وأعماله (١) .

صنف : « الأشباه والنظائر » و « الفرق بين الملك والنبي والشهيد والولى » و « طراز الدار » ديوان شعر .

توفى فى ذى الحجة بالقاهرة سنة « ٧١٦ هـ » ودفن بالقرافة بترية القاضى فخر الدين ناظر الجيش ، ولما بلغت وفاته شيخ الإسلام ابن تيمية قال : أحسن الله عزاء المسلمين فىك يا صدر الدين وصلى عليه بدمشق بجامعها صلاة الغائب (٢) .

٣ - الفخر المصرى :

هو أبو الفضائل وأبو المعالى محمد بن على بن على بن إبراهيم بن عبد الكريم الإمام العلامة ، فقيه الشام وشيخها ومفتيها ، المصرى الأصل الدمشقى الشافعى ، المعروف بالفخر المصرى .

ولد بمصر سنة « ٦٩١ هـ » أو التى بعدها ، وتحول مع أبيه إلى دمشق وهو صغير ولزم الزملىكانى وكان معجبا به وبذهنه وحافظته يشير إليه فى المحافل ، ويتوه بقدره ، ونزل له عن تدریس العادلية ، وأخذ الأصول عن الشيخ صفى الدين الهندى ، كما أخذ عن ابن الوكيل .

(١) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ٨٠ » .

(٢) انظر : فوات الوفيات « ٢ / ٥٠٠ » ، طبقات ابن السبكى « ٦ / ٤٠ » ، النجوم الزاهرة « ٩ / ٢٣٣ » ، مطالع البدور « ١ / ١٦٤ » ، البدر الطالع « ٢ / ٢٣٤ » ، الدارس « ١ / ١٣١ » ، هدية العارفين « ٢ / ١٤٣ » .

وكان آية في الحفظ والذكاء ، حفظ المختصر الأصلى لابن الحاجب (١) فى تسعة عشر يوما ، وكان يحفظ من المتقى كل يوم خمسمائة سطر ، وحفظ : « المحصل فى أصول الدين » و « التنبيه » و « المنتخب » فى أصول الفقه (٢) .

وكان ظريفا لطيفا يتعاطى التجارة وحصل منها نعمة طائلة ، حج سبع مرات ، وجاور فى بعضها ، وكانت حلقة حافلة جدا ، وأذن له بالإفتاء وهو ابن ثلاث وعشرين سنة ، وكان يلقى دروسا حافلة ، ويسرد من الأحاديث الطوال من حفظه . وذكر له من التصانيف « تفسير القرآن » .

وحصلت له نكبة فى آخر أيام تنكز وصور ، وأخرجت عنه العادلية الصغرى والرواحية ، ثم بعد موت تنكز استعادهما ، ذكره الذهبى فى المعجم . فقال : تفقه وبرع وطلب الحديث بنفسه ومحاسنه جمّة ، وكان من أذكياء زمانه ، توفى سنة « ٧٥١ هـ » ودفن بمقابر باب الصغير قبلى قبة القلندرية (٣) .

٤- القاضى كمال الدين :

هو القاضى كمال الدين أبو القاسم أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الله ابن هبة الله بن الشيرازى الشافعى الصدر الكبير العالم دمشقى .

ولد سنة سبعين وستمائة « ٦٧٠ هـ » وسمع الحديث ، وتفقه على مشايخ عصره وحفظ مختصر المزنى وقرأ الأصول على الشيخ صفى الدين الهندى ، ودرس فى وقت بالبادرانية مدة يسيرة لما انتقل الشيخ برهان الدين إلى الخطابة ، ودرس بالشامية البرانية ، وبالناصرية الجوانية مدة سنين إلى حين وفاته .

(١) هو : أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس جمال الدين بن الحاجب ولد سنة « ٥٧٠ » فقيه مالكى من كبار العلماء بالعربية ، وتوفى سنة « ٦٤٦ هـ » .
انظر : وفيات الأعيان « ١ / ٣١٤ » ، غاية النهاية « ١ / ٥٠٨ » ، آداب اللغة « ٣ / ٥٣ » .

(٢) انظر : الدرر الكامنة « ٤ / ١٧٠ » .

(٣) انظر : شذرات الذهب « ٦ / ١٧٠ ، ١٧١ » .

وراجع : الدارس « ١ / ٢٤٥ » ، هدية العارفين « ٢ / ١٥٩ » .

قال الذهبي : « كان فيه معرفة وتواضع وصيانة » .

وقال ابن كثير : « كان صدرا كبيرا ذكر لقضاء قضاة دمشق غير مرة وكان حسن المباشرة والشكل .

توفى فى ثالث صفر سنة « ٧٣٦ هـ » ودفن بسفح قاسيون « (١) .

٥- الذهبى :

هو الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركمانى .

ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة « ٦٧٣ هـ » طلب الحديث وله ثمان عشرة سنة ، فسمع من علماء عصره ، وروى عن خلق كثير ، وروى عن الشيخ صفى الدين الهندى ، كما ذكر صاحب نزهة الخاطر ، وله أوراد هائلة ، حافظ مؤرخ علامة محقق رحل إلى القاهرة وطاف كثيرا من البلدان وكف بصره سنة « ٧٤١ هـ » .

له تصانيف كثيرة كبيرة تقارب المائة ، منها : « تاريخ الإسلام الكبير » فى أحد وعشرين مجلداً ، و « مختصر سير أعلام النبلاء » فى عدة مجلدات .

توفى ليلة الإثنين ثالث ذى القعدة سنة « ٧٤٨ هـ » « (٢) .

(١) انظر : البداية والنهاية « ١٤ / ١٧٥ » ، شذرات الذهب « ٦ / ١١٢ » .

(٢) انظر فى ترجمته وشيئا من أخباره :

طبقات السبكي « ٥ / ٢١٦ » ، شذرات الذهب « ٦ / ١٥٣ » ، فوات الوفيات « ٢ / ١٨٣ » ، الدرر الكامنة « ٣ / ٣٣٦ » ، النجوم الزاهرة « ١٠ / ١٨٢ » ، نكت الهميان « ص ٢٤١ » ، غاية النهاية « ٢ / ٧١ » ، نزهة الخواطر « ٢ / ١٣٦ » .

« الباب الرابع »
فى مصنفات الشيخ صفى الدين الهندى
وآثاره العلمية

ويشتمل على فصلين :

- الفصل الأول : فى عرض مصنفات الشيخ إجمالاً .
- الفصل الثانى : فى كتاب النهاية فى أصول الفقه .

« الباب الرابع »
فى مصنفات الشيخ صفى الدين الهندى
وأثاره العلمية

اشتهر الشيخ صفى الدين الهندى بالتصانيف الجيدة ، وترك مصنفات جليلة وأعمالا عملية عظيمة وأوتى حظا عظيما فى التصنيف ، يدل على براعة فائقة فى التصنيف عرف له مكانته بين العلماء والمصنفين .

وبرع فى نوعين من هذه العلوم ، وهما : أصول الدين ، وأصول الفقه ، على وجه الخصوص .

ويقرر من نظر فى تأليفه أنها تستوفى التحقيق العلمى والاستيعاب لكل مافى المسألة أو الباب حتى كأنه تخصص طول عمره فى الموضوع الذى يبحثه لاغير ، ولا تجده فى كتبه الكثيرة يجتر العلم اجترارا ، أو يقول فيها معادا مكررا .

ولقد آتاه الله ذوقا مرهفا وحسا علميا نقيا ودقة فى الفهم .

وقد امتازت مصنفاته بالعبارة الرشيقة المتقنة ، والأساليب الناصعة ، متبعا طريق السهولة والوضوح .

والسبب فى إجادته فى هذين النوعين من العلوم فى التصنيف زيادة نشاط الفرق الإسلامية ، وازدياد التوتر بينها وبين السنيين ، الأمر الذى أشعل نار المعارك الكلامية ، فاندفع علماء السنة إلى التزوّد بالأراء الفلسفية والبراهين المنطقية ليقارعوا الحجّة بالحجّة والبرهان بالنظير ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك (١) .

(١) انظر ما سبق « ص ٤٧ »

فصنف الشيخ الهندي فى أصول الدين مصنفات زودها بأحدث النظريات الفلسفية والبحوث الدينية ، دفعا للشبهة وإقامة للحجة كالزبدة ، والرسالة التسعينية ، كما سيأتى بيان ذلك (١) .

كما صنف فى أصول الفقه وأجاد فيه فجاءت مصنفاته فى الأصول ذات عبارات علمية قصد منها إفهام المراد وإيصال المعنى إلى ذهن القارئ بعيدا عن التكلف فى العبارات ، كما هو الشأن فى هذا العصر ، فهى عبارات تؤدى المعنى من أقرب طرقه .

وقد نهج الشيخ صفى الدين الهندي فى تصانيفه منهج الإيجاز والاختصار ، وذلك لقصور الهمم عن الإكثار وميلها إلى الإيجاز والاختصار ، فراعى فى تصانيفه قصور الهمم وكثرة الصوارف ، كما أشار إلى ذلك فى مقدمة كتابه «الرسالة التسعينية» فقال: «... ورمت فيها الإيجاز والاختصار لما أن الهمم إليه مائلة وعن المبسوطات حائدة» (٢) .

ومع هذا الاتجاه إلى الإيجاز والاختصار ، فإنه قد جال فى ميدان الشروح والمطولات ، فقد كانت ملازمة لطريقة التلخيص والاختصار ، وقد لاقت طريقته قبولا حسنا ، كما نالت تلاخيصه رضى أقرانه وتلاميذه .

فجاءت تلخيصاته بطابع خاص اختلف عما لخص عنها ، فهى تعبر تعبيراً واضحاً عن مدى إدراكه ودقته فى التصنيف ، حتى جاءت مختصراته وكأنها مستقلة بذاتها لاعلاقة لها بما لخصت عنها .

وكان له فى «النهاية» نهج خاص ميزه عن غيره ، وذلك فى ترتيب الأفكار وتنسيقها وحسن صياغتها ، فى الألفاظ سلسلة خالية من التعقيد والغموض ،

(١) انظر : ما يأتى قريباً .

(٢) انظر : الرسالة التسعينية فى الأمور الدينية « ٢ / ب » نسخة عقائد تيمور رقم « ١٤٣ » فى دار الكتب المصرية ، وانظر : مقدمة الفائق « ص ٦٧ » .

كما قال في مقدمة كتابه « الفائق » : فإنه لما كمل كتابنا المسمى « بنهاية الوصول في دراية الأصول في أصول الفقه » مطولا ، مبسوط العبارة ، مسحوب الاستعارة ، مشروح البيان موضح التبيان يصعب تحصيله على المحصلين وتعلمه على المتعلمين ، دون بحثه وتدبره على المتبحرين . . . » (١)

وقد اعتمد الشيخ صفى الدين الهندى فى كتبه على كتب من سبقه إلا أن فيها ما يشهد له بالتجديد فى الأسلوب والتركيب وتوضيح الأفكار وتوسيع المباحث والمناقشة ، وإحقاق الحق ، وهذا ما جعل معاصريه ومن جاء بعده من العلماء يثنون على مؤلفاته حتى قالوا : « كل مصنفاته حسنة جامعة لا سيما النهاية » .

وقد قسمت هذا الباب إلى فصلين :

الفصل الأول : فى عرض مصنفات الشيخ إجمالا .

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : فى مصنفاته فى أصول الدين .

المبحث الثانى : فى مصنفاته فى أصول الفقه .

الفصل الثانى : فى كتاب النهاية فى أصول الفقه .

(١) انظر : الفائق « ١ / ١ » .

« الفصل الأول » فى مصنفات الشيخ الهندى إجمالاً

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول : فى مصنفاته فى أصول الدين .
- المبحث الثانى . فى مصنفاته فى أصول الفقه .

« الباب الأول »

فى مصنفات الشيخ الهندى إجمالاً

سبق أن قلت أن الشيخ صفى الدين الهندى أجاد فى نوعين من العلوم وهما أصول الدين ، وأصول الفقه ، وذلك لوجود المناقشات والمجادلات والمناظرات فى هذا العصر بين الفرق الإسلامية وبين السنيين ، إلا أن كل منهما احتوى على علوم متنوعة وفنون كثيرة من علوم الشريعة واللغة . وما وقفت على نسبته للشيخ سواء كان موجوداً أو غير موجود ، خمسة مصنفات وهى :

١ - الزبدة فى أصول الدين .

٢ - الرسالة التسعينية فى الأصول الدينية .

٣ - النهاية فى أصول الفقه .

٤ - الفائق فى أصول الفقه .

٥ - الرسالة السيفية فى أصول الفقه .

هذا ما توصلت إلى معرفته فى مصنفاته ، وقد ذكرها من ترجم له من المؤرخين ، أو من تحدث عن المعارف العامة ، وهذه المصنفات منها ما هو موجود ، ومنها ما هو مفقود ، وسوف أعرض هذه المصنفات على حسب فنونها ، كل فن فى مبحث مستقل ، وهذه المؤلفات ترجع إلى فنين ، أحدهما فى أصول الفقه والآخر فى أصول الدين .

« المبحث الأول » فى مصنفاته فى أصول الدين

كان عصر الشيخ - رحمه الله تعالى - عصرًا اشتدت فيه المناظرات والمنازعات الكلامية والخلافات المذهبية ، ظهر خلالها آراء مضللة وشبهات باطلة وأفكار فلسفية ، كان محور جدلها « علم الكلام » عاصر الشيخ الهنـدى هذه الظاهرة وتولى كثيرا من مناظراتها ، وصنف فيها مؤلفين تلبية لحاجة العصر وتحقيقا لرغبة المتسبين لهذا الفن ورد فيهما على خصومه ، وهذان المؤلفان هما :

١- الزبدة فى علم الكلام .

٢- الرسالة التسعينية فى الأصول الدينية .

أما الأول منهما : فلا يعلم له مكان فهو فى عداد المـعدوم ، ولم يبق إلا ما يشير إليه ، وإلى فنه فى كتب المؤرخين والمعارف العامة ، وأما الثانى فهو موجود . وهذه نبذة عنهما :

١ - الزبدة فى أصول الدين - زبدة الكلام فى علم الكلام - :

هذا الكتاب صنفه الشيخ صفى الدين الهنـدى فى علم الكلام - أصول الدين- ونسبه إليه جماعة من المؤرخين منهم : ابن السبكى (١) ، وابن قاضى *

(١) انظر : طبقات الشافعية لابن السبكى « ٩ / ١٦٢ » .

شبهة (١) ، وطاش كبرى زاده (٢) ، وابن العماد الحنبلي (٣) ، وحاجي خليفة (٤) ، والبغدادى (٥) ، والشريف عبد الحى (٦) .

(١) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضى شبهة « ٢ / ٢٩٨ » .

(٢) انظر : مفتاح دار السعادة « ٢ / ٣٦٠ » .

وهو أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل عصام الدين ، ولد سنة « ٩٠١ هـ » ، درس العلوم العربية والفقه والحديث . وله مصنفات منها : الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية ، توفى سنة « ٩٦٨ هـ » .

انظر : آداب اللغة « ٣ / ٣١٥ » ، وفيات الأعيان الهامش « ٢ / ٩٥٩ » ، الأعلام « ١ / ٢٥٧ » .

(٣) انظر : شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » .

(٤) انظر : كشف الظنون « ص ٩٥٩ » غير أنه سماه « زبدة الكلام فى علم الكلام » .

وحاجي خليفة : هو مصطفى بن عبد الله كاتب مؤرخ ، أصله من تركيا ، ولد سنة ١٠١٧ هـ ، اشتغل بالتدريس على طريقة شيوخ عصره ، له مصنفات منها : تقويم التواريخ ، كشف الظنون ، توفى سنة « ١٠٦٧ هـ » .

انظر : مقدمة كشف الظنون ، وانظر : آداب اللغة « ٣ / ٣١٧ » ، الأعلام « ٧ / ٢٣٦ » .

(٥) انظر هدية العارفين « ٢ / ١٤٣ » .

والبغدادى : هو إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابائى البغدادى .

له مصنفات منها : إيضاح المكنون ، وهدية العارفين ، توفى سنة « ١٣٣٩ هـ » .

انظر : إيضاح المكنون « ١ / ١٥٨ » ، الأعلام « ١ / ٣٢٦ » .

(٦) انظر : نزهة الخواطر « ٢ / ١٣٦ » .

والشريف عبد الحى : هو عبد الحى بن فخر الدين عبد العلى الحسنى الطيالسى ، ولد سنة « ١٢٨٦ هـ » مؤرخ باحث عربى الأصل ، قرأ الفقه والأدب وبعض كتب الطبقات ، توفى سنة « ١٣٤١ هـ » .

انظر : مقدمة الجزء الثانى من نزهة الخواطر ، وانظر : الأعلام « ٣ / ٢٩٠ » .

وهؤلاء الذين ترجموا له لم يذكروا ما يوضح محتوياته ، إذ ليس فيها سوى اسم الكتاب والصريح بموضوعه وفنه ، ونسبته للشيخ صفى الدين الهندى ، كما لم يشر أحد إلى وجوده ، فهو فى عداد المفقودة .

٢ - الرسالة التسعينية فى أصول الدين :

هذه الرسالة صنفها الشيخ صفى الدين الهندى فى أصول الدين ولم يشر أحد ممن ترجم للشيخ ، غير أن أسلوب الكتاب ، ومقدمته تشبه - إلى حد كبير - أسلوب الشيخ فى كتابه « الفائق » (١) .

يضاف إلى ذلك أنها ألقت فى الفترة التى جرى فيها النزاع بين شيخ الإسلام ابن تيمية وبين المتكلمين ، وقد ساهم الشيخ فى ذلك بالمجادلة والمناقشة (٢) .

نسخ هذا الكتاب :

يوجد لهذه الرسالة نسختان مخطوطتان :

١ - نسخة دار الكتب المصرية رقم « ١٤٣ » عقائد تيمور ، تم نسخها فى آخر

(١) انظر : الفائق « ٣ / ١ » .

(٢) وهذه الرسالة « التسعينية » قد نسها كاتبها عمر بن إبراهيم بن عمر الواسطى الشافعى إلى الشيخ المصنف فجاء عنوانها : « ... الرسالة التسعينية فى الأصول الدينية لشيخنا الإمام العلامة صفى الدين مفتى المسلمين قدوة المحدثين ، بقية المجتهدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموى .

وقال الشيخ المصنف فى المقدمة : « ... أما بعد : فهذه رسالة مشتملة على تسعين مسألة من مسائل أصول الدين ، ألقتها لما رأيت طلبة أهل الشام المحروس مقبلين على تحصيل هذا الفن ، بعدما جرى من الفتنة المشهورة بين أهل السنة والجماعة وبين بعض الحنابلة ، وسميتها : بالرسالة التسعينية فى الأصول الدينية » .

انظر : الرسالة التسعينية « ٢ / ب » ، الأعلام للزركلى « ٦ / ٢٠٠ » ، مقدمة الفائق « ص ٧١ » .

شهر محرم سنة « ٧١٣ هـ » على يد عمر بن إبراهيم بن عمر بن المهديب
الواسطي الشافعي ، وقوبلت على نسخة أخرى في سنة « ٨٣٢ هـ » .

وعدد أوراقها « ١١٥ » ، وعليها بعض التملكات ، ومنها : تملك محمد بن
محمد بن محمد بن داود المقدسي الشافعي سنة « ١٠٠٥ هـ » (١) .

٢ - نسخة دار الكتب التونسية رقم « ٩٥٣٣ » المكتبة العبدلية ، كتبت بقلم
مشرفي ، تم نسخها سنة « ٩٨٢ هـ » ، وعدد أوراقها « ١٢٧ » ورقة ، كتبها أبو
الجبر بن الحوراني (٢) .

وهي رسالة اشتملت على تسعين مسألة ، ألفها الشيخ لطلبة أهل الشام لما
رأهم مقبلين على تحصيل هذا الفن ، وقصد فيها الإيجاز والإختصار ، وإثبات
طرق الاستدلال بالبراهين العقلية ، والمنطقية .

وقد رتب الشيخ الهندي كتابه هذا على مقدمات ومسائل :

أما المقدمات : فقد جعلها الشيخ - كعادته - فيما تتوقف عليه مباحث
الكتاب من التصور والتصديق ، واختلافهم في أول الواجبات ، وضمنه
الأمر الكلية والأعراض والجواهر والاستدلال على وجود الصانع ونحوها .

وأما المسائل : فقد تضمنت عدة مباحث :

في الممكنات ، وفي ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله وفي النبوة والعصمة
والأمانة والحشر والجزاء، والثواب والعقاب ، وأفعال العباد والتكليف بما لا يطاق
والنفس والتناسخ والتجسيم .

وهذا الكتاب جمع فيه مصنفه علما غزيرا في أصول الدين بأسلوب
موجز عرض فيه المذاهب وأدلتها واعتراضاتها ومناقشة المخالفين مع ذكر
الشواهد والأمثلة والتعليل والقيود والمحترزات ، وأنكر على الفلاسفة والحكماء
آراءهم في ذات الله تعالى وصفاته التي تخالف الشريعة الإسلامية .

(١) انظر : فهرس دار الكتب المصرية « ص ٣٩٠ » القسم الدراسي للفائق « ص ٧١ » .

(٢) انظر فهرس جامع الزيتونة « ص ٣١ / ٤ » القسم الدراسي للفائق « ص ٧١ » .

«المبحث الثانى»

فى مصنفاته فى أصول الفقه

الشيخ صفى الدين الهندى العالم بالأصول لم يقتصر على كتاب واحد فى هذا الفن ، وإنما ألف فيه ثلاثة كتب والناظر فيها يجد علما غزيرا ، ونظرا ثاقبا دقيقا ، وتنظيما عجيبا فى التصنيف وإيراد الإشكال والرد عليها ، فذلل بذلك علم المنطق لخدمة علم الأصول ، فقد كان رحمه الله أصوليا بارعا ، فاستدرك على إمام القرن السادس الهجرى الإمام الرازى المتوفى سنة «٦٠٦ هـ» فى هذا الفن مالم يستدرکه غيره ، ومصنفاته فى هذا العلم هى كالتالى :

١ - نهاية الوصول فى دراية الأصول .

٢ - الرسالة السيفية فى أصول الفقه .

٣ - الفائق فى أصول الفقه .

١ - نهاية الوصول فى دراية الأصول :

صنفه الشيخ صفى الدين الهندى فى أصول الفقه ونسبه إليه كل من ترجم له من المؤرخين والمترجمين لحياته ، وهو مصنف جليل القدر عظيم الأثر فى مادته ، حيث قالوا : « كل مصنفاته جامعة لاسيما النهاية » (١) .

رتبه على مقدمات لغوية وفصول ومسائل :

ويوجد له أربع نسخ : إحداهما : نسخة أحمد الثالث ، وتوجد فى مكتبة « طبقبوسراى » فى تركيا برقم « ١٦٢ » ، ونسختان فى دار الكتب المصرية ، أحدهما برقم « ١٢٠ » ، الأخرى برقم « ١٦٢ » وكلتاهما ناقصة .

(١) انظر : ما سبق « ص ٧٩ » .

ونسخة رابعة فى مكتبة الكتانى التابعة للخزانة العامة بالرباط وهى تتكون من ثلاثة أجزاء يوجد منها الجزء الثانى برقم « ١٢٤١ » ، والثالث برقم « ٤٠٢٨ » وهوناقص الآخر .

وهذا المصنف جليل القدر عظيم الفائدة اشتمل على آراء المتقدمين والمتأخرين من الفقهاء والأصوليين ، وسوف يأتى الحديث عنه - بمشيئة الله تعالى - بالتفصيل فى الفصل اللاحق من هذا الباب .

٢- الرسالة السيفية فى أصول الفقه :

وهذا الكتاب للشيخ صفى الدين الهندى ، يأتى فى المرتبة الثانية فى الأهمية من كتب الشيخ فى أصول الفقه ، فهو بعد « النهاية » ، وقد نسبته إليه جماعة من المؤرخين منهم : ابن السبكى (١) ، وابن قاضى شعبة (٢) ، وابن العماد الحنبلى (٣) ، والشريف عبد الحى (٤) ، والبغدادى (٥) ، وحاجى خليفة (٦) ، ولم أقف فيما اطلعت عليه من كتب التراجم ، والمعارف العامة ، على ما يوضح محتوياته ، إذ ليس فيها سوى اسم الكتاب ، والتصريح بموضوعه وفنه ونسبته إلى الشيخ الهندى صفى الدين

(١) انظر : طبقات الشافعية الكبرى « ١٦٢ / ٩ » .

(٢) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة « ٢ / ٢٩٨ » .

(٣) انظر : شذرات الذهب « ٣٧ / ٦ » .

(٤) انظر : نزهة الخواطر « ١٣٦ / ٢ » إلا أنه قال : الرسالة السبكية ، وذكر أن ذلك نقلا عن طبقات ابن السبكى ، لكن الذى فى طبقات ابن السبكى هو الرسالة السيفية ، فيظهر أنه أخطأ فى النقل ، والصحيح ما ذكره ابن السبكى .

(٥) انظر : هدية العارفين « ١٤٣ / ٢ » ، وفيه الرسالة « السنية » فى الأصول .

(٦) انظر : كشف الظنون « ص ٨٧٣٥ » وفيه الرسالة « السنية » فى أصول الفقه ، وظاهر أنه تصحيف فى العبارة ، وأن الصحيح : « الرسالة السيفية » كما جاء ذلك فى كتب من ترجم للشيخ الهندى

كما لم يشر أحد إلى وجوده .

ويوجد في مكتبة جاز الله أفندي التابعة لمكتبة السلیمانیة كتابا يحمل رقم « ٥٦٦ » وعدد أوراقه « ١٦٥ » ورقة ، وقد كتب على ورقته الأولى بخط حديث : « نهاية الوصول إلى علم الأصول » للشيخ صفی الدين الهندی « وفيه أيضا : « . . . وجمع صاحبه فيه بين المحصول للإمام وبين الأحكام للآمدی . . . وكان الفراغ من تأليفه سنة « ٧٠٤ هـ » ، وفي هذا المجلد الجزء الأخير : ولا شك أن صاحبه من المحققين ، كتبه ولي الدين جاز الله ، وجاء آخر النسخة : « والحمد لله رب العالمين » ، وكان الفراغ منه في ثاني عشر من شهر رمضان المبارك سنة أربع وسبعمئة ، وكتب يوم الثلاثاء ، أول جماد الأولى سنة تسع وسبعمئة في يد أضعف عيال الله الحسن بن محمد بن الحسن الاستراباذی حامدا ومصليا لله تعالى . . . » .

كما يوجد في مكتبة « جمعية البنغال الآسيوية » في الهند في مدينة كلكتا كتابا يحمل رقم « ٥٨١ » يتكون من ثلاثة أجزاء في مجلدين ، عدد أوراق الجزء الأول « ١٨٠ » ، والجزء الثاني « ١٦٨ » ورقة ، والجزء الثالث « ٢٣٠ » ورقة ، كتب على ورقته الأولى في الجزء الأسفل منها في طرفها الأيمن « نهاية الأصول إلى علم الأصول » أصول فقه « عربي » بخط حديث ، ويوجد على هذه الورقة ختم المكتبة وختوم آخر ، كما يوجد عليها تعليقات يدور بعضها حول الفرق بين الفرض والواجب ، وبعضها حول الصوم في السفر، وبعض جمل هذه الكتابات غير مقروء ، كما أن الكتاب لا يخلو من سقط بعض الورقات ، وهو ناقص الآخر ، والمجلد الثاني من هذه النسخة الهندية منطبق مع النسخة الموجودة في مكتبة السلیمانیة المشار إليها آنفا . . .

وهذه النسخة لم يوجد عليها ما يدل على مؤلفها وناسخها ولا تاريخ تأليفها ونسخها .

غير أنه جاء في مقدمتها قوله : « وقد صنفنا كتباً متعددة من المختصرات

والمطولات الجامعة لجميع النكات ، ومال الولد العزيز محمد أسعده الله فى الدارين وأمده بتحصيل الرياستين وتكميل القوتين ، وجعلنى الله فداه من جميع ما يخشاه وحباه بكل ما يرجوه ويتمناه ، أنشأ كتاب جامع لما ذكره المتقدمون ، حاو لما حصله المتأخرون مع زيادات نفيسة لم يسبقنا إليها الأولون ، فصرفنا الهمة إلى وضع هذا الكتاب المرسوم بنهاية الوصول إلى علم الأصول ، مشتملا على ما طلبه وأراده نفعه الله تعالى بما فيه وزاده بمنه وكرمه ، وقد رتبناه على مقاصد معتمدين على واجب الوجود أنه خير موفق ومعين » .

وبمقارنة هذا الكتاب بغيره من كتب المصنف الهندى يتبين أنه ليس هو « النهاية » لما يأتى : -

أ - أن أول نسخة كتبت من « النهاية » للهندى كانت عام « ٦٩٧ » ، وهى نسخة أحمد الثالث .

أما هذا الكتاب فقد جاء فى خاتمته أنه فرغ من تأليفه سنة « ٧٠٤ هـ » . فهو ليس : النهاية .

ب - بتصفح الكتاب المذكور تجد أنه يحيل على كتاب النهاية ، كما فى قوله فى المبحث الرابع فى الأحكام المتعلقة بالحكم فى المطلب الأول منه وهو القياس فى العقلیات : « وهاتان المقدمتان أخذوهما من الفلاسفة ، فان العلم بالعلة علة ، علم بالمعلول ، فكل ما هو علة : إنما يحصل من العلم بعلمته ، فلما لزم علم القبح عند علم كونه أمرا بالتكليف علمنا أن علة القبح ذلك وهاتان المقدمتان قد بينا ضعفهما فى كتاب النهاية » (١) .

(١) انظر ورقة « ١٠١ / أ » من الرسالة السيفية على ما فى القسم الدراسى للفائق « ٨٠ » . وهذا النقل : المنسوب للرسالة السيفية لم أقف عليه فى النسخة الموجودة عندى بعد التتبع والاستقصاء لهذه النسخة ، ولعله قد يكون ساقطا من النسخة الموجودة عندى ، لأنها لاتخلو من سقط كما أشرت أنا .

فكما أنه ليس هو كتاب « النهاية » فليس هو كتاب « الفائق » للاختلاف في تقسيماتهما وتبوييهما .

وقريب أن يكون هذا الكتاب هو الرسالة السيفية للشيخ المصنف صفى الدين الهندى، وذلك لأن محتوى هذا الكتاب ومباحثه - التي سوف أذكرها - لا تخرج عن كتابيه « النهاية » و « الفائق » فى الأسلوب والطابع العام ، وفى التقسيم والاستقصاء فى البحث واستقراء المذاهب والأدلة والاعتراضات والمناقشات مع الأدلة والأمثلة والتعليل، وإن كان كل منهما له ميزة خاصة اقتضاها التأليف والتطور فى التفكير وتجدد الجدل والمناقشة وظهور خصم جديد .

وللحكم على ما تقدم نذكر أهم مباحث هذا الكتاب وهى مرتبة على مقاصد وفصول ومباحث وهى كالتالى :

المقصد الأول : فى المقدمات ، وفى فصول :

الفصل الأول : فى ماهية هذا العلم .

الفصل الثانى : فى غايته وبيان لموضوعه .

الفصل الثالث : فى مبادئ كل علم على الأطلاق .

الفصل الرابع : فى مرتبته ونسبته إلى غيره من العلوم .

الفصل الخامس : فى وجوب معرفته .

الفصل السادس : فى مصادرات نذكر تعريفها هنا للحاجة إليها .

الفصل السابع : فى تقسيم الحكم .

المقصد الثانى : فى اللغات .

الفصل الأول : فى مباحث كلية تتعلق بالوضع .

الفصل الثانى : فى تقاسيم دلالة الألفاظ .

الفصل الثالث : فى الأسماء المشتقة .

الفصل الرابع : فى الألفاظ المترادفة والمؤكدة .

الفصل الخامس : فى مباحث الاشتراك .

الفصل السادس : فى الحقيقة والمجاز .

الفصل السابع : فى التعارض بين أحوال الألفاظ .

الفصل الثامن : فى تفسير الحروف .

المقصد الثالث : فى كيفية الاستدلال بخطاب الله تعالى .

الفصل الأول : فى الكتاب .

الفصل الثانى : فى أحكام خطابه تعالى .

المقصد الرابع : فى الأمر والنهى .

الفصل الأول : فى المقدمات .

الفصل الثانى : فى البحث عن الصيغة .

الفصل الثالث : فى مقتضيات الصيغة .

الفصل الرابع : فى أقسام الأمر .

الفصل الخامس : فى أحكام الوجوب .

الفصل السادس : فى المأمور به .

الفصل السابع : فى المأمور .

الفصل الثامن : فى النهى .

المقصد الخامس : فى العموم والخصوص وفيه أبواب :

الباب الاول : فى العموم ، وفيه فصلان :

الفصل الاول : فى الألفاظ .

الفصل الثانى : فيما الحق بالعام وليس منه .

الباب الثانى : فى الخصوص : وفيه مباحث .

الباب الثالث : فى المقتضى للتخصيص ، وفيه فصول :

الفصل الاول : فى الأدلة المتصلة .

الفصل الثانى : فى الأدلة المنفصلة .

الفصل الثالث : فى بناء العام على الخاص .

الفصل الرابع : فيما ظن أنه من مخصصات العموم وليس كذلك .

الباب الرابع : فى المطلق والمقيد .

المقصد السادس : فى باقى صفات الدلالة ، وفيه أبواب :

الباب الاول : فى المجلد والمبين ، وفيه فصلان :

الفصل الاول : فى المجلد .

الفصل الثانى : فى البيان والمبين .

الباب الثانى : فى الظاهر والمؤل .

الباب الثالث : فى المنطوق والمفهوم .

المقصد السابع : فى الأفعال: وفيه مباحث .

المقصد الثامن : فى النسخ ، وفيه فصول :

الفصل الاول : فى حقيقته .

الفصل الثانى : فى جواز النسخ .

الفصل الثالث : فى المنسوخ .

الفصل الرابع : فى الناسخ .

المقصد التاسع : فى الاجماع ، وفيه فصول :

الفصل الاول : فى ماهيته .

الفصل الثانى : فيما اخرج من الاجماع وهو منه .

الفصل الثالث : فيما ادخل فى الاجماع وليس منه .

الفصل الرابع : فى مدارك الاجماع .

الفصل الخامس : فى المجمعين .

الفصل السادس : فى الحكم الثابت بالاجماع .

المقصد العاشر : فى الخبر وفيه فصول - ومن هذا المقصد يبدأ الموجود

من نسخة السليمانية وهو منطبق مع النسخة الهندية وإن

كان هناك سقط فى الهندية -

- الفصل الأول : فى ماهيته .
- الفصل الثانى : فى المتواتر .
- الفصل الثالث : فى باقى الأخبار المعلومة الصدق .
- الفصل الرابع : فى الخبر المقطوع بكذبه .
- الفصل الخامس : فى خبر الواحد .
- الفصل السادس : فى شرائط الراوى .
- الفصل السابع : فيما ظن أنه شرط وليس كذلك .
- المقصد الحادى عشر : فى القياس ، وفيه فصول :
- الفصل الاول : فى ماهيته وأركانه .
- الفصل الثانى : فى أنه هل يتعبد بالقياس أو لا .
- الفصل الثالث : فى طرق التعليل .
- الفصل الرابع : فى مبطلات العلة .
- الفصل الخامس : فيما صح التعليل به وما يمتنع .
- الفصل السادس : فى باقى أركان القياس .
- الفصل السابع : فى الاعتراضات .
- المقصد الثانى عشر : فى الاستدلال ، وفيه مقدمة وفصول :
- الفصل الاول : فى التلازم .
- الفصل الثانى : فى الاستصحاب .
- الفصل الثالث : فى الاستحسان .
- الفصل الرابع : فى المصالح المرسله .
- الفصل الخامس : فى شرع من قبلنا .

الفصل السادس : فى مذهب الصحابى .

الفصل السابع : فى باقى أدلة شرعية ، اختلف فيها المجتهدون .

المقصد الثالث عشر: فى الاجتهاد والتقليد والتعادل والترجيح وفيه فصول :

الفصل الاول : فى الاجتهاد .

الفصل الثانى : فى التقليد .

الفصل الثالث : فى التعادل .

الفصل الرابع : فى الترجيح .

٣ - الفائق فى أصول الفقه :

صنفه الشيخ الهندى فى أصول الفقه ، ويأتى هذا المصنف فى المرتبة الثالثة من مصنفات الشيخ فى هذا العلم .

ذكر الشيخ الهندى ، أنه لما كان كتابه « نهاية الوصول فى دراية الأصول » فى أصول الفقه مطولا مبسوط العبارة مسحوب الاستعارة يصعب تحصيله على المحصلين اختصره وسماه « الفائق » لأنه يفوق المختصرات المصنفة فى هذا الفن (١) .

فاسم الكتاب كما ذكره مؤلفه هو « الفائق فى أصول الفقه » وجاء هذا العنوان للكتاب صريحا فى نسخة دار الكتب المصرية ، وجاء فى نسخة دار الكتب التونسية باسم « الفائق فى الأصول » .

هذا بالنسبة لصنيع الشيخ المصنف ، ومن نسخ كتابه المذكور فهو « الفائق فى أصول الفقه » ، أما بالنسبة لمن ترجم له من المؤرخين وغيرهم ، فقد اتفقوا

(١) انظر : طبقات ابن السبكى « ٩ / ١٦٢ » ، شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » ، مفتاح

السعادة « ٣ / ٣٦٠ » ، نزهة الخواطر « ٢ / ١٣٦ » ، فهرس المكتبات الصادقية

« ٤ / ٣١ » .

على تسميته « الفائق » لكنهم اختلفوا فى بقية العنوان ، فالسبكي وابن العماد وطاش كبرى زاده وصديق حسن خان ذكروه فى قائمة مؤلفاته فى أصول الفقه (١) .

بينما ذكر ابن قاضى شهبة والصفدى وابن حجر وحاجى خليفة والبغدادى والشوكانى أنه « الفائق فى أصول الدين » ولم يذكروا من أصول الفقه إلا « النهاية » و « الرسالة السيفية » (٢) .

والأولى أن يكون عنوانه ماجاء فى خطبة الكتاب من تسمية المؤلف له بـ « الفائق فى أصول الفقه » وهو الذى عليه جمهور المترجمين للشيخ كما أنه هو الذى جاء فى غلاف النسختين الخطيتين له ، بالاضافة إلى أنه كتاب فى أصول الفقه لا فى أصول الدين .

ونسبه إلى المؤلف عدد من المترجمين له كابن السبكي فى طبقاته ، والصفدى وابن العماد وطاش كبرى زاده وحاجى خليفة ، والبغدادى والنعيمى والشوكانى وابن قاضى شهبة (٣) .

(١) انظر : طبقات ابن السبكي « ١٦٢ / ٩ » ، شذرات الذهب « ٣٧ / ٦ » ، مفتاح السعادة « ٣٦٠ / ٢ » ، نزهة الخواطر « ١٣٦ / ٢ » ، فهرس المكتبات الصادقية « ٣١ / ٤ » .

(٢) انظر : الوافى بالوفيات « ٢٣٩ / ٣ » ، الدرر الكامنة « ١٣٢ / ٤ » ، كشف الظنون « ١٢١٧ » ، هدية العارفين « ١٤٣ / ٢ » ، الدارس « ١٣١ / ١ » ، التاج المكلل « ص ٤٣٩ » ، البدر الطالع « ١٨٧ / ٢ » ، فهرس دار الكتب المصرية « ٣٩٠ / ١ » ، طبقات الشافعية لأبن قاضى شهبة « ٢٩٨ / ٢ » .

(٣) انظر : طبقات ابن السبكي « ١٦٢ / ٩ » ، الوافى بالوفيات « ٢٣٩ / ٣ » ، شذرات الذهب « ٣٧ / ٦ » ، الدارس « ١٣١ / ١ » ، مفتاح السعادة « ٣٦٠ / ٢ » ، نزهة الخواطر « ١٣٦ / ٢ » ، البدر الطالع « ١٨٧ / ٢ » ، الدرر الكامنة « ١٣٢ / ٤ » ، التاج المكلل « ص ٤٣٩ » ، كشف الظنون « ١٢١٧ » ، هدية العارفين « ١٤٣ / ٢ » ، طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة « ٢٩٨ / ٢ » .

ويضاف إلى ذلك . فان كتاب « نهاية الوصول الى دراية الأصول » قد ثبت بطريقة لا تقبل الشك في نسبته إليه وإذا كان الأمر كذلك فقد قال في مقدمة كتابه « الفائق » : « ... أما بعد : فانه لما كمل كتابنا المسمى « بنهاية الوصول ... » رأيت أن ألفت مختصرا فيه وسميته بـ « الفائق ... » كما يؤيد ذلك الاحالات إلى « النهاية » في كثير في مباحث الكتاب .

وأیضا : فإن نسخة القاهرة ونسخة تونس ، تنسب الكتاب للشيخ صفى الدين الهندى فى مقدمتيهما .

وبمقارنة هذا الكتاب بكتاب المصنف « النهاية » نجد أن هناك اتفاقا فى الفكرة وفى الألفاظ أحيانا وهذا لا يدع مجالاً للشك فى أن هذا الكتاب للشيخ الهندى .

ويوجد للكتاب نسختين :

أحدهما : نسخة دار الكتب المصرية ، وتقع تحت رقم « ٨٧ » أصول فقه وتقع فى « ٢٣٧ » ورقة ، ومسطرتها « ٢٣ » ، وقد كتبت بخط نسخى معتاد واضح .

الثانية : وهى نسخة دار الكتب التونسية ، وهذه النسخة توجد فى المكتبة « العدلية » بتونس التابعة لدار الكتب الوطنية تحت رقم « ٦٩٣٦ » ، وتقع فى « ١٨٣ » ورقة ، ومسطرتها « ٢٣ » وقد كتبت بخط نسخى واضح ، وهذا الكتاب حققه الدكتور على العميرى .

« الفصل الثانی » فی کتاب نهائة الوصول فی دراية الأصول

سوف أتحدث فی هذا الفصل عما یلی :-

- ١ - عنوان الكتاب .
- ٢ - نسبه إلى المؤلف .
- ٣ - وصف نسخ الكتاب .
- ٤ - منهج الشيخ صفی الدین الهندی فی التصنیف .
- ٥ - سبب تصنیف الكتاب .
- ٦ - منهج الشيخ صفی الدین الهندی فی کتاب نهائة .
- ٧ - مصادر كتابه نهائة .
- ٨ - ما للكتاب وما علیه .

« الفصل الثانى »

فى كتاب نهاية الوصول فى دراية الأصول

عنوان الكتاب :

ذكر الشيخ صفى الدين الهندى فى خطبة هذا أنه سماه « نهاية الوصول فى دراية الأصول » .

وكذلك سماه الشيخ الهندى بهذا الاسم فى خطبة كتابه الفائق ، حيث قال : « فإنه لما كمل كتابنا المسمى : « نهاية الوصول فى دراية الأصول » فى أصول الفقه مطولا مبسوط العبارة مسحوب الاستعارة مشروح البيان موضح التبيان .. » (١) .

وكثيرا ما يحيل الشيخ الهندى على النهاية فيصرح بهذا الاسم كما فى فصل تقسيم دلالة الألفاظ المفردة ، بحسب المطابقة ، حيث قال : « وأيضا : اللفظ جزئى إن منع نفس تصوره معناه عن وقوع الشركة فيه وإلا فكلى ، وأقسامه تسعة على ما ذكرناه فى « نهاية الوصول فى دراية الأصول » (٢) .

فعنوان الكتاب كما ذكره مصنفه هو « نهاية الوصول فى دراية الأصول » وجاء عنوان الكتاب صريحا فى نسخة أحمد الثالث « نهاية الوصول فى دراية الأصول » .

وكذلك جاء العنوان بهذا الاسم فى نسخة دار الكتب المصرية ، ومثل ذلك جاء العنوان على نسخة مكتبة الكنانى التابعة للخزانة فى الرباط .

(١) انظر : الفائق « ١ / ١ » .

(٢) انظر : الفائق « ٣٨ / ١ » .

وهناك نسخة أخرى توجد في دار الكتب المصرية ناقصة الأول والآخر ،
جاء عنوان الكتاب مكتوبا عليها هكذا « نهاية الأصول » وذلك في أعلى
الصفحة في الجهة اليسرى ، وكتب مرة أخرى بحاشية الصفحة هكذا « نهاية
الوصول إلى علم الأصول » . وهذه الكتابة على هذه النسخة ليست على
صفحة الغلاف ، لأنها ساقطة ، بل على صفحة من صفحات الكتاب وهي
الأولى بعد النقص .

هذا بالنسبة لصنيع المؤلف ومن نسخ كتابه المذكور .

أما بالنسبة لمن ترجم له من المؤرخين وغيرهم ، فكما اتفقوا على فنه في
أصول الفقه ، فقد اتفقوا على تسميته بـ « النهاية » كابن السبكي وابن قاضي
شبهة وابن حجر وابن العماد والشوكاني (١) في البدر الطالع وعبد الحى (٢)
وغيرهم .

فيكون العنوان الصحيح للكتاب هو ما جاء في خطبة مؤلفه وهو « نهاية
الوصول في دراية الأصول » .

ويؤيد ذلك : ما جاء على غلاف النسخ الثلاث الخطية للكتاب ، فانه جاء
هكذا . وأيضا : في حالة الاحالات عليه ، فان مصنفه يصرح بهذا العنوان
كما ذكرت آنفا .

أما العنوان الآخر وهو الذى جاء على إحدى نسختي دار الكتب المصرية

(١) هو : محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكاني ، ولد سنة « ١١٧٣ هـ » من
كبار علماء اليمن ، من أهل صنعاء ، ونشأ بها ، فقيه مجتهد بلغت مؤلفاته « ١١٤ »
مؤلفا طبع كثيرا منها ، توفي سنة « ١٢٥٠ هـ » .

انظر : البدر الطالع « ٢ / ٢١٤ » ، معجم المطبوعات « ١١٦٠ » ، الاعلام « ٦ / ٢٩٨ » .

(٢) في المواضع السابقة .

وهو : « نهاية الوصول » أو « نهاية الوصول إلى علم الأصول » فلم يشر اليه أحد بهذا العنوان حتى الذين ترجموا للشيخ المصنف لم يذكروا هذا العنوان ، وإنما اقتصروا على قولهم : « وصنف في أصول الفقه ، النهاية » .

نسبته الى المؤلف :

نسبه إلى الشيخ صفى الدين الهندى ابن السبكي (١) ، وابن حجر (٢) ، وابن قاضى شهبه (٣) ، وابن العماد (٤) ، وطاش كبرى زاده (٥) ، وحاجى خليفة (٦) والبغدادى (٧) ، والشريف عبد الحى (٨) ، والشوكانى (٩) ، وصديق حسن خان (١٠) ، وغيرهم (١١) .

(١) انظر : طبقات ابن السبكي « ١٦٢ / ٩ » .

(٢) انظر : الدرر الكامنة « ١٣٢ / ٤ » .

وابن حجر : هو أحمد بن على بن محمد الكنانى العسقلانى أبو الفضل شهاب الدين ابن حجر ، من أئمة العلم والتاريخ ، ولد بالقاهرة سنة « ٧٧٣ هـ » علت له شهرة فقصده الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام فى عصره . له تصانيف كثيرة جدا ، توفى سنة « ٨٥٢ هـ » .

انظر : لسان الميزان « ٦ / خاتمة » ، البدر الطالع « ١ / ٨٧ » ، الضوء اللامع « ٣٦ / ٢ » ، آداب اللغة « ٣ / ١٦٥ » .

(٣) انظر : طبقات الشافعية لابن قاضى شهبه « ٢ / ٢٩٨ » .

(٤) انظر : شذرات الذهب « ٦ / ٣٧ » .

(٥) انظر : مفتاح السعادة « ٢ / ٢٦٠ » .

(٦) انظر : كشف الظنون « ص ١٩٩١ » .

(٧) انظر : هدية العارفين « ٢ / ١٤٣ » .

(٨) انظر : نزهة الخواطر « ٢ / ١٣٦ » .

(٩) انظر : البدر الطالع « ٢ / ١٨٧ » .

(١٠) انظر : التاج المكمل « ص ٤٣٩ » .

وصديق حسن خان هو : أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن على بن لطف الله الحسينى النجادى الفتوحى ، ولد سنة « ١٢٤٨ هـ » من رجال النهضة الإسلامية المجددين ، له عدة مصنفات بالعربية والفارسية والهندية ، توفى سنة « ١٣٠٧ هـ » .

انظر : آداب اللغة « ٤ / ٢٦٤ » ، ايضاح المكنون « ١ / ١٠ » ، الأعلام « ٦ / ١٦٧ » .

(١١) انظر : الأعلام « ٦ / ٢٠٠ » ، فهرس المخطوطات المصورة « ١ / ٢٥٣ » .

وأيضاً : فإن كتاب المصنف « الفائق » فى أصول الفقه قد ثبتت نسبته إليه ، وإذا كان الأمر كذلك فقد صرح الشيخ فيه فى أكثر من موطن فقال - رحمه الله - فى مقدمة كتابه « الفائق » : أما بعد : فإنه لما كمل كتابنا المسمى « بنهاية الوصول فى دراية الأصول » فى أصول الفقه مطولاً . . . (١) .

وأشار إليه فى موضع آخر فى الفائق فقال : « . . . وأقسامه تسعة على ما ذكرناه فى « نهاية الوصول فى دراية الأصول » (٢) .

وكذلك أشار إليه المصنف فى كتابه « الرسالة السيفية » ، حيث قال : « وهاتان المقدمتان قد بينا ضعفهما فى كتاب « النهاية » .

كما يؤيد ذلك الاحالات إلى « النهاية » فى كتبه ، يضاف إلى ذلك أن نسخ الكتاب الموجودة ، تنسب الكتاب إلى الشيخ صفى الدين الهندى فى مقدماتها .

وأيضاً : فإن كل من ترجم للشيخ صفى الدين الهندى وتعرض لمؤلفاته فإنه ينسب إليه النهاية ، فنسبة النهاية إلى الهندى متفق عليه عندهم .

وصف نسخ الكتاب :

يوجد لهذا الكتاب أربع نسخ مخطوطة اعتمدت فى تحقيقه عليها ، وهى : نسخة أحمد الثالث وهى الأصل ، ورمزت لها بـ « الأصل » ، نسخة دار الكتب المصرية ورمزت لها بـ « ت » ، ونسخة ثالثة توجد فى دار الكتب المصرية ورمزت لها بـ « ص » ، ونسخة رابعة توجد فى مكتبة الكتانى التابعة للخزانة العامة فى الرباط ورمزت لها بـ « ك » ، وفيما يلى وصف لهذه النسخ :

الأولى : نسخة أحمد الثالث : وتوجد فى مكتبة « طبقوا سراى » فى تركيا

(١) انظر ما سبق « ص ١٣٩ » ، وانظر : الفائق « ١ / ١ » .

(٢) انظر : الفائق « ١ / ٢٨ » .

برقم « ١٢٤٠ » أصول ، وهى « الأصل » ، وقد تيسر لى الإطلاع عليها فمن ثم تصويرها ، ويوجد لها فيلم فى الجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة ، كما يوجد لها فيلم آخر فى جامعة أم القرى فى مكة المكرمة ، ويوجد لها فيلم فى معهد المخطوطات العربية رقم « ١٢٣ ، ١٢٤ » .

وتقع فى جزئين الأول : عدد أوراقه « ٣٨١ » ورقة مقاس « ١٨ × ٢٦ » سم وفى الورقة « ٥٠ » سطرا أى فى الصفحة الواحدة « ٢٥ » سطرا ، كتبت بخط حسن قليل الأعجام ، بخط على بن يحيى بن عمر بن حبيب الحنفى ، وذلك فى ١٢ ربيع الأول سنة « ٦٩٧ هـ » ، والجزء الثانى : عدد أوراقه « ٣٥٥ » ورقة ، وبخط المذكور أيضا وبنفس المقاس . ويوجد فى الورقة الأولى من المجلد الأول عنوان الكتاب ونسبته إلى صفى الدين الهندى ، وختم المكتبة وكلمة «أصول» ، ورقم المخطوط واسم المكتبة واسم الكتاب وتاريخ نسخه وعدد أوراقه .

والورقة الأخيرة من هذا الجزء ليس فيها سوى ثمانية أسطر من المخطوط وآخرها قوله : « والله أعلم وأحكم ، آخر الجزء الأول بحمد الله ومنته ، وفيها تاريخ الفراغ من نسخه وهو عام « ٦٩٧ » واسم ناسخه المشار إليه آنفا ، وذلك فى مدينة دمشق المحروسة أدام الله ملك مولانا مالکها وأدام اقتداره ، يتلوه الجزء الثانى ، النوع الثانى عشر .

وصفحات هذه النسخة لم تربط بالطريقة التعقيبية ، كما هو دأب بعض النساخ ، وهذه النسخة روجعت ، وقد استدرج بعض السقط على الهامش الأيمن والأيسر مع وضع علامة لمكان السقط فى المتن ، كما فى الوراق التالية على سبيل المثال « ٢ ، ٦ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٩٠ ، ١٠٥ ، ١٠٩ » ، وهكذا .

ومع ذلك فلم تخل من سقط فقد سقطت منها الورقة « ٣٨ » ، كما سقط منها بعض الأسطر ، وما كان من سقط فقد استكملناه من النسخ الأخرى ،

والنسخة من حيث الجملة جيدة وواضحة .

الثانية : نسخة دار الكتب المصرية رقم التصوير ف « ٢٣٤ من ٤٩٤ »
« أصول تيمور ٥٧ » وعدد أوراقها « ٢٧٩ » ورقة أى « ٥٥٨ » صفحة ،
مقاس « ١٨ × ٢٦ سم » ، إلا أن الورقة الأخيرة لا يوجد منها إلاصفحة
واحدة ، وقد صورت لنا عن المخطوطات المحفوظة بمعهد المخطوطات بمصر
تحت رقم « ١٢٠ » ، وتشتمل من أول الكتاب حتى المسألة الثانية من مباحث
المطلق والمقيد فهى ناقصة من الآخر .

يوجد فى الورقة الأولى عنوان الكتاب ونسبته إلى المصنف صفى الدين
الهندى ، واسم المكتبة ورقم التصوير المشار إليه ، وختم ، وكلام قليل غير مقرأ .
ويوجد فى الورقة « ٤٦ » سطرا ، وفى الصفحة الواحدة « ٢٣ » سطرا ،
كتبت بخط نسخى معتاد واضح منقوط ، وليس عليها ما يدل على تاريخ النسخ
ولا تضم النسخة أية بيانات عن الناسخ أو مكان النسخ وصفحاتها مربوطة
بالطريقة التعقيبية ، وراجعها الناسخ ودون بعض السقط و صوب بعض الكلمات
وعلق بعض الحواشى اليسيرة على هامشها الأيمن والأيسر ، ومع وضع علامة
السقط فى المتن ، كما فى الصفحات التالية على سبيل المثال : « ٤ ، ٥ ،
١٠ ، ١١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥١ ، ٢٩٩ ، ٢٩٧ ، ٣١٤ ، ٤٣٧ » .

كما أن صفحات الورقات التالية جاء فيها تقديم وتأخير ، وذلك من
ورقة « ١٨٢ - ١٨٩ » .

ومع ذلك فلم تخل من سقط أسطر وجمل وكلمات استكملناه من النسخة
« الأصل » وفى الصفحة الأخيرة يوجد رقم التصوير أيضا .

الثالثة : وهذه النسخة توجد فى دار الكتب المصرية برقم « ١٦٢ » أصول
ويوجد منها الجزء الثانى وهو ناقص الأول والآخر ، ويتبدئ هذا الجزء بقوله :
« وليس من غيرهم إمام ، فذلك يدل على تعظيمهم ، لكن لانسلم أن ذلك
معلوم من قصده عليه السلام . » وينتهى بالكلام على الفصل الثالث ،

فيما اختلف فيه أنه ناسخ وليس بناسخ عند الفرع الثالث : اشتراط النية في الطهارة والغسل ليس ناسخا لنص الوضوء والغسل ، لأن إيجاب غسل جميع البدن .

وعدد أوراق هذا الجزء « ٢٧٨ » ورقة مقاس « ١٩ × ٢٧ سم » ، والورقة الأخيرة والأولى لا يوجد من كل واحدة منهما إلا صفحة ، ويوجد في الورقة الواحدة « ٣٤ » سطرا أى فى الصفحة « ١٧ » سطرا ، ويوجد فى الورقة الأولى بعد النقص عنوان الكتاب .

فى أعلى الصفحة فى الجهة اليسرى ، كما كتب العنوان مرة أخرى فى هامش الورقة نفسها مع نسبه إلى المؤلف الهنذى ، كما أن فيها سطر غير مقرأ من كلماته : جامع الأشرف ، ويوجد فيها رقم جاء هكذا : ٨٢ عـ٧٠١٧٨ ، وفى أسفل الورقة يوجد ختم ، وفى أعلاها يوجد ختم آخر ، وهذه النسخة كتبت بخط معتاد منقوط إلى الرقعة هو أقرب منه إلى النسخ وليس فيها ما يدل على ناسخها ولاتاريخ النسخ ولا مكانه ، وصفحاتها مربوطة بالطريقة التعقيبية ، وهذه النسخة قد رجعت واستدرك بعض السقط على الهامش الأيمن والأيسر مع وضع علامة لمكان السقط فى المتن ، وبتصفحها يتبين لك ذلك ، ومع ذلك لم تخل من سقط استدركته من الأصل .

ويوجد من هذه النسخة أيضا الجزء الثالث وهو ناقص من أوله وآخره والموجود منه « ١٩٣ » ورقة مقاس « ٢١ × ١٨ » ، ويتدنى فى الكلام على المسألة الخامسة فى الاستدلال على عدم الحكم ، وهو من وجوه عند قوله : « بول الصبية دون الصبى على رأى من يعلل الحكم فيه » ، وينتهى عند الإعتراض الخامس عشر : فى اختلاف حكم الأصل والفرع عند قوله : « وذهب الباقون إلى جوازه أيضا وهو اختيار » .

الرابعة : وهى النسخة المغربية ، وهذه النسخة توجد فى مكتبة الكتانى التابعة للخزانة العامة فى الرباط ، وهذه النسخة تتكون من ثلاثة أجزاء والموجود منها الثانى والثالث .

أما الجزء الأول : فهو غير موجود ، كما أن الجزء الثاني ناقص الآخر ، ويوجد الجزء الثاني في المكتبة برقم « ١٢٤١ » ومكتوب على غلاف هذا الجزء : الجزء الثاني من كتاب « نهاية الوصول في دراية الأصول » للإمام صفى الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الرحيم الأرموى الشافعى المعروف بالهندي ، كما يوجد على الغلاف كتابات أخرى تشير إلى محتوى هذا الجزء ، وأخرى غير مقروءة ، ويبتدئ هذا الجزء بقوله : بسم الله الرحمن الرحيم النوع السادس : فى الكلام على المطلق والمقيد ، وينتهى هذا الجزء بانتهاء النسخ عند قوله : « لا يكون نزاع فى قبوله بالنسبة إلى شرطه بطريق الأولى والله أعلم » .

وهذا الجزء من هذه النسخة تم الفراغ من نسخه فى ربيع الأول سنة ٧٢٨هـ ، كما قال ذلك ناسخه حيث قال : « نجز الجزء الأول بحمد الله ومنته وتوفيقه فى خامس ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وسبعمائة غفر الله للملكه ولكاتبه ولجميع المسلمين آمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا أبدا إلى يوم الدين » .

وعدد أوراق هذا الجزء « ١٠٣ » ورقة أى « ٢٠٦ » صفحة ، ويوجد فى الورقة الواحدة « ٤٦ » سطرا ، وفى الصفحة الواحدة « ٢٣ » سطرا ، والصفحة الأخيرة « ١٧ » سطرا .

وهذه النسخة كتبت بخط جيد منقوط وهو إلى النسخ أقرب منه إلى الرقعة ، وليس فيها ما يدل على اسم ناسخها ولا مكانه ، وبعض صفحاتها مربوطة بالطريقة التعقيبية ، وهذه قد روجعت واستدرك بعض السقط على الهامش الأيمن والأيسر ، كما يوجد عليها بعض التعليقات وأكثرها غير مقرؤة ، ومع ذلك لم تخل من سقط استدركته من الأصل .

ويوجد من هذه النسخة أيضا الجزء الثالث وهو ناقص الآخر والموجود منه « ١٢٨ » ورقة ، ويبتدئ بقوله : « بسم الله الرحمن الرحيم ، رب يسر ، النوع الثانى عشر : الكلام فى الإجماع ، وينتهى عند أول القياس ، حيث لم

يوجد إلا سبعة أسطر منه ، ويوجد هذا الجزء في المكتبة برقم « ٤٠٢٨ » .

أما باقى أوصاف هذا الجزء فكأوصاف الجزء السابق ، غير أنه لا يوجد عليه تاريخ النسخ ، إلا أن نوع الخط يدل على أن الناسخ للجزئين ناسخ واحد فى فترة واحدة . وقد عرفت تاريخ نسخ الجزء الثانى كما سبق قريبا .

منهج الشيخ صفى الدين الهندى فى التصنيف :

جمع الشيخ الهندى بين منهج الإمام الرازى ، ومنهج سيف الدين الأمدى ومنهج - شيخه - سراج الدين الأرموى الذى تتلمذ على الإمام الرازى فالشيخ الهندى كان متأثرا بطريقة هؤلاء الأعلام وخصوصا طريقة الإمام الرازى ، وذلك لأن شيخ مؤلفنا سراج الدين الأرموى من تلاميذ الإمام الرازى .

فالإمام الرازى فى كتابه « المحصول » جمع أنواع من العلوم والفنون وأحاط بالفلسفة والمنطق ، فأخذ يحققها ويدقق النظر فى الخفى والمشكل حتى توصل إلى زبدة من هذه العلوم المختلفة ، وكان لدراسته المناهج الفلسفية والطرق المنطقية أثر كبير فى إكمال الثقافة الإسلامية ، حيث سخر الفلسفة لخدمة العلوم الشرعية ، كما هو مذهب جمهور العلماء من المسلمين ، خلافا لمذهب المعتزلة الذين جعلوا الفلسفة مسيطرة على العلوم الشرعية .

وهذه الدراسة حدته إلى الاطلاع والتزود من حجج الخصوم وبراهينهم ، وإذا ما تأملت ذلك وجدته سمة ظاهرة فى مؤلفاته ، فجاء أسلوبه مختلفا اختلافا كبيرا عن أسلوب السابقين له ، فهو يذكر المسألة ويفتح باب تقسيمها وتفريعيها ، كما أنه يستدل بأدلة السبر والتقسيم ، فانحصرت له المسائل والمباحث وانضبطت له القواعد (١) .

(١) انظر : الوافى بالوفيات .

وراجع : ناصر الدين البيضاوى وأثره فى أصول الفقه « ص ٣١٨ ، ٣١٩ » ، أصول الفقه الإسلامى لبدران أبى العينين « ص ١٥ » . القسم الدراسى للفتاوى « ص ٩٤ » .

والإمام الرازي جمع أهم الكتب التي كتبت على طريقة المتكلمين ، مثل :
المعتمد لأبي الحسين البصري ، والعهد للقاضي عبد الجبار ، والبرهان لإمام
الحرمين ، والمستصفي للشيخ الغزالي ، فعكف على دراسة هذه الكتب
واستخلص مافيها وجمعه ودونه في « محصوله » ، فهو جمع بين كتب
المعتزلة والأشاعرة ، وخرج بثمرة طيبة تعتبر منهاجاً جديداً لطريقة المتكلمين ،
احتذى حذوها كل من جاء بعده من فقهاء الشافعية .

كما أن هذه الكتب الأربعة السابقة الذكر التي عكف على دراستها الإمام
الرازي ، فإن هناك عالماً آخر منافساً للإمام الرازي وهو الشيخ الأمدى ، فإنه
بدوره أيضاً عكف على هذه الكتب المذكورة واستخلص منها منهجاً خاصاً به ،
فكما أن منهج الإمام الرازي هو الإكثار من الأدلة والحجج العقلية ، فإن الشيخ
الأمدى كان مولعاً بتحقيق المذاهب وتفريع المسائل (١) .

لكن طريقة الإمام الرازي أكثر رواجاً وقبولاً عند علماء الشافعية فضلوها
على طريقة الشيخ الأمدى فهجوا نهجه ، وساروا سيرته ، والتزموا طريقته .

فكان للإمام الرازي فضل كبير في توضيح طريقة المتكلمين وتقنينها في إطار
متقن محكم اقتدى به من جاء بعده من علماء الشافعية ، خاصة تلاميذه ومن
هؤلاء التلاميذ شيخ مؤلفنا سراج الدين الأرموي صاحب التحصيل (٢) .

وسبق القول أن الشيخ صفى الدين الهندي تتلمذ على سراج الدين الأرموي
فأخذ عنه طريقة شيخه الإمام الرازي في التصنيف ، إلا أنه لم يقتصر على
طريقة الإمام الرازي ، بل كان متأثراً بطريقة الشيخ الأمدى ، فهو كما أنه يميل
إلى الإكثار من الأدلة والحجج العقلية ، فإنه أيضاً يأخذ بطريقة الشيخ الأمدى
في تحقيق المذاهب وتفريع المسائل . فجمع بين الاتجاهين وخرج بما استحسنته

(١) انظر : مقدمة ابن خلدون « ص ٣٦٠ » .

(٢) انظر : ناصر الدين البيضاوي وأثره في أصول الفقه « ص ٣١٩ ، ٣٢١ » .

من الطريقتين ليكون منهجا خاصا به .

فنقل عنهما وعن من سبقهما ما حلّى له من قواعد وما ذهبوا إليه من مسائل وفروع ، ومالم يرق له تركه ، وخالفهم ، وكان كثيرا ما ينقدهم في اختياراتهم للأدلة وتعليقاتهم وبالذات الإمام الرازي في المحصول ، فكان الشيخ الهندي - رحمه الله تعالى - يطيل النظر في المحصول والأحكام ويوازن ويقارن بينهما ويتبع مواطن الضعف عندهما وعند غيرهما ممن سبقه ، فخرج بملاحظات على من سبقه وبخاصة على المحصول للرازي والأحكام للآمدى ، تدل على بعد نظره ودقة فهمه في المسائل الأصولية ، وهو في ذلك كله بعيدا عن التعصب والميل ، فهو يعاملهما بتقدير واحترام لجهودهما في سبيل إظهار مذهب الأشاعرة على خصومهم ، وهذه الطريقة للشيخ الهندي لها ثمرة طيبة نلمسها في كتابه : « نهاية الوصول في دراية الأصول » واضحة جلية .

سبب تصنيف « نهاية الوصول في دراية الأصول » :

بين الشيخ صفى الدين الهندي في خطبة كتابه الدوافع التي دفعته إلى تصنيف هذا الكتاب الكبير ، بعد أن بين أن أشرف العلوم هو العلم الإلهي ، وأن أصول الفقه يأتي في الدرجة الثانية في الشرف ، وبعد أن بين ميسر الحاجة إليه فقال :

« . . . أما ميسر الحاجة إليه فلاحتياج الفقه إليه المحتاج إليه في تحصيل المصالح الدينية والدينية ، أما الدينية فلأن سعادة الإنسان في الدين منحصرة في الحكمة العلمية والعملية ، والحكمة العملية إنما تحصل بامتثال أوامر الله ومحافظه حدوده والانتها عن مناهيه ، والمتكفل ببيانها هو الفقه » إلى أن قال : « . . . ثم أنه مع شرفه وعلو مرتبته ورفعة مكانته قد أصبح مهجور الجنب ، مغلق الباب ، قلما يغشاه أحد من أولى الألباب ، لأن الدواعي قد فترت عن اكتسابه ، وملت عن اقتنائه وتعطلت المدارس عن تعليمه وتعلمه ، فدعاني من الشوق إلى تحصيل الفضائل والتجنب عن الرذائل ، أن أصرف طرفا من العمر

إلى تعلم هذا الفن المهجور ، واستفادة هذا النوع المغمور فأقبلت على تحصيل أصوله وجمع فروعه وشدوذه وتتبع نصوصه وتفتيش فصوصه . . . » .

ثم قال : « . . . لا لأنى مهدي بالتصنيف المذكور إلى طلبة هذا الفن مايعز وجوده ولا يكاد يوجد مثله ، بل لأغراض آخر .

أحدها : أن يجد الناظر فيه من زيد المباحث وتفاوت المكاسب مجموعا ما لو يجده فى غيره متفرقا ومتبددا ليستغنى به عن غيره .

وثانيها : التشبه بالسلف الصالحين والراسخين الماضين ، وقد قيل « من تشبه بقوم فهو منهم » .

وثالثها : تكثير طرق الخير ونشره، إذ كلما كثر التأليف كثر طرق تعليمه .

ورابعها : تنشيط الطالبين وتكثير سواد المعلمين ، فإن لكل جديد لذة .

وخامسها : وهو الغرض الأعظم الدعاء ممن ينتفع به ، فإن المنتفع به وإن كبر لا يخرج عن كونه منتفعا به كيف وربما ينتفع بشئ لا يوجد فى غيره .

وبهذه المقطعات من خطبة المؤلف يتبين لك سبب تصنيف هذا الكتاب .

منهج الشيخ الهندى فى كتابه « نهاية الوصول فى دراية الأصول » :

هذا المصنف للشيخ جليل القدر عظيم النفع فى أصول الفقه ، اشتمل على آراء المتقدمين والمتأخرين من الفقهاء والأصوليين ، ومن جميع الفرق الإسلامية لم يعتمد فيه على كتب الآخرين ولم يلخص فيه آراء من سبقه ، إلا بالقدر الذى يستطيع معه مناقشة الآراء والأدلة فى المسائل الخلافية ، وقد استقصى فى البحث واستقراء المذاهب وأدلتها ، والاعتراضات ، سواء أكانت على الآراء أو على الأدلة والحدود ، كما أجاب عليها - من خلال هذا الكتاب - إجابات مقنعة صريحة مع ذكر الشواهد والأمثلة والتعليل والقيود والمحترزات ، والموازنة والترجيح ، فهو بحق يعتبر النهج الواضح والطريقة المثلى فى التأليف والبحث ، وبخاصة فى أصول المتكلمين من حيث الاستكثار من الأدلة

والاحتجاج ، وتحقيق المذاهب وتفريع المسائل ، يشهد بذلك كل من قرأ شيئا من هذا الكتاب .

ورتبته الشيخ المصنف على مقدمة وأنوع من الكلام .

ومن خلال تصفح كتابه « النهاية » والنظر فى طريقته وتتبعها يمكننا أن نتعرف على المنهج الذى نهجه فى التصنيف ، ويمكن أن نبحت منهجه على النحو التالى :

أولا : التعريفات ومنهجه فيها :

جرت عادة المصنف أن يذكر فى أول كل مبحث تعريفات لغوية واصطلاحية لكل واحد منهما منهج خاص به :

أ - منهجه فى التعريفات اللغوية:

اطردت عادة الشيخ المصنف أن يذكر تعريفات لغوية فى أول كل مبحث غالبا ، وذلك حسب الحاجة إليه ، فكل ما كان ذلك لازما وبينه وبين المعنى الاصطلاحى علاقة ، فإنه لا يدعه ، علما أنه لم يكن يتقيد بعبارات وألفاظ اللغويين ، بل يذكر عبارتهم أحيانا ، كما فى تعريف الاشتقاق (١) ، ويذكر لها ألفاظا مترادفة أحيانا ، وهذا هو الذى درج عليه ، وكذا نسبتها إلى قائلها ، فإنه ينسبها فى بعض الأحيان (٢) ، وأحيانا لا ينسبها إلى أحد ، وهذا كثير فى كتاب النهاية .

ووجهة نظره حيال تلك التعريفات مختلفة تبعا لاختلاف الأصوليين فى هذه التعريفات ومحاولتهم فى اختيار التعريف المناسب الذى يسهل فيه الربط بينه وبين التعريفات اللغوية .

(١) انظر : النهاية « ص ١٥٩ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ١٢١ ، ١٦١ » .

مسالك المصنف في نقده للتعريفات اللغوية :

للمصنف أربعة مسالك في ذلك (١) :

الأول : أنه في حالة عدم وجود مناسبة بين التعريفات اللغوية والاصطلاحية ، أو أن المناسبة ضعيفة ، يصعب إدراكها من خلال التعريفات والاشتقاقات اللغوية ، فإنه يذكر التعريف اللغوي المتفق عليه بينهم .

ثم يردفه بالأقوال الأخرى المرجوحة في نظره وذلك كقوله : « وأما من فسرهُ : بأنه عبارة عن فهم غرض المتكلم ، فقد زاد قيـداً غير معتبر ، ثم يبين ذلك فيقول : « فلو كان الفقه عبارة عن فهم غرض المتكلم لم يكن في نفي الفقه عنهم منقصة ولا تغيير ، لأنه غير متصور لعدم بيانه الكلام . . . » ثم يقول : « ومنهم من قال : إنه عبارة عن الفهم والعلم » ، ثم يناقشه ويرده ، ثم يتبع ذلك بما يراه فيقول : « بل هو عبارة عن وجود الذهن لقبول ما يرد عليه من المطالب » (٢) .

الثاني : قد يكون للفظ أكثر من معنى في اللغة ، وأحد هذه المعاني أليق بالأصول وتناقله المؤلفون ، لأن المناسبة فيه للتعريف الاصطلاحى واضحة .

فإنه يختار التعريف اللغوى الملائم ، ويرد ما قد يختار غيره ويناقشه ، وذلك مثل تعريف الأصل ، حيث يقول : « ما منه الشيء » بينما يرد التعريف الآخر ويناقشه (٣) .

وربما تعددت المعاني اللغوية والتعريفات ، فمن ثم يختلف الأصوليون في المعنى الأقرب الذى أخذت منه اللفظة في اللغة ، وذلك مثل اختلافهم في المعنى اللغوى لكلمة « القياس » فإن الشيخ الهنـدى يختار المعنى الأليق بعلم

(١) انظر في هذه المسالك : القسم الدراسى للفتاوى « ص ٩٨ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ١٦ ، ١٧ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ٢١ » .

الأصول ، واتفق عليه بين الأصوليين ، كما فعل في تعريف القياس ، ثم بعد ذلك لايتعرض لبقية الآراء ، وذلك إما لضعفها وإما لأنها لفظية (١) .

الثالث : فى بعض الأحيان يختلف أهل اللغة فى المعنى اللغوى للعبارة ويكون لها أكثر من معنى ، وهذه المعانى المختلفة قد تكون كلها لها مناسبة للمعنى الاصطلاحى ، فإن الشيخ الهندى يذكر أقوالهم ولا يرجح شيئاً منها وهذا ظاهر فى تعريفه للمجمل ، فقال : « هو عبارة عن جعل الشيء جملة واحدة » يقال : « أجملت الحساب إذا جمعت المتفرق منه ورددته إلى جملة واحدة » ، وقيل الإجمال : « الإبهام » ، يقال : أجمل الأمر إذا أبهمه ، وقيل الإجمال : « التحصيل » يقال : أجملت الشيء إذا حصلته ، فالمجمل على هذا المحصل ، وتبعاً لهذه المعانى اللغوية يذكر اختلافات الأصوليين فى المعنى الاصطلاحى (٢) .

ومثل ذلك فعل فى تعريف النسخ فى اللغة ، حيث قال : « إنه حقيقة فى الإزالة والإعدام » ، وقيل : « إنه حقيقة فى النقل والتحويل » ، وقيل : « إنه مشترك بينهما بالاشتراك اللفظى » (٣) .

وقد يتفق أهل اللغة على أكثر من معنى للكلمة ، فإنه يذكرها ، ويذكر مناسبتها للمعنى الاصطلاحى ، وذلك مثل : الحكم فى اللغة ، قد جاء بمعنى المنع والصرف ، يقال : حكمت الرجل عن إرادته إذا صرفته عنها ومنه سمي الرجل حكيماً ، لأنه يمنع نفسه عما لا ينبغي ، ومنه الحكمة : وهى الحديدية التى فى اللجام . . . » ، وبمعنى « الإحكام والإتقان ، ومنه الحكيم فى صفاته . تعالى . . . » (٤) .

(١) انظر : النهاية « ص ١١٧ ق » ، القسم الدراسى للفاثق « ص ٩٩ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ١٧٩١ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ٢٢١٣ » .

(٤) انظر : النهاية « ص ٤٧ » .

الرابع : قد تكون المناسبة قوية بين المعنى اللغوى والاصطلاحى مما يجعل اختيار الخالى عن المناسبة عبثا وتطويلا ، أو لا يوجد مناسبة واضحة ، مما يجعل علماء الأصول يتفقون على معنى واحد ، ويتناقلونه عن أهل اللغة واتفقوا عليه ، فإنه يذكر هذا المعنى اللغوى ، ولا يشير إلى مناسبته ، ولا يحاول بيان موقف الأصوليين منه ، وذلك مثل تعريف الندب والاستثناء (١) .

الربط بين التعريفات اللغوية والاصطلاحية :

المناسبة بين التعريفين اللغوى والاصطلاحى ، إما أن تكون قوية واضحة ، وإما أن تكون ضعيفة غير واضحة .

فإن كانت المناسبة واضحة بين التعريف اللغوى والاصطلاحى ، فإن الشيخ المصنف لا يحاول الربط بينهما إيمانا منه بأن قدرة القارئ وفهمه كافيا فى الربط بينهما ، وذلك مثل تعريف الاستثناء ، فهو استفعال من الثنى : وهو الصرف والعطف ، يقال : ثنيت الثوب إذا عطفته ، وثنى الثوب بما كف وعطف من أطراف الأذيال ، وسمى الاستثناء استثناء لأنه يصرف المستثنى مسمى عن حكم الكلام المتقدم .

وفى الاصطلاح : هو إخراج الجملة عن الجملة بلفظ « إلا » أو ما أقيم مقامه (٢) .

وإن كانت المناسبة ضعيفة أو غير واضحة بين التعريفين ، أو يصعب إدراكها ، فإن الشيخ المصنف يقوم بربط التعريف اللغوى بالاصطلاحى ويبين المناسبة بينهما ، وذلك مثل تعريف الحكم ، فإنه فى اللغة جاء بمعنى : المنع والصرف ، ومنه الحكمة ، وبمعنى الإحكام والإتقان ، ومنه الحكيم ، كما سبق قريبا .

(١) انظر : النهاية « ص ٦٣٥ ، ١٥٠٧ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ١٥٠٧ » .

والحكم الشرعى : يحتمل أن يكون مأخوذا من الأول ، لأنه شرع زاجرا وصارفا عما لا ينبغى من الأفعال ، قال الله تعالى : ﴿ إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ﴾ (١) .

ويحتمل أن يكون مأخوذا من الثانى ، لأنه يدل على إحكام وإتقان شارعہ ، حيث خص كل فعل بما ينبغى تخصيصه به (٢) .

شرح التعريف :

التعريفات اللغوية أحيانا تكون غامضة وتحتاج إلى بيان وشرح وإيضاح ، فإن الشيخ الهندى يقوم ببيان وشرح التعريف اللغوى بعد إيراده .

وشرحه للتعريف اللغوى يكون بذكر ما يوضحه ويزيل غموضه ، وذلك بذكر معنى الكلمة عند اللغويين ، وبيان أصلها واشتقاقها ، وبذكر الأمثلة التى توضحها ، وذلك مثل تعريف الحكم كما سبق قريبا .

ومثل تعريف الكلام : حيث قال : « لفظ الكلام مشتق من الكلم ، وهو الجرح والحروف المسموعة المفهومة إنما سميت بذلك إما لأنها تكلم القلب بالإفهام : أى تؤثر فيه به إذ الكلم يستلزم التأثير ، وإما لأن بعض أنواعه يجرح القلب بالإيذاء والإنكاء » (٣) .

وفى بعض الأحيان يكون شرحه للتعريف اللغوى ببيان مفردات التعريف وذكر حدود هذه المفردات عند علماء المنطق ، وذلك مثل تعريفه للفقہ فقال : هو الفهم ، ثم عرف الفهم فقال : هو جودة الذهن لقبول مايرد عليه من المطالب (٤) .

(١) سورة العنكبوت : آية « ٤٥ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ٤٧ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ٦٥ » .

(٤) انظر : النهاية « ص ١٥ » .

مسلك المصنف فى التعريفات اللغوية :

للشيخ الهندى عدة مسالك فى ذكره للتعريفات اللغوية ، وسوف نتحدث
عن هذه المسالك مدعمة بالأمثلة وهى :

١ - الاشتقاق :

لبيان أصل اشتقاق الكلمة ، وليبان حروفها الأصلية سلك الشيخ الهندى -
رحمه الله - مقاييس اللغة فتجده فى ذكر التعريفات يبين ذلك ، ومن الأمثلة
على ذلك ما نقله عن علماء اللغة فى تعريفه للكلام فقال : إن الكلام مشتق
من الكلم وهو الجرح ، والحروف المسموعة المفهومة ، إنما سميت بذلك ، إما
لأنها تكلم القلب بالإفهام أى تؤثر فيه به ، إذ الكلم يستلزم التأثير ، وإما لأن
بعض أنواعه يجرح القلب بالإيذاء والإنكاء ، ولذلك قيل : كلم الكلام أشد
من كلم السهام (١) .

ومثال ذلك أيضا : فى تعريفه للمندوب ، حيث قال : المندوب مشتق من
الندب وهو فى اللغة عبارة عن الدعاء إلى الأمر ، يقال : ندبته إلى الأمر
فانتدب أى دعاه فأجاب (٢) .

٢ - التصريف :

فى بعض الأحيان يعتمد الشيخ الهندى على قانون اللغة فى علم الصرف
فيذكر تصريفات الكلمة والإبانة عن وزنها ، وذلك مثل تعريف الحكم : حيث
قال : « جاء بمعنى المنع والصرف ... ومنه الحكمة ... وبمعنى الإحكام
والإتقان .. ومنه الحكيم فى صفاته تعالى ، وهو « فعيل » بمعنى « مفعل » (٣) .
ومثل تعريف المجاز : فقال : أما بناؤه فهو أنه « مفعل » من الجواز ، وهو

(١) انظر : النهاية « ص ٦٥ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ٦٣٥ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ٤٧ » .

فى اللغة عبارة عن التعدى والعبور يقال: جزت مكان كذا ، أى عبرته والجواز بمعنى الإمكان « (١) » .

ومثل تعريف الاستثناء : فهو استفعال من الثنى وهو الصرف والعطف . . « (٢) » .

٣ - التمثيل :

لإيضاح المعنى المقصود من إيراد التعريف اللغوى ، فإن الشيخ الهندى يمثل له ، ويتبعك لكتاب « النهاية » تجد أن الشيخ يكثر من الأمثلة للتعريفات اللغوية .

ففى تعريف الرخصة - مثلا - قال المصنف : وأما الرخصة : بتسكين الخاء فهى فى اللغة : عبارة عن اليسر والسهولة ، ومنه يقال : رخص السعر إذا تراجع وسهل الشراء (٣) .

وفى تعريف النسخ - أيضا - ذكر أنه الإزالة والإعدام . . . يقال : نسخت الريح آثار القوم ، ونسخت الشمس الظل ، ونسخ الشيب الشباب ، ومنه يقال : تناسخت القرون والأزمنة .

وقيل : النقل والتحويل : ومنه نسخت الكتاب وتناسخت الأرواح والمواريث (٤) .

٤ - الاشتراك :

بعض الألفاظ يكون لها أكثر من معنى فى اللغة العربية ، وكل معنى من هذه المعانى المختلفة يكون له علاقة ومناسبة فى المعنى الاصطلاحى عند

(١) انظر : النهاية « ٣١٩ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ١٥٠٧ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ٦٨٣ » .

(٤) انظر : النهاية « ص ٢٢١٣ » .

الأصوليين وهذا إنما يكون عندما تستعمل اللفظة في المعنيين المختلفين ، فإن الشيخ الهندي يبين الاشتراك الواقع بينهما ، ويبين سبب هذا الاشتراك ، وذلك مثل تعريف الكلام حيث ذكر معنيين وذكر عن بعضهم أن الكلام لفظ مشترك بين المعنى القائم بالنفس ، وبين العبارة الدالة عليه (١) .

ومثل ذلك فعل في تعريف النسخ ، حيث نقل المعنيين ، ونقل عن بعضهم : أنه مشترك بينهما بالاشتراك اللفظي (٢) .

٥ - الحقيقة والمجاز :

نقل الشيخ المؤلف عن اللغويين في تعريفهم للنسخ : أنه الإبطال والإزالة ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة ، مثل : تناسخ القرون ، وبين أن التجوز في الأشياء لا ينفى كونه حقيقة في النسخ الاصطلاحي الذي هو مراد الأصوليين ، وكذا بمعنى النقل والتحويل والأصل الحقيقة الواحدة .

ويتضح ذلك أكثر في تعريفه للكلام ، حيث أشار إلى مواطن الحقيقة والمجاز من التعريف ، وخلاف الأصوليين في تحديد موضعهما منه (٣) .

ب- التعريفات الاصطلاحية :

١ - نص الحد :

كثيرا ما يشير المصنف إلى اختلاف الأصوليين في الحدود ، فإذا كان -هناك- أكثر من تعريف للشئ المعروف ، فإنه يذكر هذه التعريفات سواء كان القصد بيان الصحيح وإبطال غيره ، أو كان القصد زيادة إيضاح للمعرف ، أو بيان مذاهب أصحابها .

(١) انظر : النهاية « ص ٦٧ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ٢٢١٣ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ٦٥ » .

وذلك مثل تعريف الحكم (١) ، وتعريف الكلام (٢) ، وتعريف الأمر (٣) ، ولم يراعى فى ذكره للحدود ترتيب المذاهب ، فهو يذكر مجموعة من التعريفات لمختلف المذاهب الإسلامية من الشافعية وغيرهم ، ومراعاته لهذه الناحية قليلة ، ومن ذلك مراعاته لتعريف الحكم ، حيث ذكر تعريفات الشافعية ، ثم ذكر بعده تعريف الحنفية (٤) .

وكثيرا ما يقتصر الشيخ على تعريفات الأشاعرة ، إلا فى حالة ما إذا كان التعريف قويا ، أوضح تعريف وجده ، أو تناقله الأصوليين ، ورجحه وبخاصة الحدود التى يذكرها أبو الحسين البصرى فى كتابه « المعتمد » وينقلها عنه الإمام الرازى والشيخ الأمدى ، كما فى تعريف الكلام (٥) ، وتعريف الأمر (٦) .

وكذلك لم يلزم الشيخ الهندى منهجا معيناً فى ترتيب الحدود لمذهب الشافعية ، وبخاصة تعريفات الأشاعرة ، وأحيانا تكون الحدود قوية ، فإنه فى هذه الحالة يرتبها حسب قوتها ، ويبين وجه قوتها وضعفها ، مثل تعريف الحكم والأمر (٧) .

وقد تكون ضعيفة ، فإنه يذكرها بصيغة « قيل » ولا يرتبها بل يناقش كل تعريف ويبين وجه ضعفه ، كما فى تعريف المجلد (٨) .

(١) انظر : النهاية « ص ٤٧ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ٦٥ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ٦٣٥ » .

(٤) انظر : النهاية « ص ٤٧ » .

(٥) انظر : النهاية « ص ٦٥ » .

(٦) انظر : النهاية « ص ٦٣٥ » .

(٧) انظر : النهاية « ص ٤٧ ، ٦٣٥ » .

(٨) انظر : النهاية « ص ١٧٩١ » .

كما أنه فى نقله للتعريفات أحيانا ينصر على قائله ، وأحيانا لا يذكره ، بل يقون عنه « قيل » .

وكذلك فى نقله للتعريف أحيانا ينقله نصا ، كما ذكره صاحبه ، وقد يذكر بعض الحد أو معناه ، كما أنه لم يلزم منهجا واضحا فى نوعية تلك الحدود فهو ينقل التعريف على أنه حد ، وقد ينقله على أنه رسم وفى كليهما قد يكون تاما أو ناقصا مثل تعريف الحكم ، والتخصيص والاستثناء (١) .

٢ - شرح الحدود :

لم يلتزم الشيخ المصنف منهجا معيناً فى شرح الحدود ، فأحيانا يكتفى بشرح التعريف من جهة منطوقه فقط ، وأحيانا يشرح التعريف من جهة المفهوم ، فيذكر محترزاته ، ويمثل لها بما يزيد فى توضيحها ، وأحيانا يجمع بين المنهجين فيشرح التعريف من جهة مفرداته ، ويبين محترزاته وما قد يرد على التعريف من مآخذ ، وهذا المنهج واضح فى كتابه « النهاية » ، كما أنه كثيرا ما يذكر الحد ويناقشه ويبين محترزاته ، وقد يذكر تعريفا خاصا به ويشرحه ، ويورد ما قد يرد عليه من اعتراضات ، ويناقشها كما فى تعريف الفقه (٢) .

وكما أنه ناقش كثيرا من التعريفات ، فإنه ترك أيضا بعضها بدون شرح وبيان ، اكتفاء بوضوحها ، أو لضعف الاعتراضات عليها ، كما فى تعريف المكروه والعزيمة (٣) .

٣ - منهج المصنف فى إيراد الاعتراضات :

تنوعت الاعتراضات التى يوردها المصنف فى كتابه « النهاية » على التعريفات والحدود ، فهذه الاعتراضات قد تكون من الشيخ المصنف على

(١) انظر : النهاية « ص ٤٧ ، ١٤٤٩ ، ١٥٠٧ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ١٨ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ٦٧٥ ، ٦٨١ » .

تعريفات الغير ، أو اعتراضات يعترض بها غيره ، إما على تعريفات الآخرين ، وإما اعتراضات على التعريفات الخاصة بالمصنف .

وأهم هذه الاعتراضات : -

أ - أن يكون التعريف غير جامع : أى غير مطرد ، وذلك مثل تعريف المشتق ، حيث قال : قيل : هو ما غير من أسماء المعانى عن شكله بزيادة أو نقصان فى الحروف أو الحركات أو فيهما ، وجعل دالا على ذلك المعنى وعلى موضوع له غير معين . فقال الشيخ المصنف وهو غير جامع . . . « (١) ومثل تعريف المباح وهو قوله : وقيل : هو ما يستوى جانباه من أفعال المكلفين فى عدم الثواب والعقاب . لكن يعترض عليه بأنه غير جامع (٢) .

ب - أن يكون التعريف غير مانع أى غير منعكس ، وذلك مثل تعريف المباح أيضا حيث قال : فقيل : هو ما خير المرء فيه بين فعله وتركه شرعا .

فقال : إنه غير مانع ، وكذلك عرف المباح فى تعريف آخر ، حيث قال : وقيل : هو ما استوى جانباه فى عدم الثواب والعقاب . فقال : أنه غير مانع (٣) .

ج - أن يكون التعريف يستلزم المحال ، كالدوران ، أو التسلسل ، أو اجتماع النقيضين ، ومثاله تعريف الأمر بقوله : هو القول المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به . فقال : فتعريف الأمر بها دور (٤) .

د - الاعتراض بالتناقض كأن يكون التعريف متناقضا ، وذلك مثل تعريف الرخصة (٥) .

(١) انظر : النهاية « ص ١٥٩ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ٦٢٤ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ٦٢٤ » .

(٤) انظر : النهاية « ص ٨١٤ » .

(٥) انظر : النهاية « ص ٦٨٤ » .

هـ - أن يكون التعريف يستلزم تكلفاً أو اختلالاً أو تعسفاً ، وذلك مثل تعريف المشتق ، قال : قال صاحب الكشاف : الاشتقاق أن تنتظم الصفيتين فصاعداً على معنى واحد . ثم قال : « وإن أراد أعم منه وهو إما أن يكون بينهما أو بينهما وبين الثالث اشتقاق فيكون التعريف مختلاً (١) .

٤ - منشأ الاعتراضات :

هذه الاعتراضات على الحدود والتعريفات إذا ما أمعنت النظر فيها وجدت أنها تنشأ عن عدة أمور :

أ - قد يكون الحد عاماً ، نظراً إلى عموم المحدود ، وذلك مثل تعريف الإمام الرازي للفهم : حيث قال : « فهم غرض المتكلم » بعد أن عرف الفقه : بأنه في اللغة : الفهم (٢) .

حيث اعترض عليه بأنه نفى عنهم فقه تسييحهم ، وتسييحهم ليس بالكلام على ما هو مذهب المحققين . . . » ولأن الفهم أعم من فهم غرض المتكلم (٣) .

ب - هذه الاعتراضات قد لا يكون لها وجود في الحقيقة ، لكنها قد تكون متوقعة ، وهذا هو الذي دفع الشيخ المصنف في بعض الأحيان إلى أن يشرح بعض التعريفات بما ينطوي على رد اعتراض محذور أو متوقع ، وذلك مثل تعريفه للفقه في الاصطلاح ، حيث قال : هو عبارة عن العلم بجملة من الأحكام الشرعية الثابتة لأفعال المكلفين إذا حصل بالنظر والاستدلال على أعيانها . ثم قال : وإنما فسرنا الفقه بالعلم وهو من باب الظنون ، لأن الأحكام معلومة بعد طريقها فهو علم بهذا الاعتبار وظن باعتبار الطريق . . . » (٤) .

(١) انظر : النهاية « ص ١٦٠ » .

(٢) انظر : المحصول « ١ / ق ١ / ٩٢ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ١٦ » .

(٤) انظر : النهاية « ص ١٨ » .

ج - قد يحيل المصنف الاعتراض على التعريف إلى ما سبقه نظرا إلى التشابه بينهما ، وذلك مثل تعريفه للحكم ، حيث قال : فقال بعضهم : أنه خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين ، وقيل : أنه خطاب الشارع المفيد فائدة شرعية . فقال الشيخ المصنف : وهو غير مانع أيضا ، ومثل تعريف المجمل (١) .

٥ - موقف الشيخ المصنف من الاعتراضات :

اختلفت الاعتراضات التي يوردها المصنف على التعريفات ، فقد تكون اعتراضات صحيحة ومتجهة على التعريف ، فحينئذ لا يجيب عنها ويحكم بضعف التعريف ، وقد تكون غير صحيحة ، ومن ثم يجيب عنها ، لذلك اختلفت عبارات المصنف في ذكره للاعتراضات والجواب عنها ، فمن ذلك ما يأتي :

أ - في حالة كون الاعتراض ضعيفا غير متجه ، فإنه يذكر الاعتراض على التعريف بصيغة « زيف » ويجب عنه بأنه ضعيف .

ب - في حالة كون الاعتراض قويا ، فإنه يذكر الاعتراض على التعريف بصيغة « واعترض » وذلك مثل تعريف الواجب ، حيث قال : « الواجب ما يعاقب تاركه » . واعترض عليه بوجهين ، وناقشهما (٢) . ومثل تعريف التخصيص لما ذكر . تعريف أبو الحسين البصرى قال : واعترض عليه بأنه لا يصح على مذهبه ، أما على المذاهب الثلاثة ... » (٣) .

ج - وكثيرا ما يشير إلى إجابة البعض عن الاعتراضات بقوله : « وأجيب » لكنه كثيرا ما يعترض على هذه الإجابات بقوله : « وفيه نظر » كما في تعريف الحكم ، وأحيانا يتبع التعريف مباشرة بقوله « وفيه نظر » كما في

(١) انظر : النهاية « ص ١٧٩١ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ٥٠٩ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ١٤٤٩ » .

تعريف الاستثناء (١) .

د - أحيانا يكون الاعتراض قويا ، ولكنه يكون غير متجه إلى التعريف ، نظرا إلى أنه ينطوى على قضايا ضمنية ، أو كان موافقا لمذهب صاحبه ، فإنه يجيب عنها ، وقد يقترح تعريفا موافقا لمذهب صاحب التعريف المعارض كما فى تعريف الحكم عند الحنفية (٢) .

وهذه الاعتراضات التى يوردها المصنف فى كتابه « النهاية » على الحدود والتعريفات اختلف أسلوبه فى الجواب عنها ، فقد يكون الجواب بيان المراد من المعرف ، أو من بعض أجزاء التعريف ، أو مذهب صاحب التعريف ، محاولا بذلك تصحيح التعريف ما أمكن ، كما هو الحال فى تعريف الحكم (٣) .

وأما إذا كان الاعتراض من حيث استلزام التعريف التناقض أو الدور ، فإنه يجيب بالمتع ، وبيبان ما يرفع التناقض ، وبيان المراد من الدور ، وقد لا يجيب عن الاعتراضات التى ترد على كثير من التعريفات نظرا لقوة الاعتراض وضعف التعريف ، وقد يشير إلى الاعتراض ، ويجيب عنه بقوله : « وضعفه بين » فى حالة ما إذا كان الاعتراض ضعيفا .

٦ - اختيار المصنف للتعريف :

أحيانا يختار المصنف تعريفا خاصا به ، وأحيانا يكون من ضمن التعريفات التى ينقلها عن غيره .

فى حالة كون التعريف خاصا به ، فإنه يورد ما قد يرد عليه من اعتراضات ويجيب عنها ، ويشرح التعريف ، كما فى تعريف الفقه فى الاصطلاح (٤) ،

(١) انظر : النهاية « ص ١٥٠٧ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ٥٧ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ٤٧ » .

(٤) انظر : النهاية « ص ١٨ » .

والكلمة (١) ، وقد يكون تعريفه الخاص به مؤلفا من تعريفين ، حذف منها بعض العبارات التي يمكن أن توجه إليها اعتراضات .

وفى حالة كون التعريف لغيره يقوم بتصحيحه بحذف عبارة أو زيادة عبارة أو نحوهما مثل تعريف الواجب (٢) . وتعريف الإمام الرازي للكلام ، حيث زاد على تعريفه ما يحترز به عن الضعف الذي اعترض به عليه (٣) .

ومثل تعريف أبي الحسين البصرى للمجمل ، حيث حذف بعض عباراته (٤) وأحيانا يرجح تعريف غيره بعد أن يذكر ما اعترض به عليه ، والجواب عنها ، وذلك مثل تعريف الإمام الرازي للحكم (٥) .

ثانيا : منهج المصنف فى مسائل الكتاب :

١ - تحرير الخلاف فى المسائل الخلافية :

فى المسائل الخلافية يقوم الشيخ - رحمه الله - بتحرير محل النزاع ، إذا كانت تحتاج إلى ذلك قبل البحث فى أقوال العلماء والأدلة ، وذلك إما عن طريق السبر والتقسيم ، أو عن طريق ذكر الأمثلة ، كما فى مسألة : المندوب هل هو مأمور به أم لا ؟ (٦) . وفى مسألة : ما يجوز تخصيصه وما لا يجوز (٧) . وكما فى مسألة : زيادة العبادة المستقلة هل هى نسخ أم لا ؟ (٨) .

ويتبعك لمسائل الكتاب مسألة مسألة تجده يقوم بتحرير محل النزاع ، فى معظم مسائل الكتاب .

(١) انظر : النهاية « ص ٧٦ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ٥٠٩ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ٦٩ » .

(٤) انظر : النهاية « ص ١٧٩٤ » .

(٥) انظر : النهاية « ص ٤٧ » .

(٦) انظر : النهاية « ص ٦٣٩ » .

(٧) انظر : النهاية « ص ١٤٦٠ » .

(٨) انظر : النهاية « ص ٢٣٨٩ » .

٢ - أقوال العلماء :

بعد أن يحزر المسألة يقوم بعرض أقوال العلماء وآرائهم على النحو التالي :

أ - ترتيب الآراء ، إما من حيث الزمن ، وإما من حيث الراجح ، وذلك تبعا لاختياراته .

اختلفت وجهة نظر المصنف في ذلك الترتيب ، وذلك تبعا لطريقته في الترجيح والاختيار ، فإذا كان مختارا لرأى معين ، فإنه يعرضه أولا مع عدم مراعاة التاريخ الزمني لمن قال بهذا الرأي .

وذلك كما في مسألة « إطلاق العام وإرادة الخاص » ، ومسألة : « جواز النسخ » وغيرهما (١) .

وربما تردد - الشيخ المصنف - في اختيار رأى من الآراء ، وهذا إنما يكون في المسائل التي فيها منع وجواز وتفصيل ، فإنه يذكر الرأى المفصل ، ويحتج له ولبقية الآراء ويناقش أدلة الثلاثة ، وإذا كان مختارا لواحد منها ، فإنه يجيب عما اعترض به على أدلته .

كما في مسألة : إذا عقب عام باستثناء أو صفة أو حكم ، ومسألة ثبوت حقيقة النسخ ، وحكمه في حق من لم يبلغه الخبر (٢) .

وأحيانا يعرض في بعض المسائل الآراء والأدلة لكل رأى ولا يرجح شيئا ، لكنه يناقش أدلة أحدهما : مما يشعر بميله إلى الآخر كما في مسألة : ترجيح خبر الحظر على خبر الإباحة (٣) .

وأحيانا يذكر الرأى الراجح بأدلته ويقتصر عليه ، كما في مسألة تخصيص

(١) انظر : النهاية « ص ١٤٥٧ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ١٧٦٣ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ١٦٦٩ » .

الكتاب والسنة بالإجماع (١) .

وأحيانا يذكر الآراء ثم يتبعها الرأي المختار عنده وأدلته ، وربما يكون ذلك فى أثناء عرض الآراء ، ثم يقول بعده وهو المختار .

وفى بعض الأحيان تكون الأدلة متكافئة ، فإنه فى هذه الحالة يسرد الآراء والأدلة ويناقشها غير مراعى فى ذلك الترتيب الزمنى للآراء ولا يرجح شيئا ، لأن الأدلة متكافئة ، وذلك مثل النسخ هل هو رافع أو هو انتهاء لمدة الحكم (٢) .

وأحيانا يذكر الآراء والأقوال من غير ترتيب ولا يرجح شيئا منها ، إلا أنه يقيد بعضها ببعض القيود لدفع ماقد يرد عليه من اعتراضات ، وذلك كما فى مسألة هل الأمر على التكرار أم لا (٣) ؟

ب - النقل عن الأئمة وكبار العلماء فى هذا الفن :

الشيخ المصنف فى كتابه « النهاية » أخذ عن الأئمة كالإمام أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد - رحمهم الله - كما أنه اعتمد على أهم المصادر فى تمحيص الآراء وكبار أئمة الأصول كأبى الحسين البصرى والقاضى أبى بكر الباقلانى وإمام الحرميين وغيرهم من كبار العلماء ، كما أنه نقل عن مختلف الطوائف والفرق .

ج - ذكر الآراء على سبيل التقابل والرواية :

كان المصنف - رحمه الله تعالى يتجرى الدقة فى نقل الآراء وتمحيصها وعزوها إلى مختلف المذاهب ، والتأكد من نسبة الأقوال إلى قائلها لهذا أكثر من ذكر الأقوال والروايات عن الأئمة والفقهاء فى المسألة الواحدة وكثيرا ما

(١) انظر : النهاية « ص ١٦٦٩ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ٢٢٢٢ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ٩٢٢ » .

يبدى رأيه حيال تلك الروايات من جهة ضعفها وقوتها والمشهور منها وعدمه .
فقد نقل عن الإمام مالك روايتين في الواحد بالشخص ، إذا كان له اعتباران
أحدهما : ممنوع ، والآخر : بخلافه .

ونقل عن الإمام الشافعى قولين ، وعن الإمام أحمد روايتين في مسألة
مذهب الصحابي والاحتجاج به .

كما نقل عن القاضى عبد الجبار المعتزلى قولين : في مسألة جواز النسخ
بالمفهوم ، ونقل عن أبى إسحاق الروذى روايتين : في مسألة تأخير البيان إلى
وقت الحاجة .

ويتبعك لكتاب « النهاية » تجد أنه يكثر من هذه الروايات المتقابلة في المسألة
الواحدة .

٣ - أدلة المذاهب :

أ - أنواع الأدلة :

الشيخ المصنف - رحمه الله تعالى - كان يكثر الأدلة المنوعة من الكتاب
والسنة والإجماع والمعقول ، ومع ذلك كان يستدل بأقوى الأدلة وأرجحها
بالنسبة للرأى الأصوب فى نظره .

ولم يتخذ الشيخ المصنف منهجا معينا فى عرضه لأدلة الأقوال التى يوردها ،
بل اختلفت طريقته فى ذلك ، وذلك على حسب ما يراه راجحا أو مرجوحا ،
فإذا كان رجح قولاً منها ، فإنه يذكره أولا - كما سبق - ثم يقول فى
الاستدلال له « لنا » ثم يذكر بعد ذلك أدلة الخصم بقوله : « وللبخضم »
أو « للمانع » أو « للمجوز » ونحوها .

أما إذا لم يرجح شيئا من الأقوال ، فإنه يذكر الأدلة للقول الأول ثم
يناقشها ، ثم أدلة القول الثانى ويناقشها وهكذا . كما فى مسألة التمسك
بالعام قبل البحث عن المخصص (١) .

(١) انظر : النهاية « ص ١٤٩٥ » .

وأحيانا يذكر الرأى الأول ويتبعه بأدلته ، ثم يذكر الرأى الثانى وأدلته ، وهكذا .

وإذا كانت الأدلة ضعيفة ، أو لا تدل على المراد فإنه يصدرها بقوله : « استدل » ، ثم يبين ضعفها .

ب - وجه الاستدلال من الأدلة :

لقد حرص المصنف على بيان وجه الاستدلال من الأدلة ، وبخاصة إذا كانت من الكتاب والسنة ، وسواء كانت أدلته للرأى المختار أو أدلة خصومه . كما فى المسألة تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ومسألة مجرد فعله صلى الله عليه وسلم هل هو للوجوب أو لا (١) ؟

ج - الاعتراضات على الأدلة :

لقد مد النفس الشيخ - رحمه الله تعالى - فى كتابه « النهاية » فى إيراد هذه الاعتراضات ومناقشتها ، وبيان صحتها من سقيمها ، فاجتمع له فى هذا الكتاب مالم يجتمع لغيره من هذه الاعتراضات والمناقشات وهى حسب موقف المصنف من الرأى وأدلته .

فأحيانا تكون اعتراضات على الرأى المختار وأدلته ، فهذه يناقشها المصنف ويبين ضعفها ، وذلك ، كما فى مسألة مفهوم الشرط (٢) ومسألة جواز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد (٣) .

وأحيانا تكون اعتراضات يسوقها المصنف على بعض الأدلة الضعيفة التى يحتج بها غيره للرأى المختار ، فإنه يذكرها ويبين وجه ضعفها كما فى مسألة

(١) انظر : النهاية « ص ١٨٩٤ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ٢٠٧١ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ١٦٢٢ » .

حكم العمل بالراجع ، ومسألة جواز الاجتهاد للرسول .

وقد تكون اعتراضات من الشيخ المصنف على أدلة الخصم ، أو أدلة الآراء في المسائل التي لا يختار فيها رأيا ، إما لضعفها أو لضعف أدلتها .

د - الجواب عن الاعتراضات :

الاعتراضات التي ذكرها المصنف في كتابه « النهاية » إما اعتراضات على الأدلة للرأى الذى اختاره ، أو اعتراضات على أدلة الخصم .

وقد نهج المصنف طريقة بعيدة عن التعصب ، فقد ناقش الأدلة على السواء وأبدى وجهة نظره فى كل ما اعترض به على أدلة المسألة وما أجيب به عنها سواء كانت أدلته أو أدلة الخصم .

والجواب عن الاعتراضات على الأدلة : إما أن يكون بالمنع والتسليم ، وإما بالنقض والمعارضة .

يجيب المصنف عن دليل المخالف أو عن اعتراضه بالمنع ، كأن يمنع الوجه الذى من خلاله استدل بالدليل ، وقد يسلم له وجهة استدلاله أو مقدمات دليله أو اعتراضه ، ليلزمه بعد ذلك بترتيب على هذا الاعتراض من اختلال أو دور ، وذلك كما فى مسألة جواز النسخ ووقوعه (١) .

أما الجواب بالنقض والمعارضة ، كما فى مسألة : الأمر هل هو على الفور أو التراخى (٢) ، وفى مسألة : بناء العام على الخاص (٣) ، وفى مسألة تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد (٤) ، وفى مسألة نسخ المتواتر بالآحاد (٥) .

(١) انظر : النهاية « ص ٢٢٤٤ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ٩٥١ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ١٦٤٤ » .

(٤) انظر : النهاية « ص ١٦٢٢ » .

(٥) انظر : النهاية « ص ٢٣٢٧ » .

٤ - منهج المصنف فى عرض أدلة الرأى المرجوح :

منهج الشيخ - الهندى - فى عرضه لأدلة الرأى المرجوح هو نفس منهجه فى عرضه لأدلة الرأى الراجح أو المختار ، على حد سواء فمثلا يذكر دليله من الكتاب أو السنة ووجه الاستدلال ، ثم إن كان وجه الاستدلال ضعيفا يعترض عليه بقوله : « أجيب » كما أنه لا يهمل الاعتراضات الموجهة على دليل الخصم ويبين ضعفها وقوتها ، وذلك مثل ما جاء فى مسألة : التمسك بالعام المخصوص (١) ، ومسألة : جواز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد (٢) .
ومسألة : جواز النسخ ووقوعه (٣) .

٥ - أسباب الخلاف :

الشيخ المصنف فى المسائل الخلافية يبين سبب الخلاف فى المسألة وذلك لأنه إذا عرف سبب الخلاف سهل التوفيق بين الآراء ، وقديما قيل : إذا عرف السبب بطل العجب .

وسبب الخلاف فى المسائل قد يكون مرجعه : طريقة الاستنباط من الأدلة وكيفية الاستدلال بها ، وقد يكون مرجعه : إلى أمر يتعلق بعلم الكلام إذا كانت المسألة مبنية على علم الكلام وذلك مثل اختلافهم فى مسألة شكر المنعم (٤) .

٦ - الثمرة من الخلاف :

إذا عرض الشيخ الأقوال والأدلة ووجه الاستدلال منها وناقش الاعتراضات الواردة عليها فإنه يقوم ببيان ثمرة الخلاف من المسألة ، إيماننا منه بأنها هى

-
- (١) انظر : النهاية « ص ١٤٩٥ » .
 - (٢) انظر : النهاية « ص ١٦٢٢ » .
 - (٣) انظر : النهاية « ص ٢٢٤٤ » .
 - (٤) انظر : النهاية « ص ٧٣٥ » .

المقصودة والمتوخاة من البحث وذلك في كثير من المسائل وفي كتاب «النهاية» بالغ الشيخ في تقرير الثمرة وإيضاحها .

٧ - نوع الخلاف :

الخلاف فى المسائل

الخلاف فى المسائل ينقسم إلى قسمين : معنوى ، ولفظى ، فإذا كان الخلاف معنوياً ، فإن الشيخ الهنـدى يقوم بتقرير الخلاف وعرض الآراء ، والأدلة ومناقشتها ، أما إذا كان لفظياً ، فإن الشيخ يجمع الأقوال والآراء التى كأنها متقابلة ، ثم يبين أنه لاخلاف بينها ، وأن الخلاف لفظى ولا يطيل فى ذلك إيماناً منه بأن الإطالة لافائدة فيها .

وذلك مثل مسألة : المباح هل هو من الشرع أو لا ؟ (١) ، ومسألة الفرض هل هو مرادف للواجب أو لا ؟ (٢)

٨ - فروع المسائل :

فى كتاب الشيخ المصنف «النهاية» يكثر من الفروع للمسائل الخلافية ، وذلك زيادة فى التقرير ، وإظهاراً لثمرات المسائل الأصولية فهو يذكر فروعاً للمسائل الخلافية من مباحث الأصول ، كما يذكر لها فروعاً من حيث الفقه . فمن الفروع الأصولية : المأمور إذا لم يفعل على الفور ، فهل لا بد له من أمر جديد أو لا ؟

وإذا جوز التكليف بالمحال ، فهل يجوز بالممكن المشروط بالمحال ؟

وفى مسألة : التخصيص بالعادة من فروعها : ما إذا نهى رسول الله ﷺ عن أكل طعام - مثلاً - وكانت العادة جارية بأكل طعام معين (٣) .

ومن الفروع الفقهية : إذا قيل بالمفهوم : فى مسألة الزيادة على العبادة المستقلة فهل تجب الزكاة فى معلوفة الغنم ، واشترط النية فى الطهارة ، واشترط الإيمان فى الرقبة والكفارة (٤) .

(١) انظر : النهاية « ص ٦٢٦ » .

(٢) انظر : النهاية « ص ٥١٦ » .

(٣) انظر : النهاية « ص ١٧٥٨ » .

(٤) انظر : النهاية « ص ٢٣٩٧ » .

مصادر كتاب النهاية :

سبق القول : بأن الشيخ صفى الدين الهندى جمع بين طريقة الإمام الرازى وطريقة الشيخ الأمدى فى التأليف ، وإذا كان كذلك فلا شك أنه نقل عنهما الأصول وقد نص الشيخ الهندى فى كتابه « النهاية » فى النقل عن الإمام الرازى فى مواطن كثيرة أخذها من « المحصول » ، كما أشار إلى ذلك فى بعض المواطن ، انظر على سبيل المثال الصفحات التالية : « ٣٧ ، ٣٩ ، ٦٩ ، ١٢٦ ، ١٧٣ ، ٢٥٤ ، ٣٦٥ ، ٣٧٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٢١ » وهكذا .

كما أنه نقل من كتاب الرازى « نهاية العقول » ، كما أشار إلى ذلك فى بعض المواطن ، وذلك فى مسألة التكليف المحال صفحة « ١٠٦٣ » .

كما نقل عن « البرهان » لإمام الحرمين الجوينى ، وذلك فى مسائل كثيرة ، كما فى الصفحات التالية : « ص ٦٧ ، ٨٨٨ ، ٥٧٥ ، ٦٠٢ ، ٨٥٢ ، ١٠٣١ » ، وهكذا .

وكما نقل عن « التقريب » لأبى بكر الباقلانى ، وذلك فى مسألة : الإجمال فى مثل قوله ﷺ : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » « ص ١٨٣٤ » .

وكذلك نقل عن « تقويم الأدلة » لأبى زيد الديوسى ، وذلك فى فضل التعارض الحاصل بين أحوال اللفظ « ص ٤٦٦ » ، وكذلك فى مسألة : أن القضاء فى العبادة المؤقتة بالتنصيص الفاتحة عن وقتها هل هو بالأمر الأول أو بالأمر الجديد « ص ٩٧٢ » .

وأبى الحسين البصرى فى « المعتمد » ، وذلك فى مواضع كثيرة ، كما فى الصفحات التالية : « ص ٦٧ ، ٣٨٠ ، ٤٤٢ ، ٥٢٥ ، ٥٧٦ » وهكذا .

والقاضي عبد الجبار بن أحمد في « العمد » ، وذلك في مسألة : في كيفية حمل اللفظ على معناه المجازي « ص ٣٨٠ » ، وفي مسألة : الإتيان بالمأمور به هل يقتضى الإجزاء أو لا « ص ٩٨٣ » .

والشيخ الغزالي في « المستصفى » ، وذلك في مواضع منها ما جاء في الصفحات التالية « ص ٦ ، ٢٤٥ ، ٣٩٠ ، ٨٥٢ ، ٩٨٣ » وهكذا .

كما نقل عن « الأحكام للآمدى » في مواطن كثيرة ومع ذلك فلم يشر بالنقل عنه ولا في موطن واحد ، لكن وجدت نقولات كثيرة من الأحكام للآمدى ، كما في الصفحات التالية : « ص ٩ ، ١٩ ، ٣٩ ، ٤٣ » وهكذا .

كما نقل اعتراضات ومناقشات بقوله : « استدل » و « اعترض » ونحوها ولم أجد مثل هذه النقول والآراء في غير كتاب « الأحكام للآمدى » ، ومختصر ابن الحاجب ، كما في الصفحات التالية : « ص ٥٠ ، ١٧٤ ، ١٨٤ ، ٥٧٦ ، ٦٢٤ ، ٦٣١ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٤٠ ، ١٢٢٣ ، ١٣٥١ ، ١٤٥١ ، ١٥٠٨ ، ١٥٨١ ، ١٥٨٢ » وهذا يعني أنه نقل عنهما واستفاد من كتابيهما في كتابه « النهاية » .

كما أنه نقل عن « الصحاح » للجوهري ، وذلك في فصل تقسيم دلالة الألفاظ المفردة بحسب المطابقة انظر صفحة « ١٢٢ » . « والكتاب » لسيبويه كما في مسألة اللفظ المشترك المفرد المثبت إذا صدر عن متكلم واحد مرة واحدة مجردة عن القرائن هل يجوز حمله على جميع معانيه بطريق الحقيقة أو لا ؟ ص ٢٤٣ ، وفي مسألة : الحروف العاطفة ، في حرف « الواو » ص ٤٠١ .

وكما نقل أيضا : عن ابن جنى في كتابه « الخصائص » كما في مسألة القياس هل هو جار في اللغات أو لا ؟ صفحة « ١٨٠ » ، وفي مسألة :

أن الغالب في الاستعمال الحقيقة أو المجاز « ص ٣٧٠ » . وعن صاحب
الكشاف الزمخشري في كتابه الكشاف في التفسير كما في صفحة « ١٦٠ -
١٦١ » .

وبناء على ذلك تكون المراجع التي رجع إليها الشيخ صفى الدين الهندي في
كتابه « النهاية » هي كالتالى :

- ١ - العمد للقاضى عبد الجبار بن أحمد .
- ٢ - المعتمد لأبى الحسين البصرى .
- ٣ - التقريب لأبى بكر الباقلانى .
- ٤ - البرهان لإمام الحرمين .
- ٥ - تقويم الأدلة لأبى زيد الدبوسى .
- ٦ - المحصول للإمام الرازى .
- ٧ - نهاية العقول للإمام الرازى .
- ٨ - الأحكام للآمدى .
- ٩ - مختصر المنتهى لابن الحاجب .
- ١٠ - التحصيل من المحصول لسراج الدين الأرموى .
- ١١ - الكتاب لسيويه .
- ١٢ - الضحاح للجوهرى .
- ١٣ - الخصائص لابن جنى .
- ١٤ - الكشاف للزمخشري .

هذه هى الكتب التى استفدتها من كلام المصنف - رحمه الله - وأجزم بأنه
اطلع عليها ، وهو وإن لم ينص عليها كلها لكن بعضها يفهم من طريقته فى
سياق الكلام وقرائنه .

بعد هذه الجولة فى منهج الشيخ المصنف أحاول أن أتعرف على ما للكتاب من ميزات وما عليه من مآخذ وإن كان مثل هذه الأمور لا يقوم بها أمثالى لاسيما أن المؤلف يعتبر من فحول العلماء فى هذا الفن ، وبعد تردد طويل رأيت أنه لا مندوحة لى أن أسجل ما توصلت إليه من خلال ماورد فى كتاب « النهاية » :

أولا : ما للكتاب من ميزات ومحاسن :

١ - هذا الكتاب فى أصول الفقه للهندي أول مصنفا صنفه فى هذا العلم ، مما جعله يعتنى به عناية كبيرة فهو كتاب كبير ، مبسوط العبارة ، مسحوب الاستعارة ، مشروح البيان ، موضح ألتبيان ، وخصه العلماء بالثناء ، حيث قالوا : كل مصنفات الهندي حسنة جامعة لاسيما النهاية ، وقالوا عنه أيضا : هو كتاب حسن جدا . وخاصة وأنه ألفه بعد ما ألقى عصا الترحال واستوفى المعلومات من مشائخه ، فهو كتاب عام شامل لجميع مباحث أصول الفقه .

٢ - فى المسائل الخلافية التى يتعرض لها الشيخ يقوم بتحرير محل النزاع إذا كانت المسألة تحتاج إلى ذلك ، حتى يكون الكلام على الجزئية التى يريدتها واضح لا غموض فيه ، ويسهب فى إيضاح ذلك .

٣ - الشيخ المصنف فى كتابه النهاية جاءت عبارته مبسوفة مما جعله يكون بعيدا ، عن الإلغاز فى الكلام ، فهو سهل الأسلوب مفهوم العبارة ، ومع أنه استعمل العبارات الكلامية والمنطقية والجدلية المعروفة عند الأصوليين فى عصره إلا إنها جاءت بأسلوب سهل ميسر لا تعقيد فيه ولا صعوبة مما جعل الناس يقبلون على هذا الكتاب .

٤ - الشيخ المصنف فى كتابه «النهاية» التزم الأدب والاحترام للعلماء وآرائهم فهو يناقش آرائهم وأدلتهم النقلية والعقلية بكل هدوء بعيدا كل البعد عن التعصب والشدة والعنف وكل ما جاء به من عبارات تتسم بالشدة والعنف ، مثل قوله : وهو خطأ ، وهو ضعيف ، وفيه نظر فهو باطل ضعيف جدا ،

بعيد جدا فهو جهاله ، بعض الشاذين ونحوها . ومن أقسام ما ورد فيه من العبارات قوله : وقال به : من يشتهى أن يكون أصوليا وقوله : ولا يخفى عليك سخافة ما فهمه وضعف ما تخيله .

٥ - وما يمتاز به كتاب « النهاية » الإسهاب الشديد في ذكر الأدلة العقلية والعقلية في الاستدلال للرأى المختار ولذهب الخصم على حد سواء ويعقب على هذه الأدلة ويناقشها ويبين ضعفها ، كما أنه يعقب على الاعتراضات الموجهة من الخصم بأجوبة دقيقة حتى أن هذه الأجوبة تأتي وكأنها أدلة مستقلة ، وكذلك يعقب على أدلة الخصم ويسير بها في الاستدلال سيرا جديدا ، بحيث تكون له لا عليه وذلك على حسب ما تقتضيه أصول الجدل والمناظرة التي طوعها لخدمة هذا الفن .

٦ - اتسم «النهاية» للشيخ الهندي بالإكثار من نقل الآراء ، ومع ذلك فإنه دقيق في ذلك غاية الدقة في نسبة هذه الأقوال إلى قائلها . ولهذا أكثر العلماء النقل عنه وخاصة ابن السبكي في كتابه الإبهاج فإنه نقل عنه في مواطن كثيرة من كتاب النهاية للهندي بذات الأمر الذي لم يحظ به غيره من الأصوليين المتأخرين عنه .

٧ - يمتاز هذا الكتاب بأن مصادره أصلية وعريقة في هذا العلم كما سبقت الإشارة إليها .

٨ - وما يمتاز الكتاب به إيراد الروايات والأقوال عن الأئمة وخاصة إذا كانت متعارضة ، كما سبقت الإشارة إلى أنه نقل عن الشافعي قولين ، كما في مسألة نسخ السنة المتواترة بالكتاب .

ونقل عن الإمام مالك ، كما في مسألة الواحد بالشخص إذا كان له اعتباران أحدهما ممنوع والآخر بخلافه ، وذلك في صفحة ٦٠٤ ، ٦٠٥ .

وأحمد روايتين كما في مسألة نسخ الكتاب بالسنة المتواترة .

وعن القاضي عبد الجبار بن أحمد قولين كما في مسألة العام المخصوص

حقيقة فى الباقي أو مجاز وذلك فى صفحة « ١٤٦١ ، ١٤٦٢ » . وهكذا

٩ - يعتبر هذا الكتاب من المصادر الأساسية فى أصول فقه الشافعية لمكانة مؤلفه ودقته وسعة معلوماته ، وكذلك يعتبر مصدرا عاما لأصول الفقه لأنه كتاب مقارنة .

١٠ - كثيرا ما يحيل إلى ما سبق إذا تماثلت الأدلة فى مسألتين ولا يكرر الكلام فيها ولا يعيد ذكره ، بل يكتفى بما مر وهذا الأمر ظاهر فى كتابه « النهاية » ، وخاصة الإحالة على المقدمة . فتجده أحيانا يقول : فلاحاجة للإعادة كما فى « صفحة ١٤٢٧ » ، ويقول : فلا نعيد كما فى صفحة « ١٦٤٨ » ويقول : فلا حاجة إلى إعادة تلك المسائل بعد إحاطة العلم كما فى صفحة « ١٧٩٨ » ، ويقول : وقد عرفت سنده فيما سبق غير مرة فلا نعيده كما فى صفحة « ١٨١٩ » ، ويقول : وتام الكلام فيه قد مر فى اللغات فلا نعيده وذلك فى صفحة « ١٨٢٣ » وهكذا .

١١ - كانت شخصية المؤلف ظاهرة فى هذا الكتاب من أوله إلى آخره فلم يكن تابعا لأحد من الأئمة بل كان ذا شخصية مستقلة يختار من الآراء ما يؤدى إليه اختياره تبعا للدليل ، فكان يناقش الأدلة ويرجح بين الآراء ويخرج باختيارات له فى كل مسألة غالبا دون الالتفات إلى الرأى المخالف حتى لو كان الرأى للجمهور ، وكان أعيان عصره من الشافعية كثير منهم متابعوا لأبى الحسين البصرى والإمام الرازى والآمدى وغيرهم .

بينما الشيخ الهندى خالفهم فى أمور كثيرة فسلم مما وقعوا فيه هم وأتباعهم من تناقض واعتراضات ، كما أن هؤلاء الأعلام أثاروا شبهات كثيرة وسكتوا عنها فتعقبها الشيخ الهندى وأجاب عنها ، فظهر بشخصية واضحة متميزة عن غيره فى كتابه « النهاية » .

١٢ - يعتبر كتاب «النهاية» كتاب أصول الفقه مقارن ، عنى مؤلفه بنقل المذاهب فى كل مسألة تعرض لها مع إيراد أدلتهم ومناقشتها وترجيح ما يراه راجحا .

١٣- قام الشيخ بمناقشة التعاريف التي نقلها عن غيره فمن ثم صياغة التعريف الخاص به فجاءت تعاريفه محكمة منتقاة فنالت تعاريفه من دقة التعبير ما افتقد عند غيره فكانت جامعة مانعة .

١٤ - دقة فهم المؤلف - رحمه الله - في إيراده لأقوال العلماء ، ونقله لأفكار الأصوليين فتجده ينقل عن الإمام الرازي والشيخ الأمدى وغيرها النقولات الكثيرة والنصوص الطويلة ، بعبارة موجزة شاملة للمقصود وبدون خلل ولا نقص للمعنى المراد .

١٥- وما يمتاز به الكتاب أن الشيخ الهندي وضع له مقدمة ذكر فيها كثيرا من المصطلحات التي يحتاج إلى معرفتها أثناء السير في الكتاب ، لذلك تجده يحيل على هذه المقدمة كثيرا .

١٦- رتب الشيخ الهندي كتابه « النهاية » من جهة الشكل ترتيبا بديعا متمشيا وقواعد الشكل الحديث ، فرتبه على خطبة ومقدمة وأنواع من الكلام وفصول ومسائل وفروع .

ثانيا : الملاحظات التي يمكن أن تؤخذ على المؤلف :

١ - أفاد الشيخ الهندي من بعض الكتب ، بل نقل منها بالنص ولم يشر إلى ذلك والأولى به أن يشير إليها، ومن هذه الكتب على سبيل المثال ما يأتي :

أ - المعتمد لأبي الحسين البصرى المعتزلى المتوفى سنة « ٤٣٦ هـ » فإنه نقل عنه بعض آراء المعتزلة كما فى الصفحات التالية : « ٣٩٠ ، ٤٨٨ ، ٤٧٢ ، ٥٨٣ ، ٦٠٠ ، ٦٣٧ ، ٦٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨١٨ ، ٩٠٥ » وهكذا .

ب - البرهان لإمام الحرمين المتوفى سنة « ٤٧٨ هـ » فإنه نقل عنه بعض الآراء والأدلة والاعتراضات ولم يشر إلى شىء من ذلك فى بعض الأحيان ، والأولى به أن يشير دائما ، وذلك كما فى الصفحات التالية : « ٢٣٨ ، ٥١٤ ، ٦٠٢ ، ٨٠٢ ، ٨٣٤ » .

ج - المحصول للإمام الرازي المتوفى سنة « ٦٠٦ هـ » فإنه نقل عنه نقولات كثيرة جدا جاءت في معظم مباحث الكتاب إن لم أقل بل جميعها ، ومع ذلك فإنه لم يشير إلى شيء من ذلك وعلى سبيل المثال انظر الصفحات التالية : « ١٩٨ ، ٢١٣ ، ٢٣٢ ، ٢٦٣ ، ٣١٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٤٥٧ ، ٥٧٦ » .

إلا في بعض الأحيان وخاصة إذا إراد أن يتعقبه فإنه يقول : قال الإمام .

د - الأحكام للشيخ سيف الدين أبي الحسن الأمدى المتوفى سنة « ٦٣١ هـ » فإن المؤلف أفاد منه في مواطن كثيرة ، بل نقل عنه بالنص في بعض الأحيان - جاءت في أكثر مباحث الكتاب - ولم يشير إليه مطلقا ، بل ولا في موطن واحد ، وهذا الصنيع لا يليق بالمؤلف لا سيما وأنه أكثر النقل عنه ، انظر على سبيل المثال الصفحات التالية : « ٨ ، ٣٢ ، ٢٨٢ ، ٢٩٤ ، ٣٣١ ، ٥١٩ ، ٥٦٥ ، ٥٧٦ ، ٦٨٦ » .

هـ - مختصر ابن الحاجب المتوفى سنة « ٦٤٦ هـ » فإنه أفاد عنه في بعض المواطن ولم يشير إلى ذلك مطلقا ، كما جاء ذلك في الصفحات التالية : « ٣٩٩ ، ٥٣٦ ، ٧٢٣ ، ٨٢١ ، ٨٥٣ » .

و - التحصيل من المحصول لسراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموى المتوفى سنة « ٦٨٢ هـ » فإنه استفاد من خطة سراج الدين في التبويب والتقسيم وترتيب الفصول والمباحث ، وبمقارنتك النهاية بالتحصيل تدرك ذلك بوضوح ولم يشير إليه .

٢ - استدلاله بالأحاديث الموضوعية والأحاديث الضعيفة :

فمن الأحاديث الموضوعية حديث : « أكرموا عمتمكم النخلة فإنها خلقت من بقية طين آدم عليه السلام » في صفحة « ٣٦٢ » .

وحديث : « إذا روى لكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فإن وافقه فاقبلوه وإن خالفه فردوه » .

ومن الأحاديث الضعيفة حديث : « نحن نحكم بالظاهر » « ص ١٠٦ » ،
وحديث : « أفضى بالظاهر » « ص ١٠٦ » ، وحديث « ذبيحة المسلم تؤكل
سمى أو لم يسم » « ص ٤٩٨ » ، وحديث : « ما رآه المسلمون حسنا فهو
عند الله حسن » « ص ٥٧٧ » ، وحديث : « التحدث بالنعم شكر » « ص
٧٢٨ » ، وحديث : « لا تجتمع أمتى على ضلالة » « ص ٨٧٢ » ،
وحديث : « أن هذه الأمة لتعمل برهة من الدهر بالكتاب وبرهة بالسنة وبرهة
بالقياس فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا » « ص ١٠٨٣ » ، وحديث : « نية المؤمن
خير من عمله » « ص ١٠٨٤ » ، وحديث : « الاثنان فما فوقهما جماعة »
« ص ١٣٦٠ » وحديث أنها سمعت عن النبي ﷺ قوله : « ويل للذين
يمسحون فروجهم ويصلون » « ص ١٣٧٩ » ، وحديث : « حكى على
الواحد حكى على الجماعة » « ص ٢٣٣٨ » ، وحديث : « لا صلاة لجار
المسجد إلا بالمسجد » « ص ١٨٣٠ » ، وحديث : « ما أجهلك بلغة قومك
أما علمت أن ما لما لا يعقل ومن لما يعقل » « ص ١٢٩٥ » ، وحديث :
« الزاد والراحلة » ، وحديث : « ثمرة طيبة وماء طهور » .

وهذه الأحاديث وأمثالها قد بينت ضعفها في موطنها .

٣ - اعتماده في نقل الأحاديث على كتب الأصول الأمر الذي جعله يقع
فيما وقعوا فيه من خطأ كنقله حديث عمر بن سلمة الذي نسبه إلى ابن عباس
رضى الله عنه ، وهو في ذلك متابع للغزالي في المستصفى بينما الحديث ثبت
في الصحيح أنه لعمر بن سلمة ، فالأولى به أن يرجع إلى كتب الحديث ،
وقد بينت ذلك في موضعه « ص ٨٤٦ » .

٤ - أسلوب المؤلف يمتاز بالسهولة وعدم التكلف في العبارات - كما
سبقت الإشارة إلى ذلك - ومع ذلك وجد فيه عبارات ركيكة وتركيبات غير
مترابطة مثل قوله : « الظاهر النص » و « القياس الغائب » و « الصوم اليوم »
وانظر الصفحات الآتية « ص ٥٧٧ ، ٧٦٩ ، ١٠٢٣ » وقد نبهت على ذلك
في موضعه .

أما لغة الكتاب ففصيحة بشكل عام ولا تحل من هنات لغوية في بعض الأحيان ، وهذه الهنات إما أن تكون على خلاف الراجح ، وإما من باب الشذوذ فمثلا :

أ - مجيء « أم » بعد « هل » فالمصنف ذكر « أم » بعد « هل » في كتابه في مواضع كثيرة جدا ، وعلى سبيل المثال انظر : « ص ١٦٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٥ ، ٢١٥ ، ٢٢٢ » وهكذا . و « أم » لا تأتي بعد هل في هذه الصور على الراجح كما نبهت على ذلك في موضعه « ص ١٢٤ » .

ب - دخول « ال » على « غير » وذلك كما في الصفحات التالية « ص ٨٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٣٦ ، ١٤٢ » ومثل هذا التعبير لم يرد في اللغة العربية وإنما هو أسلوب أحدثه الفلاسفة والمتكلمون . كما نبهت على ذلك في موضعه « ص ٧١ » .

ج - دخول « ال » على « بعض » وذلك في الصفحات التالية : « ص ٩٠ ، ١٦٠ ، ١٨٣ » وهذا ليس من فصيح اللغة العربية كما نبهت على ذلك في موضعه « ص ٨٨ » .

٥ - في مسألة الخطاب الخاص بواحد خطاب للباقيين ذكر الشيخ الهندي عدة صور منها قوله : أنه ﷺ خصص عبد الرحمن بن عوف بلبس الحرير . وهذه الصورة يمكن أن يلاحظ عليها عدة ملاحظات وهي :

أ - أن المؤلف رحمه الله عبر بلفظ التخصيص وصنيعه هذا مشعر بأن ذلك الحكم الخاص بعبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنه - لا يتعداه إلى غيره ، وليس الأمر كذلك بل هو ترخيص له ولغيره لمن أصيب بمرضه .

ب - أن هذا الحديث لا يدل على أن عبد الرحمن بن عوف خص بذلك وإنما يدل على أنه رخص له ، فهو إذن ترخيص ، وليس بتخصيص .

ج - الترخيص المذكور في الحديث ورد لشخصين وهما عبد الرحمن بن عوف والزبير وليس لعبد الرحمن بن عوف وحده كما يشعر به سياق المؤلف .

د - كان ينبغي بالشيخ المؤلف أن يذكر علة الترخيص التي هي الحكمة ، حتى يدور الحكم مع علته فيدخل فيه من وجدت فيه علة الترخيص (١) .

٦ - سبق القول بأن قلت : أن المؤلف كان دقيقا في نقله للآراء ، وفي نسبتها إلى أصحابها ، إلا أن هناك آراء عزاها المؤلف ، ولم يكن ذلك العزو محررا ، فمن ذلك على سبيل المثال :

أ - في مسألة : حكم الأشياء قبل ورود الشرع ، نسب الشيخ المصنف إلى أن معتزلة بغداد يقولون : بالخطر ، والواقع أن بعض معتزلة بغداد ذهب إلى ذلك كما صرح بذلك أبو الحسين البصرى في معتمده ، وقد أوضحت ذلك في موضعه « ص ٧٥٥ » .

ب - في مسألة : هل تكفى الصيغة عن الإرادة أو لا ؟

نسب الشيخ المصنف إلى الكعبي القول بأن الصيغة تكفى من غير حاجة إلى الإرادة أصلا ، أو إلى إرادة أخرى غير الطلب ، وهذه النسبة فيها نظر ، انظر « ص ٨٣٩ » .

ج - أورد المصنف في مسألة : اعتبار علو رتبة الأمر في الاستعلاء ، كقول الشاعر :

أمرتك أمرا جازما فعصيتني وكان من التوفيق قتل ابن هاشم

منسوبا إلى عمرو بن العاص ، وأورده في موضع آخر بلفظ :

أمرتك أمرا جازما فعصيتني فأصبحت مسلوب الإمارة نادما

منسوبا للحاب بن المنذر

(١) وانظر : مقدمة العدة « ١ / ٥٥ »

والواقع في الموضوعين أن البيت بروايته من قول : الحظين ، أو الحصين بن المنذر الرقاشي ، وقد أوضحت ذلك في موضعه « ص ٨٤٣ » .

د - في مسألة : الأمر المطلق هل يقتضى الفور أو لا ؟

نسب الشيخ المصنف إلى الحنفية إلى أنه يقتضى الفور ، وفي هذه النسبة تساهل ، إذ الصحيح في ذلك أن هذا القول قال به بعض الحنفية ، وكثير منهم على خلاف ذلك ، وقد أوضحت في موضعه « ص ٩٥١ » .

هـ - في مسألة : تكليف الكفار بفروع ، الشريعة نسب المصنف إلى القاضي عبد الجبار بن أحمد من المعتزلة القول : بأنهم ليسوا بمخاطبين بفروع الشريعة ، وفي هذه النسبة نظر ، فإنه جاء في المغنى للقاضي عبد الجبار ما يفيد بأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وقد أوضحت في موضعه « ص ١٠٨٨ » .

و - في مسألة : علم الأمور بكونه مأمورا قبل التمكن نسب مصنفنا إلى المعتزلة القول : بأن الأمور لا يعلم كونه مأمورا قبل التمكن من الامتثال إن كان الأمر علما بأنه لا يبقى إلى أن يتمكن من الامتثال ، وفي هذه النسبة نظر قد أوضحت في مكانه « ص ١١٥٠ » .

ل - في مباحث العموم نسب الشيخ إلى إمام الحرمين : أنه يقول : إن الجمع المعرف باللام مجمل وليس للعموم ، وهذه النسبة فيها نظر أوضحتها في مكانها « ص ١٢٩٦ » .

ن - نقل الشيخ المصنف في مسألة الخطاب المختص بالنبي ﷺ لا تدخل تحته الأمة ، القول بأن الخطاب المختص بالأمة لا يدخل الرسول تحته بالاتفاق ، وهذا الاتفاق الذى ذكره غير مسلم ، وقد أوضحت في موضعه « ص ١٣٨١ » .

ط - في مسألة العام المخصوص حقيقة في الباقي أو مجاز : نسب المصنف إلى المعتزلة كلهم إلى أنه مجاز كيف كان المخصص ، وهذه النسبة ليست بدقيقة ، لأن بعض المعتزلة كأبي الحسين البصرى وعبد الجبار بن أحمد ذهبوا إلى غير ذلك ، كما أوضحت ذلك في موضعه « ص ١٤٧٠ » .

ص - فى مسألة تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة نفى المصنف الخلاف فى هذه المسألة ، وهذا ليس بدقيق ، لأنه وجد فيها خلاف العلماء ، كما أوضحت ذلك فى موضعه « ص ١٦١٧ » .

ع - وفى مسألة : تقييد الحكم أو الخبر بالاسم ، نسب المصنف إلى كل الحنابلة القول أنه حجة ، وهذه النسبة غير صحيحة ، كما أوضحت ذلك فى موضعه « ص ٢١٠١ » .

م - حكى المصنف الاتفاق فى نسخ المتواتر فى الآحاد على جوازه عقلا وهذا الاتفاق غير مسلم ، كما أوضحت فى موضعه « ص ٢٣٢٧ » .

ى - نقل المصنف عن أكثر الظاهرية فى مسألة جواز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة ، أنهم لا يجوزون نسخ الكتاب بالسنة المتواترة شرعا ، وهذا النقل غير مسلم له ، لأن ابن حزم نقل فى الأحكام ، ما يخالف ذلك تماما ، وقد أوضحت فى موضعه « ص ٢٠٤٠ » .

منهج التحقيق :

تختلف مناهج التحقيق باختلاف أغراض المحققين لذلك رأيت أن أبين المنهج الذى اتبعته فى التحقيق ليكون القارئ على بينة من أمره :

١ - بعد الحصول على نسخ الكتاب قمت بالموازنة بينها وقرأتها بتأنى فعمدت إلى أقدمها ، وهى النسخة التى كتبت فى حياة المؤلف ، وهى النسخة الكاملة فجعلتها أصلاً ، لأنها أجود النسخ صحة وخطا وسميتها بـ « الأصل » .

٢ - قمت بنسخها مراعيًا فى ذلك قواعد الإملاء فى العصر الحاضر غير مشيراً إلى ذلك فى الهامش ، ثم بعد ذلك قمت بمقابلة النسخ الأخرى عليها- لأن هذا المنهج متبع عند كثير من المحققين - وأثبت الفروق بين النسخ فى الهامش ولم أترك شيئاً من هذه الفروق إلا ما يرجع إلى قواعد الإملاء فى العصر الحاضر .

٣ - إذا عرض لى فى المتن كلمة أو عبارة غير واضحة ولم أستطع معرفتها من خلال مقابلة النسخ فإنى بعد تدقيق النظر أرجع إلى المختصر - وهو الفائق - وكثيراً ما رجعت إلى المعتمد والبرهان والمستصفي والمحصول والأحكام للآمدى فنظرت ما هو أقرب إلى الصواب والأنسب إلى كلام المصنف فوضعتة فى صلب الكتاب مشيراً إلى ذلك كله فى الهامش .

٤ - أثناء مقابلة النسخ الأخرى على الأصل ربما وجدت سقطاً فى الأصل فإنى استكملة من النسخ الأخرى ، بحيث أضعه بين قوسين معقوفتين [] .
وإذا كان السقط من غير الأصل فإنى أضعه بين قوسين مزدوجين «
وأشير إلى ذلك فى الهامش .

ولم أضف إلى المتن شيئاً من عندى إلا فى مواضع قليلة جداً ، وذلك حينما أضطر إلى ذلك لتقويم النص وأضعه بين معقوفتين [] وهذه الزيادة عبارة عن حرف ، أو كلمة ، ولم تصل إلى حد الجمل وأشير إلى مصدر هذه الزيادات إن وجد .

٥ - فى حالة ورود زيادات فى بعض النسخ ، وهذه الزيادات إذا أثبتتها أو حذفها لا يؤثر على ما فى الأصل فإنى أثبتها فى الهامش ، حيث أقول فى «ت» زيادة كذا ، وفى «ص» زيادة كذا ، وفى «ك» زيادة كذا ، وإذا كانت مخلة فى المعنى فإنى أضعتها أيضا فى الهامش ، ولو كانت من الأصل وأنبه على ذلك كله .

٦ - فى حالة اختلاف النسخ فى عبارة « ما » فإنى أثبت ما فى الأصل فى حالة توازن العبارات ، أما إذا كان ما فى الأصل مرجوحا فإنى أثبت ما ترجح عندى من النسخ الأخرى مستعينا بالمراجع التى رجع إليها المصنف .

٧ - قمت بتصحيح ألفاظ وردت فى النص مخالفة لقواعد النحو .

٨ - أحلت فى مطلع كل مسألة أو قضية أو بحث من بحوث الكتاب أو دليلا من الأدلة التى يستدل بها المصنف إلى المصادر الأصولية التى تناولت ذلك .

٩ - قمت بعزو الآراء التى يذكرها المصنف وتحرير هذا العزو ، وذلك بإرجاعها إلى مصادرها الأصلية .

١٠ - وردت فى الكتاب بعض النقول عن العلماء والأئمة فبينت موضع هذه النقول فى مواضعها من كتبهم بالجزء والصفحة .

١١ - التعليق على كل قضية أو عبارة أو كلمة تقتضى شرحا أو تحتاج إلى إيضاح وبيان ما يوضحها .

١٢ - ذكر آراء الفقهاء فى مسائل الخلاف والفروع التى أشار إليها المؤلف مع بيان مواضع أبحاثها فى كتب الفقه .

١٣ - مناقشة المؤلف فى أدلته ووجه الاستدلال منها مع مناقشة ردوده على أدلة المخالفين متى استلزم الأمر ذلك .

١٤ - قمت بوضع عناوين للكتاب فى المسائل التى لم يعنون لها المؤلف ووضعت بين معقوفتين .

١٥ - وضعت الجمل الاعتراضية بين شرطتين - - ليتمكن القارئ من ربط أجزاء الكلام بعضها ببعض .

١٦ - أشرت في الهامش إلى نهاية كل ورقة من نسخ المخطوطة إلا الأصل فإنني أشرت إلى نهاية كل صفحة ، وهذه الإشارة جاءت في الصلب هكذا / وفي الطرف الأيسر من الورقة وضعت رقم الصفحة بين قوسين مع رمز الصفحة هكذا (٤ / أ) مثلا .

١٧ - خرجت الآيات القرآنية من السور مع بيان تفسير الآية متى احتاج الأمر إلى ذلك ، وإذا ورد لفظ الآية مخالفا للرسم العثماني فلا يخلو الأمر ، إما أن يكون ذلك راجع إلى قراءة معينة أو لا ، فإن كان قراءة أثبتها في النص أو أشير في الهامش إلى ذلك مع بيان من قرأ بها وإما أن يكون ذلك ليس راجعا إلى قراءة معينة ، بل هو خطأ فأثبت الصواب ، وأبين الخطأ في الهامش .

١٨ - وضعت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار بين قوسين هكذا () .

١٩ - خرجت الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب ، وبينت موطن الضعف وسببه في الأحاديث الضعيفة .

٢٠ - خرجت الآيات الشعرية وأرجعتها إلى دواوين أصحابها ، إن وجد ، أو إلى المراجع الأصلية ، كما عزوت الأمثال إلى قائلها ، وبينت المناسبة التي قيلت فيها .

٢١ - شرحت المصطلحات الأصولية والمفردات اللغوية .

٢٢ - ترجمت للأعلام الواردة في الكتاب ترجمة موجزة ، مع الإحالة إلى أهم المصادر التي ترجمت للعلم .

٢٣ - عرفت بالفرق والأماكن والكتب التي ذكرت في الكتاب تعريفا موجزا مع بيان المصادر التي اعتمدت عليها في ذلك .

٢٤ - قمت بكتابة بعض التلخيصات في أعقاب بعض المسائل الهامة زيادة في إيضاح تلك المسائل ، وتحريرها لما ورد فيها ، وربطها في الكتب الأصولية الأخرى .



« فهرس موضوعات المجلد الأول »

فهرس القسم الدراسى

رقم الصفحة	الموضوع
	المقدمة .
	الباب الأول
٥	فى عصر المؤلف
٦	الحالة السياسية .
٩	نظام الحكم للدولة الإسلامية .
١٠	الحروب التى وقعت فى الدولة الإسلامية .
١١	أولا : الحروب الصليبية .
١٤	ثانيا : الغزو المغولى .
١٨	دولة المماليك فى مصر والشام .
٢٣	أثر الحياة السياسية فى هذا العصر .
٢٥	الحالة الاجتماعية فى عصره :
٢٥	أولا : الطبقات الاجتماعية .
٣٢	ثانيا : الحياة الدينية .
٣٤	ثالثا : الأخلاق فى هذا العصر .
٣٦	الحالة العلمية فى عصره :
٣٧	العلوم فى هذا العصر .
٤٠	مواطن الثقافة .
٤٥	مراحل التعليم .

رقم الصفحة	الموضوع
	الباب الثاني
٥٠	في حياة الشيخ صفى الدين الهندي الشخصية
٥٠	وفيه ثلاثة فصول :
	الفصل الأول
٥٠	في التعريف بالشيخ
٥٥	المبحث الأول : في اسمه ونسبه ومولده .
٥٥	اسمه ونسبه .
٥٦	مولده .
٥٧	مكان ولادته .
٥٧	عقيدة الشيخ صفى الدين الهندي .
٥٨	مذهب الشيخ صفى الدين الهندي .
٦٠	المبحث الثاني : في نشأته وصفاته .
٦٠	أولا : نشأته .
٦١	ثانيا : الصفات التي اتصف بها الشيخ .
٦١	أ - الصفات العلمية .
٦٣	ب - الصفات الخلقية .
٦٥	المبحث الثالث : في رحلاته لطلب العلم .
	الفصل الثاني
٧١	في حياته العلمية
	الفصل الثالث
٨٠	في وفاته وعمره ورأى الناس فيه

رقم الصفحة	الموضوع
	الباب الثالث
٨٦	في شيوخه وأقرانه وتلاميذه وفيه ثلاثة فصول :
	الفصل الأول
٨٨	في شيوخ صفي الدين الهندي
٩٠	١ - جده لأمه وجدته لأبيه .
٩١	٢ - ابن سبعين .
٩٣	٣ - سراج الدين الأرموي .
٩٥	٤ - ابن البخاري .
	الفصل الثاني
٩٩	في أقران الشيخ صفي الدين الهندي
١٠١	١ - شيخ الإسلام ابن تيمية .
١٠٣	٢ - ابن صصري .
	الفصل الثالث
١٠٥	في تلاميذ الشيخ صفي الدين الهندي
١٠٦	١ - كمال الدين ابن الزملكاني .
١٠٨	٢ - ابن الوكيل .
١٠٩	٣ - الفخر المصري .
١١٠	٤ - القاضي كمال الدين .
١١١	٥ - الذهبي .

رقم الصفحة	الموضوع
	الباب الرابع
	في مصنفات الشيخ صفى الدين الهندى
١١٥	وأثاره العلمية
١١٧	ويشتمل على فصلين :
	الفصل الأول
	في مصنفات الشيخ الهندى إجمالاً
١٢١	وفيه مبحثان :
١٢٢	المبحث الأول : في مصنفاته في أصول الدين .
١٢٦	المبحث الثاني : في مصنفاته في أصول الفقه .
	الفصل الثانى
١٣٩	في كتاب نهاية الوصول في دراية الأصول
١٣٩	عنوان الكتاب .
١٤١	نسبته إلى المؤلف .
١٤٢	وصف نسخ الكتاب .
١٤٧	منهج الشيخ صفى الدين الهندى في التصنيف .
١٤٩	سبب تصنيف نهاية الوصول في دراية الأصول .
١٥٠	منهج الشيخ الهندى في كتابة النهاية .
١٧٣	مصادر كتابه النهاية .
١٧٦	ما للكتاب وما عليه .
١٧٦	أولاً : ما للكتاب من ميزات ومحاسن .
١٧٩	ثانياً : الملاحظات التي يمكن أن تؤخذ على المؤلف